



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|-----------------------|---------------------|---------------------|--------------|
| ١٠/٣٣٥٢ ق/ل عام ١٤٣٣ هـ | ٢/د/٥٩٢ ل عام ١٤٣٣ هـ | ١/٥٥٤ ل عام ١٤٣٤ هـ | ٨٩٥ ق/ل عام ١٤٣٤ هـ | ١٦/٤/١٤٣٤ هـ |
| الموضوعات | | | | |
| <p>دعوى - انتهاء الخصومة - الاستجابة لطلبات المدعي رفع الدعوى.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام بتعويضه عما قامت به من اعتداء على أرضه - مناط القضاية هو قيام النزاع الذي هو جوهرها و استمراره بين طرفيها - المنازعة الإدارية شأنها شأن أي دعوى أخرى قد تنتهي بالتنازل أو بانتهاء الخصومة في حال استجابة المدعى عليها - استجابة الجهة المدعي بتعويضه بأرض بديلة - أثر ذلك : انتهاء الخصومة في الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| <p>حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .</p> | | | | |



الدائرة الإدارية الثانية/٤

الحكم القضائي رقم ٥٩٢/د/١/ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ٣٣٥٢/١٠/ق لعام ١٤٣٣هـ

المقامة مـن / عوض بن عبدالرحيم الزهراني

ضد / أمانة العاصمة المقدسة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي يوم الاثنين الموافق ١٤٣٣/١٢/٢٧هـ انعقدت الدائرة الإدارية الثانية بالمحكمة الإدارية بمكة المكرمة،

المشكلة بقرار مجلس القضاء الإداري من:

القاضي / هاني بن حمدان الرفاعي رئيساً

القاضي / عبدالملك بن صالح المقوشي عضواً

القاضي / نايف بن خليفة السلمي عضواً

ويحضر / بدر بن رزيان السفياضي أميناً

وذلك للفصل في القضية المحالة إليها بتاريخ: ١٤٣٣/٥/٥هـ، والتي حضر فيها المدعي وكالة / نايف بن

زيد الرشود بموجب وكالة رقم ٣٥٨٦٨ وتاريخ ١٤٣٣/٤/٢٠هـ الصادرة من كتابة العدل الثانية شمال

جدة، والحاضر فيها عن المدعى عليها ممثلها / سراج بن عمر حلواني المثبته ببيانتهما وصفتها بضبط

القضية. وبعد الإطلاع على الأوراق وسماع المرافعة والمداولة أصدرت الدائرة الحكم التالي:

Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page.



المحكمة

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها، أنه في ١٤٣٣/٥/٤ هـ تقدم المدعي وكالة بلائحة دعوى إلى المحكمة الإدارية بمكة المكرمة، ذكر فيها: أن موكله يملك أرضاً بموجب الصك رقم ٣/١٨٧/٧٠ وتاريخ ١٤١٣/٣/١٩ هـ وقامت المدعى عليها بتحويل الأرض إلى مقبرة طالبا إلزام المدعى عليها تعويضه، فقيدت القضية بالرقم الوارد في صدر الحكم وبإحالتها لهذه الدائرة حددت لها جلسة بتاريخ ١٤٣٣/٦/٩ هـ وفيها سألت الدائرة المدعي وكالة عن دعوى موكله فقرر بأنه يطلب إلزام المدعى عليها تعويضه عما قامت به من الاعتداء على أرضه المملوكة له بموجب الصك رقم ٣/١٨٧/٧٠ وتاريخ ١٤١٣/٣/١٩ هـ حيث إنها قامت بتحويل الأرض إلى مقبرة ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها طلب أجلاً للإطلاع والرد، وبجلسة ١٤٣٣/٦/٢٣ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة من ثلاث صفحات طالبا الحكم فيها بعدم الاختصاص الولائي، وطلبت منه الدائرة الدخول في موضوع الدعوى حيث أن المدعي لا يطالب بتسليم الأرض وإنما يطالب بالتعويض عن الأرض، وفي جلسة ١٤٣٣/٧/٢١ هـ وجلسة ١٤٣٣/٨/٢٦ هـ اعتذر ممثل المدعى عليها عن تقديم الرد وطلب أجلاً، وبجلسة ١٤٣٣/١٠/١٦ هـ طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها الرد في موضوع الدعوى فاستعد لذلك، وبجلسة ١٤٣٣/١١/١ هـ طلب ممثل المدعي عليها صورة من صك الملكية فزودته بذلك وطلبت منها سرعة إعداد الرد، وبجلسة ١٤٣٣/١١/١٥ هـ استمهل ممثل المدعى عليها الرد في الدعوى وطلبت منه الدائرة سرعة ذلك وإلا إنها ستكون في صدد الفصل فيها، وبجلسة ١٤٣٣/١٢/٢٧ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة من صفحتين ذكر فيها أن



متداخلة مع مقابر وقد تم تسوير المقابر مرعاه لحرمة الموتى بناء على وقوف اللجنة المشكلة من الأمانة وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي أوصت بتسويرها بتاريخ ١٤٢٣/٨/٧هـ وأن المدعى عليها لا تمنع في استبدال المدعي بقطعة أرض بديلة طالبا في ختامها برفض الدعوى ، طالبا ممثل المدعى عليها من المدعي وكالة إخبار موكله بأن عليه مراجعة المدعى عليها وذلك لتعويضه بأرض بديله ويعرض ذلك على المدعي وكالة قرر بأن موكله سيقوم بمراجعة المدعى عليها وأنه يحتفظ بحقه في إقامة الدعوى في حال عدم مساواة الأرض البديلة في القيمة ثم طلب أطراف الدعوى إنهاء الخصومة ، برفعت الجلسة للمداولة، وصدر عن الدائرة هذا الحكم:

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى الحكم بإلزام المدعى عليها تعويضه عما قامت به من الاعتداء على أرضه المملوكة له بموجب الصك رقم ٣/١٨٧/٧٠ وتاريخ ١٤١٣/٣/١٩هـ وتحويلها إلى مقبرة، وبالتالي فإنها مشمولة بولاية المحاكم الإدارية بنظرها وفقاً لما نصت عليه المادة (١٣/ج) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨) وتاريخ: ١٤٢٨/٩/١٩هـ، وتختص هذه المحكمة مكانياً، وفقاً لأحكام المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في ١٤٠٩/١١/١٦هـ، وطبقاً لقرار رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨) وتاريخ: ١٤٣٢/٧/١٠هـ، والدائرة نوعياً طبقاً لقرارات رئيس ديوان المظالم المنظمة لاختصاص الدوائر، وحيث إن المنازعة الإدارية قد تنتهي بالترك أو التنازل متى ما توافرت الشروط النظامية



لذلك، وينتج التنازل أثره في حدود القواعد العامة، ولا تعدو مهمة القاضي عندئذ أن يثبت ذلك نزولاً عند رغبة المدعي، ولا يجوز له حينئذ الفصل في أصل النزاع، لأن الالتجاء إلى القضاء محض سبيل اختياري، إذ يكون لذي الحق المدعى به إذا ما رفع دعواه مطلق الحرية في النزول عنه متى ارتأى في ذلك تحقيق مصلحة له، وبما أن مناط الخصومة القضائية هو قيام النزاع الذي هو جوهرها واستمراره بين طرفيها بإصرار رافعها على متابعتها، وبما أن المنازعة الإدارية شأنها شأن أي دعوى أخرى قد تنتهي بالتنازل، أو تنتهي بانتهاء الخصومة في الدعوى واعتبارها كأن لم تكن في حال استجابة المدعى عليها، وبما أن الثابت أن المدعى عليها استجابت لطلب المدعي في هذه الدعوى، وطلبت منه مراجعتها لتعويضه بأرض بديله، فإن الخصومة تكون منتهية بذلك.

ولكل ما تقدم حكمت الدائرة:

بانتهاء الخصومة في الدعوى.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة القاضي

القاضي

القاضي

أمين السر

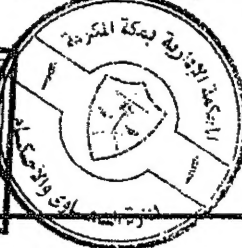
ماني بن حمدان الرفاعي

عبدالمك بن صالح المقوشي

نايف بن خليفة السلمي

بدر بن رضيان السفياني

التاريخ ٢٠١٢ / ٦ / ٢١
محكمة الاستئناف الإدارية بـجدة
إدارة التمسك والاحكام
أيد هذا الحكم من الدائرة
أصبح نهائياً واجب النفاذ
المؤلف المختص
الاسم: خاوي جريش
التوقيع: [Signature]





تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|------------------------|----------------------|---------------------|------------------|
| ١٤٣٣ لعام ١٧٠٤٦ / ١٢ / ١٣ / ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤ / ١١ / ١٣ / ٢٠ هـ | ١ / ٨٥٠ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٢٨ / ١٢ / ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤ / ٥ / ١٨ هـ |
| <p>دعوى - طلب إلغاء أمر ملكي - أعمال السيادة - الاستئناس بالسوابق القضائية.</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء الأمر الملكي رقم (أ/٨٠) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠ هـ المتضمن إحالته إلى التقاعد على رتبة عميد وطلب ترقيته على رتبة لواء - استقرار المحاكم الإدارية على أن الأوامر الملكية تعتبر من أعمال السيادة وفقاً للمادة (١٤) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) و تاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، و بالتالي فإنها لا تختص بنظر الطعن فيها إلغاءً أو تعويضاً - تعلق طلبات المدعي بأمر ملكي يمنع الدائرة من النظر فيها - أثر ذلك : عدم جواز نظر الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| المادة (١٤) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) و تاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ . | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ١٤٣٤/١/١٣/٢٠

في القضية رقم ١/٧٠٤٦ / ق لعام ١٤٣٣هـ

المقامة من / محمد بن فرج بن حمدان العتيبي .

ضد / قوات الأمن الخاصة .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

في يوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/١/١٩هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالرياض الدائرة الإدارية الثالثة عشرة برئاسة القاضي / فهد بن محمد الضالع ، وبحضور أمين سر الدائرة / عبدالعزيز بن محمد آل حسن ، وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه ، المحالة إلى الدائرة بتاريخ ١٤٣٣/٥/١٨هـ ، وقد حضر المدعي بعد قفل محضر الجلسة التي حضرها ممثل المدعى عليها / خالد بن جمال البداح ، وصدر الحكم بحضور المدعي .

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها بتقديم المدعي بصحيفة دعوى ذكر فيها أنه صدر الأمر الملكي رقم (٦٩/أ) وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٣هـ بترقية جميع العسكريين من ضباط وأفراد ، وقد تمت ترقية زملائه من رتبة عميد إلى رتبة لواء في القطاعات الأخرى ، إلا أنه تفاجأ بإحالاته إلى التقاعد بموجب الأمر الملكي رقم (٨٠/أ) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ ، وختم صحيفته بطلب ترقيته إلى رتبة لواء ، وأفاد أمام الدائرة بما جاء في صحيفة دعواه ، وبناءً عليه جرى رفع الجلسة للحكم في الدعوى .

الأسباب

بما أن حقيقة دعوى المدعي هي طلب إلغاء الأمر الملكي رقم (٨٠/أ) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ المتضمن إحالاته إلى التقاعد على رتبة عميد ، وطلب ترقيته إلى رتبة لواء ، وبما أن ما يطالب به متعلق بالأمر الملكي رقم (٨٠/أ) وتاريخ ١٤٣٢/٤/٢٠هـ والمتضمن إحالاته للتقاعد اعتباراً من تاريخه ، فإن المحاكم الإدارية استقرت على أن الأوامر الملكية تعتبر من أعمال السيادة وفقاً للمادة (١٤) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ والتي نصت على أنه : " لا يجوز لمحاكم ديوان المظالم النظر في الدعاوى المتعلقة بأعمال السيادة" ، وبالتالي فإنها لا تختص بنظر الطعن فيها إلغاءً أو تعويضاً ، وصدر في ذلك حكم محكمة الاستئناف رقم (٤٠٣/إس/٦ لعام ١٤٢٩هـ) ورقم (٤٢٢/إس/٦ لعام ١٤٢٩هـ) ، وبناءً



على ذلك ، فإن صدور الأمر الملكي بمنع الدائرة من النظر فيما يطالب به المدعي ، مما تحكم معه الدائرة بعدم جواز نظر الدعوى.

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة :

بعدم جواز نظر الدعوى رقم (١/٧٠٤٦ ق لعام ١٤٣٣ هـ) المقامة من محمد بن فرج بن حمدان العتيبي ضد قوات الأمن الخاصة ، لما هو موضح بالأسباب . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

فهد بن محمد الضالع

أمين السر

عبدالعزیز بن محمد آل حسن



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|--------------------------|--------------------|---------------------|--------------|
| ١٢/٩٦ ق لعام ١٤٣٣ هـ | ١٢/١/١/د/٣٣ لعام ١٤٣٣ هـ | ٢/٣٣٠ لعام ١٤٣٤ هـ | ٣٧٢٨ ق لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٤/٢٠ هـ |
| <p>دعوى - اتحاد الخصوم و المحل و السبب - عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - حجية الأمر المقضي به. مطالبة المدعي بإلزام الجهة بتنفيذ قرار المنح المتضمن منحه قطعة أرض زراعية بمساحة ٥٦١٥٠ م٢ - حقيقة طلب المدعي في هذه الدعوى هو ذات الطلب الذي نظرت المحكمة العامة بنجران و صدر فيه حكمها رقم ١٠/٢٧٨ في ١٤٢٠/٣/٣ هـ و الموافق عليه من محكمة التمييز بمكة المكرمة عام ١٤٢٤ هـ - المستقر عليه فقه قضاء عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في حال اتحاد الخصوم و المحل و السبب - ثبوت اتحاد الخصوم و المحل و السبب في الدعوى الماثلة مع الدعوى السابقة - أثر ذلك : عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة العاشرة من نظام توزيع الأراضي البور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٨٨/٧/٦ هـ. المعدلة بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ١٤٢٤/٣/١٠ هـ.</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ٣٣/د/١/١٢ لعام ١٤٣٣ هـ

في القضية رقم ١٢/٩٦/ق لعام ١٤٣٣ هـ

المقامة من : صالح بن يحيى بن مسفر آل عباس

ضد : مديرية الزراعة بمنطقة نجران

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

ففي يوم الثلاثاء ١١/٥/١٤٣٣ هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بنجران الدائرة الإدارية الأولى
المشكلة من :

القاضي عايض بن سعيد آل شبيب رئيساً

القاضي سلطان بن عبد الرحمن السواجي عضواً

القاضي صالح بن عبد الله السعوي عضواً

وبحضور ماهر بن محمد آل بكور أميناً للسرد ، وذلك للنظر في القضية - المبينة أعلاه - والمحالة
إليها بتاريخ ١٢/٥/١٤٣٣ هـ .

" الوقائع "

تتحصل وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار حكم فيها بأن المدعي تقدم بلائحة دعوى لهذه المحكمة ، فقيدت قضية، وحددت الدائرة موعداً لنظرها ، حيث سئل المدعي عن دعواه، فأفاد بأنه بناء على قرار التوزيع رقم ١٣٧٠٢ وتاريخ ١٤٠٦/٦/٢٢ هـ استلم القطعة رقم (٤) من المخطط رقم (٢٧) الكائن في نخوة بنجران وفقاً لحدوده الموضحة في القرار المذكور، وهي شمالاً شارع وشرقاً القطعة رقم (٣)، جبل. وجنوباً حرم الشارع وغرباً شارع وأرض شركة الكهرباء. وقد قام بإحياء هذه الأرض الإحياء الشرعي وعليه صدر الأمر السامي الكريم رقم ٨٠٨٧/م وتاريخ ١٤٣١/١١/٢٤ هـ بالمصادقة على قرار تملكه القطعة المشار إليها

مستخلص
مستخلص
مستخلص
مستخلص



المملكة العربية السعودية

بنجران

المحكمة الإدارية بنجران

ناظر القضية هيئة النظر يرافقهم مساح المحكمة ومساح الزراعة ومساح البلدية لتطبيق أرضه وأفادوا بأنه لا صحة لما يدعيه المدعي، وقد تم الحكم بصرف النظر عن دعواه ضد وزارة الزراعة لعدم ثبوتها، وليس له إلا المساحة المذكورة في القرار، كما هو موضح في الصك الشرعي المرفق صورة منه رقم ١٠/٢٧٨ في ١٤٢٠/٣/٣ هـ إلا أنه اعترض على ذلك الحكم وتم الرفع إلى محكمة التمييز التي قررت الموافقة على الحكم وتمييزه، وبجلسة ١٤٣٣/٤/٦ هـ سئل وكيل المدعي ناصر بن مهدي آل خمسان عن دعوى موكله فأجاب بأن موكله صدر له قرار زراعي رقم ١٣٧٠٢ وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٢ هـ الذي يقضي بتسليمه أرضاً مساحتها ٥٦.١٥ دونم وقد سلم موكله هذه المنحة إلا أنها أقل من المساحة المنصوص عليها في القرار، ويطلب إلزام الجهة المدعى عليها بتسليمه المنحة كاملة كما ورد في القرار. وسألته الدائرة عن الصك رقم ١٠/٢٧٨ وتاريخ ١٤٣٣/٣/٣ هـ الذي قدمته المدعى عليها فيما يتعلق بالدعوى الناشئة بذات الموضوع، من المدعي ضد المدعى عليها في الأرض الزراعية محل الدعوى فأجاب: بأن موكله قد أجبر على قبول محتوى الصك من قبل المحكمة العامة، فسألته الدائرة هل اعترض موكله عليه؟ فأجاب لا أدري، لكن الدائرة اطلعت على الصك فوجدته مميزاً، ثم سألته الدائرة هل لديه ما يود إضافته؟ فأجاب بأنه يطالب بقرار المنح ومساحته ٥٦ دونم . وقد قدم وكيل المدعي مذكرة جاء فيها بعدم التسليم بما ذكره ممثل المدعى عليها بأن موكله قد استلم كامل المساحة وأنه يطالب بمساحة خارج حدوده، إذ إن الأرض محل الدعوى يحدها وفقاً للقرار الزراعي من الناحية الغربية شارع وأرض شركة الكهرباء إلا أن المدعى عليها عدلت الحدود عند الإفراغ الذي أجبرته عليه، وذكر ما لم يخرج بمضمونه عما ذكر سابقاً، وبعد الدراسة والتأمل والمداولة أصدرت الدائرة حكمها لما يلي من الأسباب:

" الأسباب "

لما كان المدعي يهدف من إقامة هذه الدعوى إلى طلب إلزام المدعى عليها بقرار المنح ومساحته ٥٦ دونم ، وفقاً لما ذكره وكيل المدعي في الجلسة الأخيرة، فإن الدعوى حينئذ تكون داخلية في اختصاص المحاكم الإدارية

١٠

١١

١٢

١٣



بديوان المظالم، بموجب المادة (١٣/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. حيث إن الدعوى الماثلة تعد من دعاوى إلغاء القرارات، إذ نصت المادة العاشرة من نظام توزيع الأراضي البور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٨٨/٧/٦هـ، بعد تعديلها بموجب المرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ١٤٢٤/٣/١٠هـ على أن تشكل لجنة في وزارة الزراعة من مثيلين لهذه الوزارة ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة المياه، يكون أحدهم مستشاراً نظامياً للنظر في جميع المنازعات الناشئة من تطبيق أحكام هذا النظام، وتعتمد قرارات هذه اللجنة من وزير الزراعة، ويجوز لمن صدر ضده قرار من هذه اللجنة التظلم منه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار، وأما الحكم السابق من المحكمة الإدارية بأمرها رقم ٣٥/د/ف/٤ لعام ١٤١٧هـ في ذات الدعوى، فإنه قد صدر بعدم الاختصاص بناء على المادة العاشرة - المشار إليها آنفاً - قبل تعديلها، كما أن الدائرة المختصة نوعياً ومكانياً بنظر هذه الدعوى وفقاً لقرارات معالي رئيس الديوان المنظمة للدوائر واختصاصاتها، وحيث إن حقيقة طلب المدعي في هذه الدعوى هو ذات الطلب الذي نظرت به المحكمة العامة بنجران وصدر فيه حكمها رقم ١٠/٢٧٨ في ٣/٣/١٤٢٠هـ حيث أشير فيه إلى الأمر السامي رقم ٤/ب/١٣٧٤ في ١/٢٤/١٤٢٠هـ والمتضمن إحالة الدعوى إلى المحكمة الشرعية المختصة للنظر فيها شرعاً، وحيث إن الدائرة قد اطلعت على هذا الحكم والموافق عليه من محكمة التمييز بمكة المكرمة عام ١٤٢٤هـ، وبما أنه من المستقر عليه في قضاء الديوان عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها متى ما اتحد الخصوم والمحل والسبب، وحيث إنه ثبت في هذه القضية اتحاد الخصوم والمحل والسبب مع الدعوى السابقة، والتي صدر فيها من المحكمة العامة الحكم رقم ١٠/٢٧٨ في ٣/٣/١٤٢٠هـ. والموافق عليه من محكمة التمييز بمكة المكرمة عام ١٤٢٤هـ، فإن الدائرة تنتهي معه إلى الحكم بعدم جواز نظر هذه الدعوى، لسابقة الفصل فيها، ولا ينال من ذلك ما ذكره المدعي من أنه يطالب بتنفيذ الأمر السامي رقم ٨٠٨٧ وتاريخ ١١/٢٤/١٤٣١هـ، وقراره التنفيذي رقم ٧١٣٨ وتاريخ ١/٦/١٤٣٢هـ، إذ يلزم من ذلك إعادة النظر في الدعوى السابقة المشار إليها، حيث إنهما بُنِيا على قرار



التوزيع رقم ١٣٧٠٢ وتاريخ ١٤٠٦/٢/٢٢هـ لذلك كله فقد حكمت الدائرة بعدم جواز نظر الدعوى رقم ١٢/٩٦ لعام ١٤٣٣هـ والمقامة من صالح بن يحيى بن مسفر العباس ضد مديرية الزراعة بمنطقة نجران لما هو موضح في الأسباب .


والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .


رئيس الدائرة


عضو

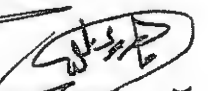
عضو

أمين الدائرة


عائض بن سعيد آل شبيب


سلطان بن عبد الرحمن السويعي


صالح بن عبد الله السعوي


ماهر آل بكور



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|----------------------|--------------------|---------------------------|--------------|
| ١٠/١٢٥٥ ق/ لعام ١٤٣٢ هـ | ٢/د/١١٣ لعام ١٤٣٤ هـ | ٣/٥٢٨ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٢٧٤٩ س/ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٩/١٣ هـ |
| الموضوعات | | | | |
| دعوى - رفع الدعوى قبل الأوان - التقدم للجنة النظامية. | | | | |
| <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة المتضمن سحب العمل منه وتعويضه عن الأضرار المترتبة عليه - نظام المنافسات والمشتريات الحكومية تضمن النص على تشكيل لجنة للنظر في طلبات التعويض المقدمة من المقاولين والمتعهدين وكذلك بلاغات الغش والتحايل والتلاعب ، وقرارات سحب العمل ، ... على أن يكون القرار الصادر عنها قابلاً للاعتراض عليه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه لصاحب الشأن - ما يعني : أنه يتعين على صاحب الشأن قبل اللجوء إلى ديوان المظالم أن يتقدم إلى اللجنة المشار إليها أولاً وهو ما لم يقم به المدعي - أثر ذلك: عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المواد (١٥٢، ٧٨، ٥٤، ٢٩) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٨) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤ هـ .</p> <p>المادة (١٥٢) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٣٦٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



الحمد لله الذي جعل في القرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(. 12)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

الدائرة الإدارية الثانية

الحكم رقم ١١٣ / د / ١ / ٢ لعام ١٤٣٤ هـ

في القضية رقم ١٢٥٥/١٠/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من / مؤسسة مويلم بن سائر الشيباني

ضد / أمانة محافظة الطائف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد و على آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي يوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/٥/٢٧ هـ انعقدت الدائرة الإدارية الثانية بمقر المحكمة الإدارية بمكة المكرمة، والمشكلة بقرار مجلس القضاء الإداري من:

| | | |
|--------|------------------------|--------|
| القاضي | هاني بن حمدان الرفاعي | رئيساً |
| القاضي | محمد بن ياسين الخالدي | عضواً |
| القاضي | بدر بن سالم المجنوني | عضواً |
| ويحضور | بدر بن رضيان السفيناني | أميناً |

للنظر في القضية المحالة إليها في ١٤٣٢/٥/٢١هـ، المرفوعة من المدعي أصالة/ سويلم بن سائر الشيباني المدير العام للمؤسسة حامل السجل المدني رقم ١٨٥٦/٤٩٠٤١٠، والحاضر فيها ممثلاً عن المدعى عليها/ عبدالهادي بن ضيف الله الأزوري، المدونة بياناتها تفصيلاً بمحاضر ضبط القضية، وبعد الإطلاع على أوراق القضية، وسماع المرافعة، وحصول المداولة، أصدرت الدائرة الحكم الآتي:

المحكمة

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها: أن المدعي أصالةً تقدم باستدعاء إلى المحكمة الإدارية بمكة المكرمة بتاريخ ١٤٣٢/٥/٢٠هـ أفاد فيه: أنه يتظلم من بلدية المويه التابعة لأمانة محافظة الطائف حيث أنه أبرم بينه وبين أمانة العاصمة المقدسة العقد رقم (٦٣) وتاريخ ١٤٣٠/٥/٧هـ بشأن تنفيذ



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
(٨٣)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

عملية سفلية طرق وربط لقرى المويه، إلا أن بلدية المويه وبصفتها الجهة المشرفة على المشروع أخذت في التملص من الالتزام بمضمون العقد، فقد تم إنجاز ما نسبته (٨٥٪) من عملية التسوية الترابية وفق خطة المشروع ولم تقم البلدية بعد مخاطبتها باستلامه، وتم إنجاز ما نسبته (٨٥٪) من توريد وضغط الأساس الحجري ولم تقم البلدية بعد مخاطبتها باستلامه كذلك، ولم يتم كذلك استلام العينات المخبرية والتي أجريت في مكتب معتمد بعد طلبهم إياها شفاهة، بل تمت مخاطبتنا بخطابهم رقم (١١٥/ق) وتاريخ ١٤٣١/١/١٧هـ والمتضمن: (أن بلدية المويه عمدت أحد المقاولين بخطاب رسمي بعمل طبقت الإسفلت على طبقات الردم المنغذفة من قبلنا دون أخذ العينات)، مما ترتب عليه توقف المشروع، وعدم الرفع بالمستخلصات المستحقة، ولحقوق الضرر بالمؤسسة، طالباً في خاتمة استدعائه إلزام بلدية المويه بتسليم ما تم إنجازه من العقد، ورفع المستخلصات المستحقة بتاريخ ١٤٣٠/٩/١٥هـ، والتعويض عن الضرر اللاحق بالمؤسسة جراء فترة التوقف، وتمديد فترة عقد المشروع لفترة مساوية للفترة التي أوقف العمل فيها.

فقيّد استدعاؤه قضية بالرقم الوارد في صدر هذا الحكم، ثم أحيلت لهذه الدائرة، فباشرت نظرها على النحو الموضح تفصيلاً بمحاضر الجلسات.

فبجلسة ١٤٣٢/٧/١١هـ سألت الدائرة المدعي عن دعواه فأحال على ما ورد في استدعائه، فيما اعتذر ممثل المدعى عليها عن تقديم الرد؛ لعدم وصول لائحة الدعوى للمدعى عليها.

وبجلسة ١٤٣٢/٨/١٠هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة جوابية أوضح فيها أنه بعد مخاطبة رئيس بلدية المويه الفرعية تمت إجابته بالخطاب رقم (١٠٠٢/ف) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٢٥هـ ملخصه: أن المدعي قد جرى التعاقد معه لتنفيذ الأعمال المطلوبة طبقاً للمواصفات الحضرية، لكنه لم يلتزم بذلك، وعليه خرجت لجنة من قبل أمانة محافظة الطائف للوقوف على المشروع، وأعدت المحضر المؤرخ في ١٤٣١/٣/٦هـ المتضمن عدم الاستفادة مما تم إنجازه إلا بعد إجراء اختبارات مخبرية له، وعليه جرى اختبار بعض العينات، وأعد بناءً عليه محضر الوقوف المؤرخ في ١٤٣١/١١/٢٣هـ المتضمن حاجة الأعمال المنجزة إلى إعادة حرق ومعالجة، ومن ثم صدر خطاب وكيل أمانة الطائف للتعمير والمشاريع رقم (٢٧٩٤٨) وتاريخ ١٤٣١/١٢/٢٩هـ المتضمن ضرورة مراجعة مدبوب المؤسسة لبلدية المويه، وتقديم جدول زمني للمشروع،



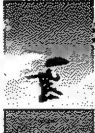
واستكمال المشروع متقيداً بمرثيات اللجنة، وتحمل المؤسسة مسؤولية التأخير، وعليه وبعد مضي أسبوعين لم يتم فيها مراجعة المندوب تمت الكتابة من قبل بلدية المويه إلى سعادة وكيل الأمين للتعمير والمشاريع بالخطاب رقم (١٠٤/ف) وتاريخ ١٤٣٢/٤/١٦ هـ للإحاطة واتخاذ اللازم، خاتماً مذكرته بطلب رفض الدعوى، فيما قدم المدعي مذكرة أكد فيها أنه لم يُصرف له مستخلص ما تم إنجازه من المشروع، بل صرفت للمقاول المعمد من قبلهم بأعمال السفلة المدعو (مؤسسة بن شجاع للمقاولات)، مع مخاطبته لهم بصرف المستخلص.

وبجلسة ١٤٣٢/١٠/١٤ هـ قدم المدعي مذكرة جوابية جاء فيها: سؤاله: كيف علمت البلدية بأن الأعمال لم تكن مطابقة للشروط والمواصفات وهي لم تقم بالوقوف على ما تم إنجازه رغم مخاطبتنا لها، بل لم تقم بعمل الاختبارات المخبرية اللازمة؟، ثم إن اللجنة التي خرجت بتاريخ ١٤٣١/٣/٦ هـ قد أكدت في تقريرها أنه تم إنجاز ما نسبته ٨٥٪ من الأعمال الترابية، وأن بلدية المويه لم تقم باستلام ما تم إنجازه، وعمل الاختبارات اللازمة عليه، ثم إن المؤسسة التي سلم لها أعمال السفلة عنوة قد قامت بالسفلة مباشرة دون عمل الاختبارات المخبرية للأعمال الترابية وقبل صدور النتيجة الموضحة بمحضر الوقوف الثاني بتاريخ ١٤٣١/١١/١٣ هـ، والذي نُص فيه كذلك على تعويض مؤسستنا بأعمال ترابية بديلة من البلدية إصلاحاً للوضع دون مراعاة لما حصل لمؤسستنا من أضرار وتعطيل وتشويه، إضافة إلى مخاطبة بلدية المويه لمؤسستنا بأرقام مشاريع ومسميات لا علاقة للمؤسسة بها، خاتماً مذكرته بطلب تعويضه بمبلغ وقدره (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال لما لحقه من خسائر وأضرار.

وبجلسة ١٤٣٢/١١/١٢ هـ قدم المدعي مذكرة جاء فيها: أن كافة الإقرارات الموقعة من قبل المقاول والمرفقة بالمذكرة، ونتائج المختبر، وتقارير اللجان، دليل على عدم التزام المقاول بالمواصفات الخاصة بالمشروع.

وبجلسة ١٤٣٣/١/١٧ هـ قدم المدعي مذكرة أكد فيها على عدم صحة قولهم بأن المشروع ليس موافقاً للشروط والمواصفات، مؤكداً في خاتمتها على طلبه التعويض بمبلغ وقدره (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال لما لحقه من خسائر وأضرار.

(Signatures)



**PDF
Complete**

Your complimentary
use period has ended.
Thank you for using
PDF Complete.

Click Here to upgrade to
Unlimited Pages and Expanded Features



المملكة العربية السعودية

وزارة العدل

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

وبجلسة ١٤٣٣/٢/١٥ هـ سألت الدائرة ممثل المدعى عليها عن سبب تسليم المشروع لمقاول آخر، والسماح له بالسفلة رغم أن الأعمال الترابية لم تجهز بعد؟ وإلى أي مادة نظامية استندت المدعى عليها في تسليم المشروع للمقاول الجديد؟ فطلب الأجل لإعداد الرد.

وبجلسة ١٤٣٣/٣/٧ هـ اعتذر ممثل المدعى عليها عن تقديم الرد، وطلب مزيداً من الأجل.

وبجلسة ١٤٣٣/٤/٥ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرةً جوابية جاء فيها: أن ما سألت عنه الدائرة سبق التنويه عنه في التقرير المؤرخ في ١٤٣١/١١/٢٣ هـ والمتضمن موافقة المدعي على ما رأيته اللجنة من تعويضه بمواقع بديلة يسفلت عليها، مع احتساب جميع الأعمال الترابية المنفذة من قبله، مع إعادة حوث ومعالجة المواقع التي أخذت العينات الترابية منها، إلا أن المدعي لم يراجع في المدة المحددة، أما بالنسبة للمقاول الجديد فإن عقده ليس ضمن عقود المواصفات العامة للطرق الحضرية.

وبجلسة ١٤٣٣/٤/١٩ هـ قدم المدعي مذكرةً أكد فيها على عدم استناد المدعى عليها في تسليم المشروع لمقاول آخر لأي مادة نظامية، رافضاً دعواهم عليه بعدم المراجعة؛ لأنه قد راجعهم مراراً وتكراراً لكن دون جدوى، ثم قرر الأطراف الاكتفاء بما سبق تقديمه، والتمسك بالطلبات السابقة.

وبجلسة ١٤٣٣/٥/١٠ هـ طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها صورة من الأمر السامي المتضمن نقل الاختصاصات المالية والإدارية والالتزامات العقدية من أمانة العاصمة المقدسة إلى أمانة محافظة الطائف التابع لها بلدية المويه.

وبجلسة ١٤٣٣/٥/١٧ هـ قدم ممثل المدعى عليها صورة من قرار وزير الشؤون البلدية والقروية المتضمن نقل ارتباط بلدية المويه إلى أمانة محافظة الطائف، كما قرر أن جميع الالتزامات المالية والعقدية انتقلت من أمانة العاصمة المقدسة إلى أمانة محافظة الطائف.

وبجلسة ١٤٣٣/٦/٢ هـ قرر الأطراف الاكتفاء بما سبق، وأنه ليس لديهم ما يضيفونه.

وبجلسة ١٤٣٣/٦/٢٣ هـ سألت الدائرة المدعي هل استلم مواقع بديلة فأجاب بالنفي.

(Signatures and stamps at the bottom of the page)



المملكة العربية السعودية

وزارة العدل

(٨٣)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

ويجلسة ١٤٣٣/٧/٧ هـ قدم المدعي مذكرة أكد فيها عدم استلامه لمواقع بديلة، مؤكداً في خاتمتها على طلبه التعويض بمبلغ وقدره (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال لما لحقه من خسائر وأضرار.

ويجلسة ١٤٣٣/٧/٢١ هـ، وجلسة ١٤٣٣/٩/٤ هـ أكد الأطراف على الإكتفاء بما سبق، وأنه ليس لديهم ما يضيفونه، ثم طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم جميع المستندات المتعلقة بالدعوى فاستعد لذلك.

ويجلسة ١٤٣٣/١٠/٢٣ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة ارفق بها المستندات المتعلقة بالدعوى، وقرار سحب المشروع رقم (١٩٧٥٦) وتاريخ ١٤٣٣/٧/٢٣ هـ، والمستخلصات التي صرفت للمقاول الآخر.

ويجلسة ١٤٣٣/١١/٨ هـ تبادل الطرفان ما لا يفيد جديداً في الدعوى، غير أن المدعي ارفق بمذكرته خطاب لجنة النظر في طلبات التعويض ومنع التعامل مع المقاولين والمتعهدين المتضمن طلب إفادته عما حصل بينه وبين بلدية المويه، لإصدار قرارها بصحة قرار السحب من عدمه، واستحقاق التعويض من عدمه، مرفقاً إفادته لهم بأن القضية منظورة أمام ديوان المظالم بمكة المكرمة، كما ارفق الإفراج عن الضمان البنكي.

ويجلسة ١٤٣٣/١٢/٢٠ هـ حصر المدعي دعواه في ثلاث طلبات: ١- إلغاء قرار المدعى عليها بفسخ العقد، ٢- إلزام المدعى عليها بصرف المستخلصات عن الأعمال المنجزة بنسبة ٨٥٪، ٣- تعويضه بمبلغ وقدره (٤,٠٠٠,٠٠٠) ريال لما لحقه من خسائر وأضرار.

ويجلسة ١٤٣٤/١/١٢ هـ، وجلسة ١٤٣٤/٢/١١ هـ، وجلسة ١٤٣٤/٣/٩ هـ، وجلسة ١٤٣٤/٤/١ هـ، وجلسة ١٤٣٤/٤/٢٩ هـ، أكد الأطراف على الاكتفاء بما سبق، فيما قدم المدعي طرداً ضمنه الخسائر والأضرار اللاحقة به.

ويجلسة هذا اليوم وبعد سؤال الدائرة المدعي عن تظلمه أمام لجنة النظر في طلبات التعويض ومنع التعامل مع المقاولين والمتعهدين وإجابته بأنه سبق وأن تم إفادتهم بالقضية بالخطاب المؤرخ في ١٤٣٣/٩/١٠ هـ، رفعت الجلسة للمداولة، وصدر هذا الحكم مبنياً على التالي:

لدي



المملكة العربية السعودية

ديوان المظالم

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

الاسباب

حيث أن المدعي يهدف من إقامة دعواه - بعد حصرها - الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها المتضمن سحب العمل، وتعويضه عن الأضرار المترتبة على ذلك، فالدعوى والحالة هذه تعتبر بناءً على تكييفها النظامي الصحيح من قبيل دعاوى العقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها، وتختص المحاكم الإدارية بنظرها وفقاً للمادة ١٣/د من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ، والتي نصت على أن تختص المحاكم الإدارية بالفصل في (...دعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها).

كما تختص هذه المحكمة بنظر الدعوى مكاناً والدائرة نوعاً وفقاً لأحكام المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٦/١١/١٤٠٩هـ، ووفقاً لقراري رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨-٢٤٢) لعام ١٤٣٢هـ.

وعن قبول الدعوى شكلاً؛ وحيث أنه من الواجب على القاضي الإداري التصدي براءة من تلقاء نفسه للتحقق من استيفاء الدعوى شروط قبولها، وسلوك المدعي سبيل المطالبة بالطرق والإجراءات النظامية الصحيحة، وحيث أن الثابت من أوراق القضية أنه قد أبرم بين المدعي والمدعى عليها العقد رقم (٦٣) وتاريخ ٧/٥/١٤٣٠هـ بشأن تنفيذ عملية سفلتة طرق وربط لقرى المويه، وأن العقد جاء وفقاً لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٨) وتاريخ ٤/٩/١٤٢٧هـ؛ لما تقتضيه المادة (٢٩) من ذات النظام، والتي جاء فيها ما نصه: (تلتزم الجهات الحكومية عند إعداد عقودها باستخدام نماذج العقود التي تعتمد وفقاً لهذا النظام)،

وحيث أن نظام المنافسات والمشتريات الحكومية قد قرر في المادة (٧٨) منه على أن يكون وزير المالية لجنة من مستشارين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، وتتولى هذه اللجنة النظر في طلبات التعويض المقدمة من المقاولين والمتعهدين، وكذلك بلاغات الغش والتحايل والتلاعب، وقرارات سحب العمل، والنظر في طلبات الجهات الحكومية التي ترد إلى وزير المالية بطلب منع التعامل مع المقاول الذي نفذ مشروعاً تنفيذاً معيباً أو مخالفاً

لدى



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل
(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

لشروط والمواصفات الموضوعية له، إضافة لما ذكرته المادة (٥٤) من ذات النظام من نظر اللجنة في طلب
المقاول صرف مستحقاته لدى جهة الإدارة، وقد بينت اللائحة التنفيذية على نظام المنافسات والمشتريات
الحكومية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٣٦٢) وتاريخ ١٤٢٨/٢/٢٠ هـ في المادة (١٥٢) الإجراءات التي تسير
عليها اللجنة عند ممارسة اختصاصاتها، ومن ثم تصدر قرارها بحضور كامل أعضائها، ويكون القرار قابلاً
للاعتراض عليه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه لصاحب الشأن، وحيث أن النظام قد
رسم القواعد والإجراءات النظامية الواجب سلوكها لمطالبة المدعي، وهي على النحو التالي:

أولاً: التقدم لجهة الإدارة بطلب يشبه التظلم أو الشكوى، وهذا ما نصت عليه المادة (١٥٢) من اللائحة
التنفيذية في البند (أولاً) فقرة (٣).

ثانياً: إذا لم يقتنع صاحب الطلب بالرد، أو التزمت الجهة الإدارية الصمت أو عدم الرد خلال (٦٠) يوماً، فيلجأ
المتعاقد مع الإدارة إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة (٧٨) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية
فيما هو من اختصاصها؛ لأن عدم الرد رفض ضمني من قبل جهة الإدارة، وهذا ما نصت عليه المادة (١٥٢) من
لائحة التنفيذية في البند (أولاً) فقرة (٣).

ثالثاً: إذا لم يقتنع صاحب الطلب بما انتهى إليه قرار اللجنة جاز له التظلم أمام ديوان المظالم خلال (٦٠) يوماً
من تاريخ الإبلاغ بالقرار، وهذا ما نصت عليه المادة (٧٨) من النظام في الفقرة (د - هـ).

وحيث أن النظام قد أسند لديوان المظالم الاختصاص بالفصل في الطعون الموجهة إلى قرارات اللجنة آنفة
الذكر، فمقتضى ما سبق ولازمه أنه يتعين على صاحب الشأن قبل اللجوء إلى ديوان المظالم أن يتقدم إلى
اللجنة المشار إليها آنفاً، وإلا أصبحت دعواه مخالفة للقواعد والإجراءات النظامية واجبة الإتيان، وأصبح ما جاء
في تنظيم اللجنة مجرد حشو لا فائدة منه، وهو ما يخالف المقصد التشريعي العام في وضع النظم، وحيث أن
المدعي بناءً على إقراره قد تقدم إلى ديوان المظالم مباشرة دون التظلم إلى اللجنة آنفة الذكر وهي (لجنة النظر



المملكة العربية السعودية

وزارة العدل

(٨٣)

المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

في طلبات التعويض ومنع التعامل مع المقاولين والمتعهدين)، بل ومع مخاطبتها له بخطابها رقم (٥٧١٥٧) وتاريخ ١٤٣٣/٨/٢٦ هـ المرفق ضمن أوراق القضية الأمر الذي يجعل الدعوى مرفوعة قبل أوانها.

ولكل ما تقدم حكمت الدائرة:

عدم قبول الدعوى شكلاً؛ لرفعها قبل أوانها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة القاضي

هاني بن حمدان الرفاعي

القاضي

محمد بن ياسين الخالدي

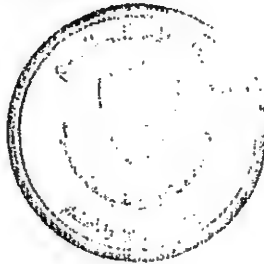
القاضي

بدر بن سالم المجنوني

أمين السر

بدر السقياني

المجنوني



محكمة إدارية مكة المكرمة

إدارة الشؤون الإدارية والمالية

رئيس قسم تسليم الأحكام

الموظف المختص

حذر في ١٤٣٦/٨/٢٦ هـ

٨٦١



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|----------------------|-------------------------|---------------------|--------------|
| ٩/٣٠٣/ق لعام ١٤٣٤ هـ | ٩/١/٢١٤ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٢٧٦/س/١/٣ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٧٢٦/ق لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٧/١٧ هـ |
| <p>دعوى - رفع الدعوى قبل أوانها - عدم صدور قرار اللجنة النظامية.</p> <p>مطالبة المدعي إلزام الجهة تعويضه؛ بسبب تأخرها في صرف مستحقاته الناشئة عن عقد المقاولة المبرم بينهما - وفقاً للمادة (٧٨) من نظام المنافسات و المشتريات يكون وزير المالية لجنة تتولى النظر في طلبات التعويض المقدمة من المقاولين و التعهدين ، و يكون القرار الصادر عن اللجنة في هذا الشأن قابلاً للاعتراض عليه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه لصاحب الشأن - ثبت للدائرة تقدم المدعي للجنة المشار إليها وقد أقام هذه الدعوى قبل صدور قرارها بشأن طلبه - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى لرفعها قبل الأوان .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| المادة (٧٨) من نظام المنافسات و المشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٨) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤ هـ . | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ٩/١/٢١٤ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٣٠٣ / ٩ / ق لعام ١٤٣٤هـ

المقامة من: خالد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الفالح

ضد: أمانة منطقة الحدود الشمالية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد: ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤/٥/١٤٣٤هـ وبمقر المحكمة الإدارية بعمر عقدت الدائرة الإدارية الأولى جلستها بتشكيلها التالي:

| | |
|-----------------------------------|--------------|
| القاضي: عبدالله بن صالح المحميد | رئيساً |
| القاضي: عبدالاله بن الأدهم الشمري | عضواً |
| القاضي: أحمد بن زيد الرشود | عضواً |
| ويحضر: مفرح بن ساير العنزي | أميناً للسـر |

وذلك للنظر في هذه القضية المحالة إليها بتاريخ ١٦/٣/١٤٣٤هـ الحاضر في جلستها المدعي أصالة/ خالد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الفالح حامل سجل مدني رقم (١٠٠٨٣٢٢٠٧٣) وممثل المدعى عليها / ناصر بن سالم الحريي حامل سجل مدني رقم (١٠٥٧١٩٢٩٠٦) بموجب خطاب التكليف المرفق بملف القضية، وبعد الاطلاع على أوراق القضية، وبعد سماع الدعوى والإجابة، وبعد دراستها، وبعد المداولة، أصدرت الدائرة فيها حكمها الآتي:

الوقائع

تتلخص وقائع الدعوى في أن المدعي تقدم بصحيفة دعوى لهذه المحكمة بتاريخ ١٦/٣/١٤٣٤هـ ضد أمانة منطقة الحدود الشمالية ذكر فيها أنه يطالب المدعى عليها بتعويضه مالياً عن تأخير صرف مستحققاته المالية، وأنهى صحيفته بطلب إلزام المدعى عليها بتعويضه بمبلغ (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف ريال. فحددت الدائرة موعداً لنظرها جلسة يوم الثلاثاء ٢٣/٤/١٤٣٤هـ وفي الموعد المحدد حضر المدعي كما حضر ممثل المدعى عليها وبسؤال المدعي عن دعواه ذكر بأنها الواردة في صحيفة الدعوى والتي يحصرها بطلب إلزام المدعى عليها



تعويضه بمبلغ (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف ريال بسبب تأخيرها عن صرف مستحقاته لأكثر من (٧) سبعة أشهر وتضرره من ذلك ، وهذه دعواه . ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها قدم صورة من خطاب رئيس لجنة النظر في طلبات التعويض ومنع التعامل مع المقاولين والمتعهدين ، والمتضمن تزويد اللجنة بمرثيات المدعى عليها حيال ما تضمنته مطالبة المدعى أمام اللجنة وطلب عدم قبول الدعوى حتى صدور قرار اللجنة . وأضاف المدعى بأنه تقدم للجنة إلا أنه لم ترد إليه أية إفادة من قبل اللجنة وأن من حقه حسب بنود العقد المبرم بينه وبين المدعى عليها التقدم لديوان المظالم في حال نشأ أي خلاف بينهما (جراً هذا العقد) وقد قدم المدعى صورة من العقد . وفي جلسة هذا اليوم حضر طرفا الدعوى وبعد سماع الدعوى والإجابة قررا اكتفاءهما بما سبق تقديمه ، فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة والنطق بالحكم .

الأسباب

لما كان المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى طلب إلزام المدعى عليها تعويضه بمبلغ (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف ريال بسبب تأخيرها عن صرف مستحقاته لأكثر من (٧) سبعة أشهر وتضرره من ذلك ؛ ولما كانت العلاقة بين المدعي والمدعى عليها علاقة عقدية بموجب العقد المبرم بينهما فإن هذا الطلب يكون من ضمن الدعاوى التي تختص المحاكم الإدارية ولائياً بنظرها طبقاً لنص المادة (١٣ / د) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ حيث نصت : (تختص المحاكم الإدارية بالفصل في الآتي ... د/الدعاوى المتعلقة بالعقود التي تكون جهة الإدارة طرفاً فيها) . كما تختص هذه الدائرة نوعياً ومكانياً بنظر الدعوى طبقاً لقرارات مجلس القضاء الإداري المنظم للدوائر واختصاصاتها . وعن قبول الدعوى شكلاً فإنه لما كان يتعين على الدائرة بدءاً قبل الدخول في الموضوع التحقق من استيفاء الدعوى لشروط قبولها إعمالاً لأصول التقاضي وقواعد المرافعات والتعميمات المنظمة لذلك التي تصدر من معالي رئيس الديوان وتحت على النظر والفحص في قبول الدعوى قبل النظر في موضوعها ثلاً يترتب عليها إثقال كاهل القضاة والمتقاضين بالترافع والمرافعة والدعوى غير مقبولة ، وعلى المحكمة التصدي لذلك ابتداءً ودونما دفع من أحد أطراف النزاع لاتصال ذلك بالنظام العام ، وحيث إن المدعي طلب إلزام المدعى عليها تعويضه بمبلغ (٤٠٠,٠٠٠) أربعمائة ألف



ريال بسبب تأخيرها عن صرف مستحقاته لأكثر من (٧) سبعة أشهر وتضرره من ذلك ، وحيث نصت المادة الثامنة والسبعون من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٨/م) وتاريخ ١٤٢٧/٩/٤ هـ ؛ على ما يلي " أ - يكون وزير المالية لجنة من مستشارين ، لا يقل عددهم عن ثلاثة ، من الوزارة والجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بعد التنسيق مع تلك الجهات ، ويكون من بينهم مستشار قانوني وخبير فني ، ويرأس هذه اللجنة مستشار قانوني لا تقل مرتبته عن الثالثة عشرة أو ما يعادلها ، وينص في التكوين على عضو احتياطي ، ويحدد مكافآت أعضائها وسكرتيرها . ويعاد تكوين هذه اللجنة كل ثلاث سنوات ويجوز تجديد عضويتها مرة واحدة فقط. ب - تتولى هذه اللجنة النظر في طلبات التعويض المقدمة من المقاولين والمتعهدين وكذلك بلاغات الغش والتحايل والتلاعب وقرارات سحب العمل والنظر في طلبات الجهات الحكومية التي ترد إلى وزير المالية بطلب منع التعامل مع المقاول الذي نفذ مشروعاً تنفيذاً معيباً أو مخالفاً للشروط والمواصفات الموضوعة له. ج - يجب على هذه اللجنة سماع أقوال المتظلمين من المقاولين والمتعهدين ومن نسبت إليهم المخالفة و دفعواتهم ووجهة نظر الجهة الحكومية في ذلك حضورياً أو كتابياً ، ولها أن تستعين بمن تراه من المختصين الفنيين ، وتصدر اللجنة قرارها - بحضور كامل أعضائها - بالإجماع أو بالأغلبية ، ويوضح في محاضر اللجنة الرأي المخالف إن وجد ، وحجة كلا الرأيين. د - إذا ثبت لدى هذه اللجنة أحقية المقاول أو المتعهد ، تصدر اللجنة قرارها في دفع التعويضات . ويكون هذا القرار قابلاً للاعتراض عليه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه لصاحب الشأن ه - إذا ثبت لدى هذه اللجنة مخالفة المتعاقد مما أشير إليه في الفقرة (ج) من هذه المادة ، تصدر اللجنة قراراً بمنع التعامل معه مدة لا تتجاوز خمس سنوات . ويكون هذا القرار قابلاً للاعتراض عليه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه لصاحب الشأن . وبعد صدور حكم نهائي من الديوان بالإدانة أو إذا انتهت مدة الاعتراض دون أن يقدم اعتراضه ، يشهر به على نفقته في صحيفتين محليتين ، وتبلغ جميع الجهات الحكومية بمنع التعامل معه بتعميم من وزير المالية " وإزاء ما تقدم فالثابت أن المدعي تقدم للجنة المنصوص عليها في المادة الثامنة والسبعين من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية - سالف الذكر - إلا أنه لم يصدر منها



(٣)

٤ - ٤

قرار بشأن دعواه حتى الآن، وحيث الأمر ما ذكر؛ فإن دعوى المدعي تكون مرفوعة قبل أوانها وهو ما تحكم به الدائرة.

(فلهذه الأسباب وبعد المداولة)

حكمت الدائرة بعدم قبول الدعوى المقامة من المدعي/ خالد بن إبراهيم بن عبدالرحمن الفالح ضد/ أمانة منطقة الحدود الشمالية لرفعها قبل الأوان لما وضح بالأسباب. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

عبدالله بن صالح المحيميد

القاضي

عبدالله بن الأدهم الشمري

القاضي

أحمد بن زيد الرشود

أمين السر

مفرح العنزي



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|--------------------|--------------------|--------------|
| ١١٣٨٥/١/١١٣٨٥ | ١٤٣٣/١/٢/١٩٧ | ٢/٦١٦ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٧٩٦/١/١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٧/٢ هـ |
| <p>دعوى - رفع الدعوى قبل أوانها - التقدم للجنة النظامية.</p> <p>مطالبة المدعي إلغاء قرار الجهة المتضمن إلغاء قرار التوزيع الصادر له - الدعاوى المتعلقة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام توزيع الأراضي البور نظمتها المادة العاشرة منه حيث نصت على تشكيل لجنة في وزارة الزراعة للنظر في جميع هذه المنازعات، على أن تعتمد قرارات هذه اللجنة من وزير الزراعة، و لمن صدر ضده القرار التظلم منه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار - عدم مراعاة المدعي التدرج في المطالبة بإقامته للدعوى دون أن يتقدم بتظلم للجنة المشار إليها آنفاً - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة العاشرة من نظام توزيع الأراضي البور الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٦) و تاريخ ١٣٨٨/٧/٦ هـ والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ١٤٢٤/٣/١٠ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ١٤٣٣/١/٢/١٩٧

في القضية رقم ١١٣٨٥/١/١١ ق لعام ١٤٣٣ هـ

المقامة من / عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الحميدان.

ضد / وزارة الزراعة .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فإنه في يوم الاثنين ١٤٣٣/١٢/٢٠ هـ وبمقر المحكمة الإدارية بمنطقة الرياض انعقدت الدائرة الإدارية الثانية المشكلة من :-

رئيساً

محمد بن عبدالعزيز الشثري

عضواً

بندر بن سعد العريفي

عضواً

بسام بن عبدالعزيز العبد المنعم

وبحضور / هادي بن جنيد الكلبي أميناً للسر ونظرت الدعوى الموضحة بياناتها أعلاه، والمحالة إليها بتاريخ ١٤٣٣/٨/٢١ هـ وبعد سماع الدعوى والإجابة ودراسة أوراق القضية وبعد المداولة أصدرت الدائرة الحكم التالي:-

الوقائع:

تتحصل وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لنظرها والفصل فيها حسب ما يتبين من الإطلاع على أوراقها في أن المدعي تقدم إلى المحكمة بلائحة دعوى جاء فيها أنه في عام ١٤١٥ هـ صدر له قرار زراعي من وزارة الزراعة برقم ١٥٤٦٦ في ١٤١٥/٣/٣٠ هـ وقد قام باستثمار زراعة الأرض وفقاً للنسبة المطلوبة في المادة ٧ الفقرة الثانية من نظام الأراضي البور خلال فترة الاختصاص المقررة في النظام وقامت وزارة الزراعة بإجراء اللازم حول القرار وأعدوا تقرير جدية الاستثمار تمهيداً لتمليك الأرض وفقاً للمادة التاسعة إلا أنه في ١٤٣٣/٧/٢٥ هـ تبليغ بصدور قرار إلغاء القرار الزراعي وهذا القرار قد شابه عيب

م



إجرائي وهو صدور قرار إلغاء مخالف لنظام الأراضي البور لعدم إحالة المعاملة إلى اللجنة المشكلة بالمادة ١٠ بنظام الأراضي البور قبل الإلغاء ولأن الموقع قد تم استثماره وفقاً للمادة السابعة ولأحققيته في التملك وفقاً للمادة التاسعة من النظام وختم صحيفة الدعوى بطلب إلغاء قرار وزارة الزراعة لعدم إتباعه الإجراءات النظامية وفقاً للمادة العاشرة ولمخالفته المادة السابعة والثامنة والتاسعة من نظام الأراضي البور وتمليك الأرض تطبيقاً للمادة التاسعة من نفس النظام وتعويضه عن الضرر مبلغ خمسين مليون ريال .

وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة قامت بنظرها واستيفاء إجراءاتها على النحو الوارد في محاضر الضبط وحضر أمامها كل من المدعي وكالة/ ابراهيم بن عبدالله بن ابراهيم الحميدان وممثل وزارة الزراعة/ عبدالله بن عبدالعزيز الدغيشم وفيها جرى سؤال المدعي وكالة عن دعوى موكله فحصرها في طلب إلغاء قرار وزارة الزراعة إلغاء قرار منحه أرضه الزراعية رقم ١٥٤٦٦ وتاريخ ١٤١٥/٢/٣٠ هـ. وبعرض الدعوى على ممثل المدعى عليها رد عليها بمذكرة جاء فيها أن الوزارة تلقت نسخة من الأمر السامي الكريم رقم ٥٧٧١١ في ١٤٣٢/١١/٢٨ هـ بخصوص تظلم عدد من مزارعي الخبراء بمنطقة القصيم من بلدية الخبراء و السحابين لتعرضها للأراضي المخصصة لمصادر مياه مزارع الخبراء وذلك بمسحها تمهيداً لتخطيطها وإفراغ موقع هناك ليقام عليها إسكان خيري رغم أنه سبق أن رصدت أوامر بالمحافظة عليها لمصادر المياه ، وكذلك تظلمهم من تعديات / عبدالله الحميدان على تلك المصادر ، كما أن التوجيه بالأمر الكريم المشار إليه في الفقرة أولاً عاجل موضوع الأراضي التي تصرفت فيها بلدية الخبراء والسحابين ، كما صدر التوجيه الكريم في الفقرة ثانياً وهو ما يخص مجال الدعوى ونصه : في الفقرة (٣) من الفقرة ثانياً (إصدار قرار من وزير الزراعة وفقاً لحكم المادة (الثامنة) من نظام توزيع الأراضي البور يقضي بإلغاء قرار التوزيع رقم ١٥٤٦٦ في ١٤١٥/١٢/٢٠ هـ الصادر باسم المدعي على الأرض البالغ مساحتها (٢٣٥١,٧١٠) وضم الأرض إلى الأراضي الداخلة في اختصاص البلدية، وبناء على الأمر السامي المشار إليه صدر قرار وزير الزراعة رقم ٣٣١٩٥٨ في ١٤٣٣/٦/١٧ هـ وينص



على أن وزير الزراعة بناء على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً وبناء على المادة الثامنة من نظام توزيع الأراضي البور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ بتاريخ ١٣٨٨/٧/٦هـ والأمر السامي الكريم رقم ٥٧٧١١ في ١٤٣٢/١١/٢٨هـ وبناء على توصية اللجنة المركزية لتوزيع الأراضي البور بمحضرها رقم ١٤٣٤ في ١٤٣٣/٦/٨هـ بإلغاء قرار التوزيع رقم ١٥٤٦٦ في ١٤١٥/٢/٣٠هـ الصادر باسم المدعي، وختم مذكرته بطلب الحكم برفض الدعوى. بعد ذلك قرر كل من وكيل المدعي وممثل المدعي عليها اكتفاءهما بما قدم وأنه ليس ليهما ما يضيفانه.

الأسباب:

بما أن حقيقة ما يهدف إليه المدعي من إقامة هذه الدعوى هو الحكم بإلغاء قرار وزارة الزراعة المتضمن إلغاء قرار التوزيع الصادر له؛ فإن المحاكم الإدارية تختص بنظرها وفقاً للفقرة (ب) من المادة الثالثة عشرة من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ التي نصت على أن تختص المحاكم الإدارية بالفصل في (دعوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن ... ويعتبر في حكم القرار الإداري رفض السلطة الإدارية أو امتناعها عن اتخاذ قرار كان من الواجب عليها اتخاذه طبقاً للأنظمة واللوائح). ونظراً لكون بحث قبول الدعوى أمراً سابقاً على الدخول في موضوعها فإن الدائرة تجد أن الدعوى المتعلقة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام نظام توزيع الأراضي البور الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٨٨/٧/٦هـ قد نظمها المادة العاشرة منه - المعدلة بالمرسوم الملكي رقم م/١٠ وتاريخ ١٤٢٤/٣/١٠هـ - حيث نصت على أن: (تشكل لجنة في وزارة الزراعة من ممثلين لهذه الوزارة، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة المياه، يكون أحدهم مستشاراً نظامياً؛ للنظر في جميع المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا النظام، وتعتمد قرارات هذه اللجنة من وزير الزراعة. ويجوز لمن صدر ضده قرار من هذه اللجنة التظلم منه أمام ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار).



وبما أن البين من أوراق الدعوى أن المدعي لم يراع ما ورد في تلك المادة إذ لجأ إلى المحكمة الإدارية مباشرة قبل أن يصدر ضده قرار نهائي من تلك اللجنة معتمد من وزير الزراعة؛ فإنه بذلك قد استبق موعد التظلم أمام هذه المحكمة، ويكون غاية ما يتظلم منه في هذه الدعوى الماثلة إنما هو إجراءات تهديدية وخطوات تحضيرية لم تسبغ جهة الإدارة عليها صفة النهائية التي تخول له حق التظلم منها، وبما أن من شروط قبول دعوى الإلغاء أن تكون ضد قرار إداري نهائي قائم ومنتج لآثاره عند إقامة الدعوى وقابل للتنفيذ ومؤثر في المركز النظامي للطاعن. وبما أن العبرة في نهائية القرار الإداري هو صدوره من سلطة إدارية تملك حق إصداره دون الحاجة إلى تصديق جهة أعلى؛ وبالتالي يكون المدعي قد عاجل المدعى عليها بدعواه قبل أوانها وابتدأها بالخصومة قبل وقوعها، وكان يتعين عليه مراعاة التدرج في المطالبة بأن يتقدم بتظلمه للجنة المنصوص عليها في نظام توزيع الأراضي البور فإذا اعتمد قرارها من وزير الزراعة تقدم بدعواه للمحكمة؛ الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى عدم قبول دعواه، وهو ما تقضي به.

فلهذه الأسباب وبعد المداولة حكمت الدائرة الثانية :

بعدم قبول الدعوى رقم (١١٣٨٥/١/ق لعام ١٤٣٣هـ) والمقامة من / عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الحميدان ضد / وزارة الزراعة؛ وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين السر

محمد بن عبدالعزيز الشري

بندر بن سعد العريفي

باسم بن عبدالعزيز العبد المنعم

هادي بن جنيّد الكلبي



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|----------------------|--------------------|----------------------|--------------|
| ٢/٣١٤٢ ق/ل عام ١٤٣٠ هـ | ٤١/د/٣٣ لعام ١٤٣٣ هـ | ١/٢١٤ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٧٥٩ ق/ل عام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٣/٨ هـ |
| الموضوعات | | | | |
| <p>دعوى - رفع الدعوى قبل الأوان - عدم حلول أوان الظرر.</p> <p>مطالبة المدعي وكالة بإلزام الجهة بتعويض موكله عن كامل مبلغ الدين الثابت في ذمة مدينهم و عن تكاليف رفع الدعوى عليه في بلده - مدين المدعين رغم إبلاغها بثبوت عدم إعساره يثبت خطأها - خطأ الجهة لا يمنع المدعين من استيفاء حقهم من المدين و مطالبته في بلده فهذا الخطأ لا يسوغ نقل ذمة الدين إليها و إنما بحملها أعباء صعوبة الحصول عليه و منها رفع الدعوى في بلد المدين - عدم حلول أوان الضرر إذ إن مبلغ الدين لم يتم استحصله بعد- أثر ذلك : عدم قبول الدعوى؛ لرفعها قبل أوانها .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ٤/د/٣٣ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ٣١٤٢/٢/ق لعام ١٤٣٠هـ

المقامة من /ورثة محمد علي باعبدالله

ضد /إدارة الحقوق المدنية بجدة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :
فإنه في يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٣/٢/٩هـ انعقدت الدائرة الإدارية الرابعة بالمحكمة الإدارية بجدة،
والمشكلة من :

| | | |
|--------|-----------------------|-------------|
| القاضي | بندر بن صالح الحميد | رئيساً |
| القاضي | ثامر بن محمد الشخي | عضواً |
| القاضي | سليمان بن محمد الثاني | عضواً |
| وبحضور | محمد بن عبده عطيف | أميناً للسر |

وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه والحالة للدائرة بتاريخ ١/٥/١٤٣٠هـ.
والتي تلخص بالقدر اللازم للبت فيها أن المدعي وكالة /محمد عجيز المالكي تقدم بلائحة دعوى
مفادها: أن لموكله دين على شخص سوداني الجنسية يدعى /ماجد عوض محمد. بموجب الصك رقم
١٩/٥١٦/٤٨ وتاريخ ١٤٢٣/٢/١١هـ بمبلغ وقدره ٧٣٥,٣٢٦ ريال وقد كان موقوفاً في السجن
العام إلا أن المدعى عليها أمرت بترحيله على ذمة قضية جنائية أخرى واعتبار قضيته مع موكله منتهية
بموجب صك إعدام سبق أن صدر لصالح المذكور ونقض، وتم مخاطبة المدعى عليها بالنقض بتاريخ
١٤٢٩/٥/٢٢هـ أي قبل تاريخ إطلاقها لسراح المدين الذي كان بتاريخ ١٤٢٩/٦/١١هـ وختم
لائحة دعواه بطلب تعويض موكله بقيمة الدين وهو ٧٣٥,٣٢٦ ريال وذلك مقابل حقوقه .
وفي سبيل نظر الدعوى حددت الدائرة جلسة ١٤٣٠/٧/٢٦هـ التي حضر فيها المدعي وكالة /محمد بن
عجيز المالكي وحضر لحضوره ممثل المدعى عليها /منع فهد العتيبي المثبت بياناهما بضبط القضية وبطلب
الإجابة من ممثل المدعى عليها طلب مهلة للرد.

8 \$



وبجلسة ١٤٣٠/١٠/٢٢هـ تبين عدم حضور المدعي أو من ينوب عنه وبناء على المادة ١٨ من قواعد المرافعات والإجراءات قررت الدائرة شطب الدعوى للمرة الأولى.

وبجلسة ١٤٣١/٤/١٨هـ سألت الدائرة ممثل المدعى عليها عما طلب له الأجل فقدم مستنداً يفيد بأنه وردهم خطاب من رئيس المحكمة العامة يشير فيه إلى انتهاء القضية بموجب صك الإعسار والمصدق من مرجعه فقررت الدائرة تأجيل نظر الدعوى.

وبجلسة ١٤٣١/٦/٢٢هـ سألت الدائرة طرفي الدعوى هل لديهما ما يقدمانه فذكر ممثل المدعى عليها بأنه قد تم مخاطبة الجهة المختصة بخصوص تقديم مذكرة ختامية ولم يرد الجواب إلى تاريخه وطلب مهلة أخرى وقرر المدعي وكالة الإكتفاء بما سبق.

ثم تابعت عدة جلسات يعتذر فيها ممثل المدعى عليها عن تقديم الرد.

وبجلسة ١٤٣٢/٤/٢٥هـ سألت الدائرة المدعي وكالة عن طلباته الختامية فذكر أن موكله يطلبون إلزام المدعى عليها تعويضهم بمبلغ الدين وذلك لقيام المدعى عليها بإهمال خطاب قاضي المحكمة العامة بجدة الذي أفاد فيه بنقض صك الإعسار ثم أضاف بأنه سيوافي الدائرة في الجلسة القادمة بصورة من صك الحكم بإلزام المدين بدفع المبلغ لموكله وصورة من صك الإعسار ونقضه مع مذكرة توضيح تسلسل الإجراءات التي تمت بشأن القضية.

وبجلسة ١٤٣٢/٥/١٩هـ قدم المدعي وكالة مذكرة وضع فيها مراحل سير القضية في المحكمة العامة وكذلك إجراءات المدعى عليها وبطلب الجواب من ممثل المدعى عليها قدم خطاباً يفيد بمخاطبة المدعى عليها لإدارة الشؤون القانونية للاستفسار عن القضية ولم يرد الجواب إلى تاريخه وطلب أجلاً لتقديم الرد.

وبجلسة ١٤٣٢/١١/٣هـ سألت الدائرة المدعي وكالة هل قام بطلب تنفيذ الحكم ضد المدين /ماجد عوض في بلده السودان فذكر بأنه لم يقم بذلك لأن المدعى عليها هي التي تسببت في خروجه رغم صدور حكم يدينه وبالتالي فأثما تتحمل المسؤولية فطلبت منه الدائرة إثبات عدم قدرته على استحصال المبلغ من المدين وهل بإمكانه استحصاله منه في بلده فطلب مهلة لمراجعة موكله.

وبجلسة ١٤٣٣/١/٤هـ سألت الدائرة المدعي وكالة عما طلب له الأجل فذكر بأنه رجع إلى موكله (الورثة) فأفادوا بأنه يصعب عليهم مطالبة خصمهم في بلده حيث إنهم لا يعرفون له عنوان.

8

سليمان

سليمان



وبجلسة ١٣٣/٢/٩هـ سألت الدائرة طرفي الدعوى إن كان لديهما ما يقدمانه أو يضيفانه فقررنا الاكتفاء بما سبق ثم سألت الدائرة المدعي وكالة عن الطلبات الختامية في الدعوى فذكر بأنه يطلب الحكم بالتعويض عن كامل المبلغ وكذلك الحكم بالتعويض عن أتعاب رفع الدعوى في بلد المدعى عليه.

— الأسباب —

ولما كان المدعي وكالة يهدف من إقامة الدعوى إلى الحكم بتعويض موكله عن كامل مبلغ الدين وقدره ٧٣٥,٣٢٦ ريال وكذلك الحكم بالتعويض عن رفع الدعوى في بلد المدعى عليه، فإن هذه الدعوى تدخل ضمن اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بموجب المادة (١٣/ج) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ وكذلك تدخل ضمن اختصاص المحاكم الإدارية نوعياً ومكانياً طبقاً لقرارات معالي رئيس الديوان القاضية بتحديد اختصاصات المحاكم الإدارية مكانياً ونوعياً.

وأما من حيث الشكل فإنه قد ثبت للمدعي حق المطالبة بحقه من تاريخ خطأ المدعى عليها والذي يتمثل في إطلاق سراح المدين / ماجد عوض محمد وذلك بتاريخ ١٤٢٩/٦/١١هـ وحيث إن المدعي أقام دعواه في المحكمة الإدارية بجدة بتاريخ ١٤٣٠/٥/١هـ فإن هذه الدعوى تكون مقبولة شكلاً.

وأما من حيث الموضوع فالثابت أنه قد صدر من المحكمة العامة بجدة الصك رقم ١٩/٧١٦/١١٢ بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨هـ، والقاضي بسقوط حق المدعو/ ماجد عوض محمد في الاعتراض على الحكم المذكور إدانته وعدم ثبوت الإعسار عليه وذلك بتاريخ ١٤٢٩/٥/٦هـ وقد جرى إبلاغ المدعى عليها الحقوق المدنية بجدة بالحكم بتاريخ ١٤٢٩/٥/٢٨هـ وأصدرت أمرها بترحيل المدين بناء على أن الحق الخاص المطالب به قد صدر به حكم اعسار ويطلب المدعي تعويضه عن تصرف المدعى عليها بالترحيل وحيث إن طلب التعويض لا يكون إلا عن خطأ سبب ضرراً موصلاً له، وحيث أن الدائرة في سبيل استبيان ذلك تجد أن المدعى عليها قامت بترحيل المدعو/ ماجد عوض محمد رغم إبلاغها بثبوت عدم اعساره وبالتالي فإنه يثبت خطأ المدعى عليها في الإفراج عن السجين والسماح له بالسفر إلى بلده إلا إن هذا الخطأ الكائن من المدعى عليه لا يمنع المدعين من استيفاء حقهم ومطالبتهم للمدين في بلده (السودان) ورفع دعوى عليه والمطالبة بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العامة بجدة وهو عدم ثبوت

الإعسار على المدين وحيث أفهمت الدائرة المدعي وكالة أن لموكله الحق في رفع دعوى في المحكمة

في المحكمة



الإدارية بعد رفعها في بلد المدين — السودان — ليتسنى لهم المطالبة بقيمة الخسائر التي تكبدوها جراء رفعهم الدعوى في بلد المدين حيث إن الخطأ الذي ارتكبه المدعى عليها — الحقوق المدنية — لا يسوغ نقل ذمة الدين إليها بل تجدد الدائرة أن الضرر المقابل لخطأ المدعى عليها تحملها أعباء رفع الدعوى في السودان وحيث إنه من الممكن مطالبة المدعين بحقوقهم وإقامة دعوى في بلد المدين والمطالبة بتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة العامة بجدة كما ذكر أعلاه وأن خطأ المدعى عليها لا يمنع من ذلك وإنما خطؤها يحملها أعباء صعوبة الحصول على المبلغ المطالب به وحيث أن المبالغ المطالب بها لم يتم استحصالها ولم يقيم المدعين بالمطالبة بها.

وحيث أنه من المستقر فقهاً وقضاءً أن التعويض لا يكون إلا عن ضرر حال مباشر، وحيث أن الضرر وفقاً لما سبق بيانه لم يحل أوانه بعد وإنما يستقر ويثبت بعد مطالبة المدعين لمدينهم به واستحصالهم له. الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها.

— لذلك —

حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى المقامة من /ورثة محمد علي با عبد الله ضد /الحقوق المدنية بجدة لرفعها قبل أوانها.

والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمين السر
محمد عتيق
عضو
سليمان بن محمد الثاني
عضو
ثامر بن محمد الشينخي
رئيس الدائرة
بندر بن صالح الحميد



| | |
|---|-------------------------------|
| التاريخ ١٤٢٢ / ٩ / ١٢ هـ | محكمة الاستئناف الإدارية بجدة |
| تأيد هذا الحكم من الدائرة ١٠٩١ بجدة رقم ١٢٢ / ٩ / ١٢ هـ | إدارة التدقيق والاحكام |
| رئيس قسم تسليم الاحكام | الموقف المختار |
| الإسم: محمد الشينخي | اللقب: الشينخي |
| التوقيع: محمد الشينخي | التوقيع: محمد الشينخي |

بمال الحارثي



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|------------------------|--------------------|------------------------|--------------|
| ١٠/٢٩٨٤ /ق لعام ١٤٣٣ هـ | ٢/١/د/١٥٣ لعام ١٤٣٣ هـ | ٢/١٥٣ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٢٢٦٩ /س لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٢/٢٧ هـ |
| <p>دعوى - رفع الدعوى قبل الأوان - إثبات الملكية.</p> <p>مطالبة المدعي إلزام الجهة تعويضه عن عقاره المنزوعة لاكتفاء المدعي عليها بتعويضه عن البناء - استقرار قضاء الديوان على عدم الاعتداد في إثبات تملك الأرض بأي شيء سوى الصك الصادر من الجهة المختصة - إقامة المدعي لدعواه قبل حصوله على صك إثبات الملكية الذي لا زال منظوراً أمام القضاء العام .</p> <p>أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المواد ٢-١٥-٢٤ من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥/م) في ١١/٣/١٤٢٤ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| <p>حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .</p> | | | | |



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

الحكم رقم ١٥٣/د/٢/ل لعام ١٤٣٣هـ
في القضية الإدارية رقم ١٠/٢٩٨٤/ق لعام ١٤٣٣هـ
المقامة من / سالم بن مبارك اللهيبي
ضد / وزارة النقل

الحمد لله، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه في يوم الاثنين الموافق ١٤٣٣/٥/١٠هـ انعقدت الدائرة الإدارية الثانية بمقر المحكمة الإدارية بمكة المكرمة والمشكلة بقرار رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (٤٠) وتاريخ: ١٤٣٣/٢/١٣هـ من:

| | | |
|--------|---------------------------|--------|
| القاضي | هاني بن حمدان الرفاعي | رئيساً |
| القاضي | محمد بن عبدالرحمن العجلان | عضواً |
| القاضي | عبدالملك بن صالح المقوشسي | عضواً |

ويحضر أمين السر بدر بن رزيان السفياني، وذلك للنظر في القضية المحالة إليها بتاريخ: ١٤٣٣/٤/٢١هـ، المرفوعة من المدعي أصالة الحامل للسجل المدني رقم ١٠٦٦٠٠٦٨١٦ والمحاضر فيها عن المدعى عليها ممثلها: رأفت بن عبدالرشيد أميون ومعتز بن حمزة مكايي بموجب كتاب وكيل وزارة النقل للطرق رقم ٨٩٥٢/١ وتاريخ: ١٤٣٣/١/٢٢هـ، وبعد الاطلاع على كافة الأوراق، وبعد الدراسة، والتأمل والمداولة، أصدرت بشأنها حكمها الآتي:

المحكمة

حيث إن واقعات هذه الدعوى تتحصل بالقدر اللازم للفصل فيها، حسبما تستخلصه الدائرة من مدوناتها، أنه بصحيفة دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بمكة المكرمة في: ١٤٣٣/٤/٢٠هـ، أقام المدعي دعواه بغية الحكم بإعادة تجميع عقاره، الكائن بحي الرصيفة بمكة المكرمة، والذي يملكه بموجب وثائق تملك، ناعياً على اللجنة عدم تجميع متر الأرض والاكتفاء بتجميع البناء، فضلاً عما حواه التجميع من بخس وغبن

(Signatures)



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

فقيدت قضية بالرقم الوارد في صدر الحكم، ثم أحييت للدائرة، فحددت لنظرها جلسة بتاريخ: ١٤٣٣/٥/٣ هـ وفيها سألت الدائرة المدعي عن دعواه فقرّر بأنه يطلب إلغاء محضر تجميع عقاره وطلب ممثل المدعى عليها الأجل لإعداد الرد. وبجلسة هذا اليوم حصر المدعي دعواه بطلب الحكم بإلزام المدعى عليها تعويضه عن متر الأرض حيث إنه لم يعرض إلا على الانقاض، فسألت الدائرة هل لديه صكاً يثبت ملكيته للأرض؟ فقرّر بأن الصك لا زال موقوفاً أمام نظر القضاء العام. فرفضت الجلسة للمداولة، ثم صدر هذا الحكم، مبنياً على التالي من:

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من إقامة دعواه الحكم بإلزام المدعى عليها تعويضه عن عقاره أرضاً لاكتفاء المدعى عليها بتعويضه بناءً، ومن ثم فإن الدعوى والحالة هذه تعد داخلة في اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً طبقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، ووفقاً للمادة (٢٤) من نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) في ١٤٢٤/٣/١١ هـ.

وتختص هذه المحكمة مكانياً، وفقاً لأحكام المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في ١٤٠٩/١١/١٦ هـ، وطبقاً لقرار رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨) وتاريخ: ١٤٣٢/٧/١٠ هـ، وتختص الدائرة نوعياً وفقاً لمشمول قرارات رئيس ديوان المظالم المنظمة لاختصاصات الدوائر القضائية.

وعن قبول الدعوى شكلاً: وحيث إن من المتوجب على المحكمة التحقق بداءة من استيفاء طلبات الخصوم لشروط قبول الدعوى، وهو ما يترتب على الإخلال بها عدم قبولها بحسبانها مسألة أولية

(Signatures)



المملكة العربية السعودية
دولة القانون

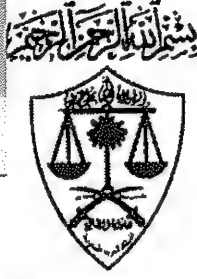
تتصل بالنظام العام، وتظل مطروحة أمامها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لم يثر بشأنها دفع من أطرافها.

وبما أن المادة (٢) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) في ١٤٢٤/٣/١١ هـ نصت على أنه: (لا يتم التعويض وفقاً لهذا النظام إذا كان العقار المراد اقتطاعه أو التمتع جزء منه مما يشترط لتملكه الإحياء ولم يتم إحياءه وقت تخطيط المشروع وفقاً لشروط الإحياء المقررة، على أن تنظر لجنة التقدير المنصوص عليها في المادة السابعة في تعويض صاحبه تعويضاً عادلاً عما يلحقه من ضرر).

وبما أن المادة (١٥) من النظام ذاته نصت على أنه: (إذا اعترض تنفيذ مشروع للمنفعة العامة ملكيات لم يتحدد مالكها قبل البدء في تنفيذ المشروع، أو ظهرت أثناء تنفيذ المشروع علامات أو آثار تملك، وجب تحديد هذه الملكيات مساحياً حسب العلامات الظاهرة أو التي تظهر أثناء التنفيذ، وتدوين ما عليها والمساحات المقطعة منها وتقديرها، وحفظ تلك المعلومات لدى الجهة التي يتبعها المشروع للاستفادة منها لدى أي مطالبة في المستقبل).

وترتيباً عليه، وبناء على دلالة مجموع المادتين، وبما أن قضاء الديوان استقر على عدم الاعتداد في إثبات تملك الأرض بأي شيء سوى الصك الصادر من الجهة المختصة، وعليه وبما أن المدعي قرر بأن صك إثبات الملكية لا زال منظوراً أمام القضاء العام، فإنه لا يحق له رفع الدعوى للمطالبة بالتعويض عن الأرض قبل استخراج صك الملكية، وفي حال حصوله عليه فإن له الحق آنذاك في التعويض، ورفع الدعوى حال الامتناع عن ذلك، أو التعويض غير العادل، باعتبار أن الصك الصادر من المحكمة المختصة بإثبات التملك هو في حقيقته كاشف للملكية.

(Handwritten signature and stamp)



الملك عبدالعزيز آل سعود
رئيس المحكمة

وعليه فإن الدعوى - والحالة تلك - تكون مقامة قبل أجلها المقرر لها، وفقاً لنص نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة، الحاكم على هذه الدعوى، والواجب التطبيق عليها، ما تنتهي معه الدائرة إلى القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل أوانها.

ولكل ما تقدم حكمت الدائرة:

بعدم قبول الدعوى المقامة من سالم بن مبارك اللهيبي ضد
وزارة النقل لرفعها قبل أوانها.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة القاضي

هاني بن حمدان الرفاعي

القاضي

محمد بن عبدالرحمن العجلان

القاضي

عبدالملك صالح المقوشي

أمين السر

بدر السفياني

الرفاعي



| | |
|--------------------------|--------------------------------|
| التاريخ ٢٠١٢ / ٢ / ١٢ هـ | محكمة الاستئناف الإدارية بعبدة |
| ١١٢٢ هـ | إدارة الدعوى والأحكام |
| ١١٢٢ هـ | تأيد هذا الحكم من الدائرة |
| ١١٢٢ هـ | وأصبح لها نفاذ واجب التنفيذ |
| رئيس قسم تسليم الأحكام | الإسم: |
| التوقيع: | التوقيع: |



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|-------------------------|----------------------|--------------------|----------------------|---------------|
| ١٧٩٢٧/١ ق/ لعام ١٤٣٢ هـ | ٣١/د/١٧ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٨٩٨ لعام ١٤٣٤ هـ | ٣٨٨٢ ق/ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٥/١٠/١٤٣٤ هـ |

دعوى - شروط قبولها - ميعاد رفع الدعوى - الطعن على قرار لائحي - معيار التفرقة بين القرارات الفردية و اللائحية - بداية سريان مدة الطعن اعتباراً من صدور اللائحة ونشرها .

مطالبة المدعي تتمثل في الطعن على الفقرة (١٨/٣) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٤٦٤٩ و تاريخ ١٤٢٣/٦/٨ هـ و المنشورة بجريدة أم القرى بتاريخ ١٤٢٤/١/١١ هـ ، حيث تجاوز وزير العدل صلاحياته - القرارات اللائحية هي التي تولد مراكز نظامية عامة مجردة دون أن تخاطب أشخاصاً بذواتهم، وهي قسمية القرارات الفردية التي تنشئ مراكز نظامية لفرد أو أفراد معينين بذواتهم ، و معيار التفرقة بين النوعين يكون بالنظر إلى قابلية القرارات اللائحية للتطبيق أكثر من مرة و العمل بها لفترات طويلة على عكس القرارات الفردية التي تستنفذ الغرض الذي صدرت من أجله بمجرد تطبيقها - الطعن كان على القرار اللائحي ، وعليه فيكون سريان المدد المنصوص عليها في المادة الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام الديوان اعتباراً من صدور اللائحة ونشرها- نشر اللائحة بتاريخ ١٤٢٤/١/١١ هـ و إقامة المدعي دعواه بتاريخ ١٤٣٢/٦/١٩ هـ بعد الميعاد المقرر نظاماً .

أثر ذلك : عدم قبول الدعوى شكلاً .

الأنظمة واللوائح

المادة ٣/١٨ اللائحة التنفيذية لنظام المحاماة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٤٦٤٩ و تاريخ ١٤٢٣/٦/٨ هـ .
المادة الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ .

حكم محكمة الاستئناف :

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .



الحكم رقم ٣/١/د/١٧ لعام ١٤٣٤هـ.

في القضية ١/٧٩٢٧/ق لعام ١٤٣٢هـ.

المدعي / عبدالكريم بن يوسف بن عبدالكريم الفخر.

المدعى عليه / وزارة العدل

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد :

ففي يوم الاثنين ٢٣/٣/١٤٣٤هـ بمقر المحكمة الإدارية بالرياض انعقدت الدائرة الإدارية

الثالثة المشكلة من :

| | | |
|--------|---------------------------|-------------|
| القاضي | أحمد بن عبدالرحمن السويلم | رئيساً |
| القاضي | بندر بن سليمان الربيش | عضواً |
| القاضي | سالم بن محمد النزال | عضواً |
| وبحضور | مراد بن محمد العلواني | أميناً للسر |

وذلك لنظر القضية الموضحة بياناً أعلاه المحالة إليها بتاريخ ١٩/٦/١٤٣٢هـ ، وبعد

سماع الدعوى والإجابة ودراسة الأوراق أصدرت الحكم التالي :

الوقائع

تلخص وقائع هذه القضية بالقدر اللازم للفصل فيها بأن المدعي وكالة فوزان الحربي تقدم باستدعاء قيد قضية جاء فيها أن المادة الثامنة عشرة من نظام الحماية نصت على أنه يقبل الترافع عن الغير من أي وكيل في قضية واحدة إلى ثلاث فإن باشر الوكيل ثلاث قضايا عن ثلاثة أشخاص متعددين لا تقبل وكالته عن غيرهم . مع أن النص النظامي أطلق الجواز لمن أراد التوكل في الثلاث قضايا ، وفي مثل هذا المعنى المطلق بجواز تولى ثلاث قضايا من أي شخص جاءت

— ٢٨١ —

— ٢٨١ —

— ٢٨١ —

— ٢٨١ —



الأنظمة العدلية ، ونظام المرافعات الشرعية في مادته الثانية والخمسين ، مشيراً إلى أن وزارة العدل تجاوزت صلاحيتها في اللائحة التنفيذية الصادر عنها ، حيث قيدت في مادتها ٣/١٨ ألا يكون المتوكل في الثلاث قضايا موظفاً ، ولا شك هذا تقييد للاستثناء النظامي الذي حصر مهنة الترافع في الحاصلين على رخصة محاماة ، عدا الثلاث قضايا ، مشيراً كذلك إلى أن اللائحة نصت على عدم جواز الجمع بين مهنة المحاماة والاستشارات الشرعية وبين الوظيفة العامة ، بالرغم من أن نظام المحاماة الخليجي الموحد نص على استثناء أعضاء هيئة التدريس في كليات الشرعية والقانون ، وختم دعواه بطلب إلغاء التقييد الوارد على المادة الثامنة عشرة في الفقرة الثالثة من اللائحة التنفيذية ، وإلغاء قيد أعضاء هيئة التدريس في كليات الشريعة من القيد في سجل المحامين لمخالفة ذلك أصل النظام ، والقاعدة أنه النظام لا يجوز الزيادة عليه ولا النقص منه إلا لو اضة أو من هو أعلى منه من حيث الصلاحية .

وفي جلسة ١٤٣٢/١١/١٥ هـ حضر المدعي أصالة د.عبدالكريم بن يوسف الخضر ، كما حضر نواف بن بجاد العتيبي ممثلاً عن الجهة، وبسؤال المدعي عن دعواه أحال على التفصيل الوارد بلائحة الدعوى وبعرض ذلك على ممثل الجهة قدم مذكرة جوابية جاء فيها الدفع بعدم قبول الدعوى شكلاً ، وفي الموضوع أجاب بما يلي : ١ - أن وثيقة المنامة للنظام (القانون) الموحد للمحاماة اعتمدها المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (مسقط ، ديسمبر ٢٠٠١) كقانون استرشادي لمدة أربع سنوات ، وتم تمديد العمل بهذه الوثيقة بصفة استرشادية لمدة أربع سنوات أخرى بقرار من المجلس الأعلى في دورته السادسة والعشرين (أبوظبي ، ديسمبر ٢٠٠٥) وفي الدورة الحادية والثلاثين (أبوظبي ، ديسمبر ٢٠١٠) قرر المجلس الأعلى تمديد العمل بالوثيقة كنظام (قانون) استرشادي لمدة أربع سنوات ، تتجدد تلقائياً حال عدم ورود ملاحظات عليها من الدول الأعضاء . فهذه الوثيقة لا تزال استرشادية ولم تصدر أداة نظامية عن السلطة التنظيمية



بالمملكة لاعتماد ما حوته من أحكام وجعلها نظاماً وطنياً ، كما صدرت في شأن وثيقة السوق الخليجية المشتركة ونظام الجمارك الموحد لدول المجلس .

٢ - جاء في الفقرة (٥) من المادة (٣٨) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم ، ما نصه (أن يتفرغ لعملة في الجامعة ، ولا يجوز له العمل خارج الجامعة إلا بعد أخذ موافقة مسبقة وفق الأنظمة واللوائح) .

٣ - قضت المادة (١٤) من نظام الخدمة المدنية بأنه (لا يجوز للموظف الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى ، ويجوز الترخيص في الاشتغال بالمهن الحرة لمن تقتضي المصلحة العامة بالترخيص لهم في ذلك لحاجة البلاد إلى مهنهم ويكون منح هذا الترخيص من قبل الوزير المختص وتحدد اللائحة شروط هذا الترخيص) . كما نصت المادة (١٠٤) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات على أنه (مالم يرد به نص في هذه اللائحة تطبق بشأنه الأنظمة والقرارات النافذة في المملكة) .

٤ - نصت الفقرة (أ) من المادة (١/٣) من اللائحة التنفيذية على (عدم الجمع بين المهنة أو أي عمل حكومي أو خاص) .

ولما تقدم ولكون نظام الخدمة المدنية قد أرسى قاعدة عامة في هذا الجانب فمنع الموظف من الجمع بين وظيفته وممارسة مهنة أخرى ، ولكون المادتين (٣٨) و (١٠٤) من اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات قد قضت بالرجوع للأنظمة واللوائح النافذة فيما لم تورد من أحكام ، وختم الجواب بطلب رفض الدعوى .

وفي جلسة ١٤٣٢/١٢/٢٥ هـ قدم المدعي مذكرة جوابية جاء فيها : أنه سبق له التظلم للمقام السامي ورفع بإيضاح الخلل الحاصل في النص اللائحي بتاريخ ١٤٢٧/٤/١٠ هـ ، وأنه قام بمقابلة عدد من مسؤولي الجهة ولم يطرأ ما يغير من الحال شيئاً . ثم إنه في جلسة

١٨



١٤٣٤/١/١٢ هـ أفاد ممثل الجهة بأن الوزارة لم يسبق لها أن منحت تراخيص حمامة. بموجب النظام الموحد للمحامة ولم يسبق أن تقدم لها من يطلب الترخيص له. بمهنة المحامة. بموجب هذا النظام من دول الخليج ، مشيراً إلى أن هذا النظام استرشادي وليس بملزم وبعرض ذلك على المدعي وكالة أكد على ما سبق تقديمه مشيراً إلى أن أساس اعتراضه في الدعوى إنما هو على تفسير الوزارة للمادة الثامنة عشرة من نظام المحامة على ما سبق تفصيله . ثم إنه في جلسة ١٤٣٤/٣/٢٣ هـ اكتفى الطرفان بما سبق لهم تقديمه وعليه رفعت الجلسة للمداولة .

الأسباب

وبعد سماع الدعوى والإجابة، وحيث إن حقيقة هذه الدعوى تتمثل في طعن المدعي على الفقرة (٣/١٨) من اللائحة التنفيذية لنظام المحامة الصادرة بقرار وزير العدل رقم ٤٦٤٩ وتاريخ ١٤٢٣/٦/٨ هـ والمنشورة بجريدة أم القرى في عددها ٣٩٣٢ وتاريخ ١٤٢٤/١/١١ هـ وعليه فإن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد للمحاكم الإدارية بديوان المظالم بموجب المادة ١٣/ب من نظام الديوان، باعتبار أن حقيقتها الطعن في القرار الاتحي المتمثل في المادة (٣/١٨) وهي تلك القرارات التي تولد مراكز نظامية عامة ومجردة دون أن تخاطب أشخاصاً بذواتهم ، وهي قسيمة القرارات الفردية التي تنشئ مراكز نظامية لفرد أو أفراد معينين بذواتهم ومعيار التفريق بين النوعين يكون بالنظر إلى قابلية القرارات اللائحية للتطبيق أكثر من مرة والعمل بها لفترات طويلة على عكس القرارات الفردية التي تستنفذ الغرض الذي صدرت من أجله بمجرد تطبيقها، وعن قبول الدعوى شكلاً ، فمن حيث إن الطعن في هذه الدعوى اتجه مباشرة للقرار اللائحي وفقاً لما سبق بيانه، وليس إلى أثره الذي يتمثل عادة في قرار فردي مبني على القرار اللائحي وعليه فإن النظر في قبول الدعوى شكلاً يكون باعتبار المدد المنصوص عليها في المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم اعتباراً من صدور اللائحة، وحيث إن اللائحة نشرت بتاريخ

٢٨/١١/١٤٣٤ هـ



١١/١/١٤٢٤هـ - ولم يتقدم المدعي بدعواه إلا بتاريخ ١٩/٦/١٤٣٢هـ فإنها تكون غير مقبولة شكلاً . طبقاً للمادة الثالثة التي تنص على أنه (فيما لم يرد به نص خاص يجب في الدعوى المنصوص عليها في الفقرة - ب - من المادة (الثامنة) من نظام ديوان المظالم التي حلت محلها المادة (١٣/ب) من ذات النظام أن يسبق رفعه إلى الديوان بالتظلم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بهذا القرار.....، وبالنسبة للقرارات الصادرة قبل نفاذ هذه اللائحة فتبدأ المدة المحددة للتظلم منها من تاريخ نفاذها . وعلى الجهة الإدارية أن تبت في التظلم خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمه.....، ويعتبر مضي تسعين يوماً على تاريخ تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة صدور قرار برفضه . وترفع الدعوى إن لم تكن متعلقة بشئون الخدمة المدنية إلى الديوان خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر بالرفض أو مضي التسعين يوماً المذكورة دون البت فيه الخ .

لهذه الأسباب وبعد مداولة حكمت الدائرة : بعدم قبول الدعوى رقم (٧٩٢٧/١/ق لعام

١٤٣٢هـ) المقامة من عبدالكريم بن يوسف بن عبدالكريم الخضر تجاه وزارة العمل .
والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

أحمد بن عبدالرحمن السويلم

القاضي

بندر بن سليمان الريش

القاضي

سالم بن محمد النزال

أمين السر

مراد بن محمد العلواني



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٢/٢/٢٦٦٤ | ١٤٣٤ لعام ٢/٣/١/١٧٢ | ١٤٣٤ لعام ١/١٠٦٦ | ١٩٨١/٢/٢ لعام ١٤٣٤ | ١٤٣٤/٨/٢ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - ميعاد رفع الدعوى.</p> <p>مطالبة المدعية بتعويضها عن امتناع الجهة عن تخصيص الأرض الممنوحة لها - حيث حصلت المدعية على منحة أرض وتم تقسيمها إلى قطعتين ، و صدر صك تملك للقطعة الأولى في حين امتنعت الجهة عن استكمال إجراءات المنح للقطعة الثانية التي تطالب المدعية بالتعويض عنها- دفعت المدعى عليها بعدم قبول الدعوى شكلاً؛ لعدم التقيد بالمدد النظامية لرفع الدعوى- الثابت للدائرة أن تاريخ نشوء حق المدعية التي تطالب به هو ١٤٠٧/٨/٦ هـ ، وهو تاريخ استكمال إجراءات المنح للقطعة الأولى و امتناع الجهة عن استكمال إجراءات القطعة الثانية - لم تتقدم المدعية بدعواها إلا بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٧ هـ دون عذر شرعي يبين سبب تأخرها في ذلك- ما يعني عدم تقيد المدعية بالمدد النظامية المنصوص عليها بالمادة الرابعة من قواعد الإجراءات و المرافعات أمام ديوان المظالم - أثره : عدم قبول الدعوى شكلاً .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة الرابعة من قواعد المرافعات و الإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| <p>حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .</p> | | | | |



الحكم رقم ٧٢/د/٢/٣/١ لعام ١٤٣٤هـ
في القضية رقم ٦٦٦٤/٢/ق لعام ١٤٣٢هـ
المقامة من/الأميرة جواهر بنت منصور بن عبدالله بن جلوي
ضد/أمانة محافظة جدة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، وبعد:
فإنه في يوم الاثنين الموافق ١٤٣٤/ ٤/ ٢٩هـ اجتمعت الدائرة الإدارية الثالثة بمقر المحكمة الإدارية
بجدة المشكلة من :

| | | |
|--------|--------------------------------|--------------|
| القاضي | أحمد بن عبدالكريم العثمان | رئيساً |
| القاضي | عبدالمحسن بن عبدالعزيز الجليفي | عضواً |
| القاضي | عبدالله بن حمود التويجري | عضواً |
| وبحضور | حمدان بن رشيدان المطيري | اميناً للسفر |

وذلك للنظر في هذه القضية المحالة للدائرة في تاريخ ١٤٣٢/١١/١٧ هـ ، والتي حضر للمرافعة فيها
المدعي وكالة : سلطان بن مجدل الدوسري ، وممثل المدعى عليها : رائد بن عبدالله المالكي
، المدونة ببياناتهما وصفة كل منهما بمحضر الضبط ، وبعد سماع المرافعة والمداولة ، أصدرت الدائرة
حكمها التالي :

(الوقائع)

تتحصل وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيه ، فيما تقدم به وكيل المدعية من
دعوى إلى هذه المحكمة و التي جاء فيها : أن موكلته قد حصلت على منحة أرض بموجب الأمر
السامي رقم (١٢٦٣٤) وتاريخ ١٣٩٤/٠٥/٠٤هـ المتضمن منح موكلته قطعة أرض في محافظة جدة
بمساحة إجمالية وقدرها عشرة آلاف متر مربع ، وتم تقسيمها إلى قطعتين مساحة الأولى ثلاثة آلاف
وخمسمائة متر مربع ، ومساحة الثانية ستة آلاف وخمسمائة متر مربع ، وصدر صك تملك للقطعة
الأولى والتي تقع في حي الرويس الغربي بمحافظة جدة ، في حين أن المدعى عليها امتنعت عن استكمال
إجراءات المنح للقطعة الثانية الواقعة في أبحر الجنوبية ، حيث قامت بمنحها للأمير سلمان بن

محمد



المملكة العربية السعودية وزارة النظام

عبدالعزیز فی عام ١٤١٦هـ ، أي فی تاریخ لاحق علی أمر المنح لها ، مطالباً بالزام المدعی علیها بتعویض موكلته بمبلغ وقدره : أربعون مليون ريال ، حسب قيمة الأرض الممنوحة لها بموجب الأمر السامي رقم (١٢٦٣٤) وتاریخ ١٣٩٤/٠٥/٠٤هـ ، والتعویض عن أتعاب المراقبة و المدافعة .

وبقید هذه الدعوى قضیة ، وبإحالتها إلى الدائرة ، باشرت نظرها علی النحو المثبت فی محاضر الضبط ، وبعرض ذلك علی ممثل المدعی علیها ، قدم مذكرة جاء فیها ، أنه صدر خطاب أمانة محافظة جدة التنظيمی الموجه لكتابة العدل رقم (٢/٧٤٤٠/غ) وتاریخ ١٤٠٧/٠٨/٠٦هـ إنفاذاً للأمر السامي رقم (١٢٦٣٤) وتاریخ ١٣٩٤/٠٥/٠٤هـ ، المتضمن منح المدعية أرضاً بمساحة تقدر بعشرة آلاف متر ، ولما كانت هذه الدعوى تندرج ضمن دعاوى التعویض ، فإن يجب التأكد من استيفائها للإجراءات الشكلیة ، حیث إن خطاب الأمانة قد صدر فی تاریخ ١٤٠٧/٨/٦هـ ، وقد صدر الصک الخاص بالقطعة الأولى فی تاریخ ١٤٠٧/٠٨/١٢هـ برقم (١٢٥٣) ، وأما القطعة الثانية فإن المدعية لم تقم بالتظلم أمام المدعی علیها من عدم اتخاذ إجراءات المنح إلا بتاریخ ١٤٣٢/٢/١٤هـ ، علماً أن الموقع تم منحه للأمیر سلمان بن عبد العزیز ، مطالباً بعدم قبول الدعوى شكلاً ، وأضاف بأنه صدر الخطاب رقم (٩/٢٠٧٩/ع) وتاریخ ١٣٩٤/٠٦/١٢هـ الموجه من وکیل إمارة مكة المكرمة إلى رئیس بلدية جدة : المبنى علی خطاب وکیل وزارة الداخلية للشؤون البلدية رقم (١/٦٧٨٠) وتاریخ ١٣٩٤/٥/٣٠هـ ، المبنى علی توجيه وزیر الداخلية شرحاً : (بمنح كل من الأمير فیصل و خالد و عبیر و هالة و سارة أبناء عبد الله بن ناصر بن عبدالعزیز ووالدتهم جواهر بنت منصور بن جلوي قطعة أرض فی مدينة جدة مثلهم مثل أمثالهم وألا یكونوا قد منحوا من قبل) ، و أن المدعی علیها قد سبق أن منحت بموجب الأمر السامي رقم (٣٤٢٨) وتاریخ ١٣٨٤/١١/٣هـ ، بموجب الصک رقم (٢٣٤٧) وتاریخ ١٣٨٥/٢/١هـ مطالباً برفض الدعوى ، ثم قدم وکیل المدعية مذكرة جاء فیها ، أن المدعی علیها تقر بأحقیة موكلته للقطعة الثانية وذلك بإیرادها ذلك فی خطابها رقم (٢/٧٤٤٠/غ) وتاریخ ١٤٠٧/٨/٦هـ ، ولا یستلزم منه تقديم تظلم أو رفع أي دعوى ، كما أن موكلته لم تعلم بمنح المدعی علیها القطعة محل الدعوى للأمیر سلمان بن عبدالعزیز ، إلا حین مراجعتها كتابة عدل جدة ، فتظلمت حینها إلى المدعی علیها بموجب الخطاب رقم (٣٣٠٠٠١٨٧٨٦) وتاریخ ١٤٣٣/٢/١٤هـ ، كما أن خطاب مسجل الأراضي فی الأمانة أفاد بخطابه رقم (٣٧٩٦) وتاریخ ١٤٠٧/٥/٦هـ المتضمن أنه جرى البحث بالسجلات ، واتضح أن المدعية لم تكن ممنوحة من قبل : فی حین أن المدعی علیها طبقت قراری منح علی محل واحد ، و موكلته لها الأسبقیة فی

عبدالعزیز

عبدالعزیز

عبدالعزیز



المملكة العربية السعودية
وزارة النظام

ذلك ، كما أنها نفذت جزءاً من الأمر السامي المتضمن المنح ولم تنفذ شقه الثاني ، مطالباً بتعويض موكلته بما يساوي قيمة الأرض حالياً ، نقداً أو عيناً ، ثم عقب ممثل المدعى عليها بأن خطاب الأمانة رقم (٢/٧٤٤٠/غ) وتاريخ ١٤٠٧/٨/٦هـ والذي احتج به وكيل المدعية بأن صدوره تم بعد التأكد من عدم وجود منحه سابقة لموكلته ، فإن ذلك عائد إلى نقص في المعلومات لدى المدعى عليها ، ولا يمكن أن تكسب به حقاً أو ينشأ عنه مركز قانوني ، سيما وأن منحة الأرض كانت تحت الإجراء ، ولم يصدر عليها صك ، وقد اتضح للمدعى عليها قبل استكمال الإجراءات وجود منحة سابقة ، كما أن المدعية تعلم يقيناً بأنها ممنوحة سابقاً ، وكان الواجب عليها الإفصاح عن ذلك ، مطالباً بعدم قبول الدعوى شكلاً ، ورفضها موضوعاً ، ثم قرر الأطراف الاكتفاء ، وطلبوا الفصل في الدعوى بحالتها الراهنة ، فرفعت الجلسة للمداولة ، ثم أصدرت الدائرة حكمها مبنياً على ما يلي :

(الأسباب)

وحيث إن المدعي وكالة يهدف في حقيقة دعواه إلى تعويض موكلته عن الأرض الممنوحة لها بموجب الأمر السامي رقم (١٢٦٣٤) وتاريخ ١٣٩٤/٠٥/٠٤هـ ؛ جراء امتناع المدعى عليها عن منحها إياها ؛ فإن الدعوى والصورة هذه تعد من دعاوى التعويض عن قرارات وأعمال جهة الإدارة ، ومن ثم تدخل ضمن اختصاص ديوان المظالم ولأئياً ؛ طبقاً للمادة (١٣/ج) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ ، كما تدخل ضمن اختصاص الدائرة المكاني ؛ طبقاً لقرار مجلس القضاء الإداري في البند الثاني من محضر جلسته رقم (٤) وتاريخ ١٤٣٢/٧/٥هـ وتدخل في الاختصاص النوعي ؛ طبقاً لقرار رئيس الديوان رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢هـ .

وعن القبول الشكلي ؛ فإن الدائرة وهي بصدد البحث عن تاريخ امتناع المدعى عليها عن تخصيص الأرض للمدعية ؛ فإنه كان في تاريخ ١٤٠٧/٨/٦هـ ، حيث أكملت إجراءات إصدار الصك الخاص بالقطعة الأولى في تاريخ ١٤٠٧/٠٨/١٢هـ برقم (١٢٥٣) ، في حين أنها امتنعت عن استكمال إجراءات القطعة الثانية ، وحيث إن قواعد الإجراءات والمرافعات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦هـ قد نصت في المادة الرابعة منها على : " أنه فيما لم يرد به نص خاص لا تسمع دعاوى التعويض بعد مضي خمس سنوات من تاريخ نشوء الحق المدعى به ما لم يكن ثمة عذر شرعي حال دون رفع الدعوى " ، وحيث أن الدائرة وهي في سبيل فحصها لتاريخ نشوء الحق للمدعية ؛ تبين أنه كان من تاريخ ١٤٠٧/٨/٦هـ ؛ استناداً على أن المدعى عليها نفذت جزءاً من الأمر السامي رقم



المملكة العربية السعودية
ديوان القضاء

(١٢٦٣٤) وتاريخ ١٣٩٤/٠٥/٠٤ هـ ، وذلك باستكمال إجراءات المنح للقطعة الواقعة في حي الرويس ،
وامتناعها عن استكمال إجراءات الأخرى الواقعة في أبحر الشمالية ، ولم تتقدم المدعية إلى هذه
المحكمة إلا بتاريخ ١٤٣٢/١١/١٧ هـ ؛ كما أنها لم تقدم عذراً يبين سبب تأخرها في ذلك ؛ مما تكون
المدعية قد قوتت على نفسها المواعيد النظامية لطلب التعويض ؛ فتكون معه الدعوى حينئذ غير
مقبولة شكلاً ، وهو الأمر الذي تقضي به الدائرة .

وبناءً على ذلك حكمت الدائرة :

بعدم قبول الدعوى المقامة من : الأميرة جواهر بنت منصور بن عبد الله بن جلوي ، ضد :
أمانة محافظة جدة شكلاً ، لما هو مبين بالأسباب .

والله الموفق ، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة
أحمد بن عبد الكريم العثمان

القاضي
عبد المحسن بن عبد العزيز الجليفي

القاضي
عبد الله بن حمود التويجري

أمين السر
محمد بن رشيدان المطيري

١٤٣٤/١١/١٧

٢٢١



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|-----------------------|--------------------|-----------------------|--------------|
| ١٠/٦١٠/ق لعام ١٤٣٢ هـ | ١٠/٢/٢٦٧ لعام ١٤٣٢ هـ | ٢/٨٢٤ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/١١٦١/س لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٧/٢٩ هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - ميعاد رفع الدعوى.</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء محضر حصر عقاره المنزوع لصالح مشروع توسعة ساحات الحرم الشريف الشمالية - وفقاً للمادة (٢٤) من نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة يجوز لأصحاب الشأن التظلم أمام ديوان المظالم من جميع قرارات اللجان و الأجهزة الإدارية التي تتخذ وفقاً لهذا النظام خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغهم بالقرار - علم المدعي بقرار لجنة الحصر بتاريخ ١٣/٣/١٤٣١ هـ ، وعلم بقرار لجنة التثمين في شهر شوال عام ١٤٣١ هـ وفقاً لإقراره ، وأقام دعواه بتاريخ ١٤/٢/١٤٣٢ هـ أي بعد مرور المدة النظامية المقررة للطعن على القرارات المشار إليها - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى شكلاً .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المواد (٢٤.١٠.٧.٦) من نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار بالصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) و تاريخ ١١/٣/١٤٢٤ هـ .</p> <p>المادة الأولى من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٦/١١/١٤٠٩ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

الدائرة الثانية - ٣/

الحكم رقم ١٠/٢/٢٦٧ لعام ١٤٣٢هـ

في القضية رقم ١٠/٦١٠ ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من / عبدالرحمن بن سعيد باحشوان

ضد / لجنة تطوير الساحات الشمالية للمسجد الحرام

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:
ففي يوم الاثنين: ١٢/١١/١٤٣٢هـ انعقدت الدائرة الثانية بالمحكمة الإدارية بمكة المكرمة،
المشكلة بقرار رئيس ديوان المقالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٣٨) وتاريخ:
١٤٣٢/٧/٢٥هـ من:

| | | |
|----------|-----------------------------|--------|
| القاضي / | عبدالرحمن بن عبدالله السحيم | رئيساً |
| القاضي / | عبدالله بن جابر الزهراني | عضواً |
| القاضي / | هاني بن حمدان الرفاعي | عضواً |
| ويحضر / | علي بن محمد الزهراني | أميناً |

للنظر في القضية المحالة إليها في: ١٥/٤/١٤٣٢هـ، المرفوعة من المدعي أصالة، الحاضر فيها عن
المدعي عليها ممثلها/ سهيل بن منصور العتيبي المفوض بموجب كتاب أمين العاصمة المقدسة رقم
٢٨٢٠٢٣٤٠٩ وتاريخ: ٢٣/٧/١٤٢٧هـ، وبعد الاطلاع على كافة الأوراق، وبعد الدراسة، والتأمل

والمدولة، أصدرت بشأنها حكمها الآتي :



المحكمة

حيث إن واقعات هذه الدعوى تتحصل بالقدر اللازم للفصل فيها، حسبما تستخلصه الدائرة من مدوناتها، أنه بصحيفة دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بجدة في: ١٤/٢/١٤٣٢هـ، أقام المدعي دعواه بغية الحكم له بإعادة تجميع عقاره، واحتساب المساحة التي لم يشملها التجميع، وبقيده دعواه قضية بالرقم (٢/١٢٢٦/ق) وتاريخ: ٢٩/٢/١٤٣٢هـ، أحيلت للدائرة الأولى، وحددت لنظرها جلسة بتاريخ: ٢٩/٢/١٤٣٢هـ وفيها أصدرت حكمها رقم ١١٢/١/٢٩/١٤٣٢هـ القاضي بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بجدة مكانياً بنظر الدعوى.

وبعد ورودها لهذه المحكمة، قيدت قضية بالرقم الوارد في صدر الحكم، ثم أحيلت للدائرة، فحددت لنظرها جلسة بتاريخ: ١٧/٤/١٤٣٢هـ وفيها سألت الدائرة المدعي عن دعواه فأحال على ماورد بصحيفتها، طالباً تعويضه عن كل متر نزح من عقاره بمبلغ قدره ٦٠.٠٠٠ ستين ألف ريال، وتعويضه عن المباني التي لم يتم احتسابها، ونظراً لعدم حضور ممثل المدعي عليها أجلت إلى جلسة تالية.

وبجلسة ١٤٣٢/٦/٦هـ طلب ممثل المدعي عليها أجلاً للرد على الدعوى.

وبجلسة ١٤٣٢/٨/٣هـ لم يحضر ممثل المدعي عليها، وقدم المدعي مذكرة أوضح فيها أنه تم تعويضه بمبلغ قدره (١٠,٦٨٤,٠٤٤) عشرة ملايين وست مئة وأربع وثمانين وأربع وأربعين ريالاً، وأنه يستحق مبلغاً قدره (٢٤,٦٢٣,٨٠٠) أربعة وعشرين مليوناً وست مئة وثلاث وعشرين وثمان مئة ريالاً، وهذا غبن فاحش يستحق معه قرار اللجنة بالإلغاء.



وبجلسة ١٤٣٢/١٠/١٤ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة الإدارية كونها منازعة متعلقة بالملكية، فطلبت منه الدائرة الرد على موضوع الدعوى.

وبجلسة هذا اليوم أكد المدعي على طلبه بإلغاء محضر حصر عقاره كونه أغفل ٢٦٥ م لم يحتسبها، وإلغاء محضر التقدير لعقاره لما حواه من غبن فاحش، فسألت الدائرة عن تاريخ تبليغه بقرار التثمين فقرر بأنه تبلغ به أثناء استلامه للشيك في شهر شوال لعام ١٤٣١ هـ، ثم قرر الاكتفاء بما قدم خلال الجلسات من دفع وإجابات، طالباً الفصل فيها، فرفعت الجلسة للمداولة، ثم صدر هذا الحكم، مبيناً على التالي من:

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من إقامة دعواه الحكم بإلغاء محضر حصر وتثمين عقاره رقم (١٠٢٦١) الكائن بحي جرجول بمكة المكرمة، المستخرج عليه الصك رقم (١٢/٤/١٣٦) وتاريخ: ١٤١٣/٤/١ هـ الصادر من كتابة العدل الأولى بمكة المكرمة، المنزوع لصالح مشروع توسعة ساحات الحرم الشريف الشمالية بموجب الأمر السامي رقم ٩٨١٧ م/ب وتاريخ: ١٤٢٨/١١/١١ هـ، ومن ثم فإن الدعوى والحالة هذه تعد داخلة في اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً طبقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المقاليم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) في ١٩/٩/١٤٢٨ هـ، ووفقاً للمادة (٢٤) من نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على المقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٥/م) في ١١/٣/١٤٢٤ هـ.

(Two large, stylized handwritten signatures are present at the bottom of the page, likely representing the court or the parties involved.)



وتختص هذه المحكمة مكانياً، وفقاً لأحكام المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في ١٦/١١/١٤٠٩ هـ، وطبقاً لقرار رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨) وتاريخ: ١٠/٧/١٤٣٢ هـ.

وعن قبول الدعوى شكلاً؛ ولما كان من الواجب على المحكمة قبل مضيها في نظر موضوع الدعوى، التحقق من استيفاء الدعوى للقواعد الشكلية والإجرائية المنصوص عليها نظاماً، ومن ذلك النظر في كون الدعوى مقامة خلال المدة المحددة نظاماً، بحسبانها من النظام العام الذي لا يجوز الاتفاق على خلافه، ويجب على المحكمة أن تتصدى له من تلقاء نفسها ودون دفع من أحد من الخصوم، لتعلقه بالمصلحة العامة، المتمثلة في وجوب المحافظة على استقرار المعاملات، وألا تثار الدعاوى في مواجهة الإدارة بعد تكوين المراكز النظامية واستقرارها، ذلك أن في القول بخلافه يؤدي حتماً إلى مفسد لا تكاد أن تحصر، والقاعدة تقرر أن: (درء المفسد مقدم على جلب المصالح)، وأنه (عند تعارض مصلحة عامة مع مصلحة خاصة فإن المصلحة العامة تقدم).

وبما أن المادة (٦) من نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٥) في ١١/٣/١٤٢٤ هـ نصت على أنه: (... تكون الجهة صاحبة المشروع لجنة تشترك فيها الإمارة والبلدية المختصة، وتكون مهمتها دخول العقارات الواقعة في حدود مخطط المشروع بحضور المالكين والشاغليين أو أحدهما حسب الأحوال أو من يمثلهم، وتحرير محضر بذلك تبين فيه نوع العقار ووصفه الإجمالي ومشمولاته من المباني والأسوار والأشجار والمزروعات والآبار والسدود والعقود وغير ذلك مما يمكن أن يكون له أثر في التعويض، واسم المالك والشاغل للعقار وأصحاب الحقوق عليه مما يقدم للجنة من صكوك أو مستندات، مع توضيح ذلك بالرسوم



والمخططات عند الحاجة، ويوقع هذا المحضر من قبل أعضاء اللجنة وأصحاب الشأن من المالكين والشاغلين أو من يمثلهم، فإن امتنع أي من الأعضاء أو أصحاب الشأن عن التوقيع أثبت ذلك في المحضر مع بيان السبب، ولا يمنع التوقيع من تصحيح الخطأ إذا ثبت، كما تثبت الاعتراضات إن وجدت، وعلى اللجنة أن تنهي عملها خلال ستين يوماً من تاريخ قرار الموافقة بالبده في إجراءات نزاع الملكية).

ونصت المادة (٧) على التشكيل النظامي للجنة تقدير العقارات المنزوعة.

ونصت المادة (١٠) على أنه: (تقوم لجنة التقدير بما يأتي : أولاً: الوقوف على المقار أو العقارات المقرر نزاع ملكيتها والتحقق مما ورد في محضر اللجنة المشار إليها في المادة السادس).

ونصت المادة (٢٤) على أنه: (يجوز لأصحاب الشأن التظلم أمام ديوان المقال من جميع قرارات اللجان والأجهزة الإدارية التي تتخذ وفقاً لهذا النظام، خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغهم بالقرار).

وترتيباً على كل ماسبق، وحيث إن الثابت أن المدعي قد علم بقرار لجنة الحصر بتاريخ: ١٤٣١/٣/١٣ هـ، وفقاً لإمضائه على محضر لجنة الحصر، وعلم بقرار لجنة التثمين في شهر شوال من عام ١٤٣١ هـ وفقاً لإقراره أمام الدائرة، وأقام هذه الدعوى بتاريخ: ١٤٣٢/٢/١٤ هـ، أي بعد مرور المدة النظامية المخولة له حق الطعن على قرار لجنة الحصر والتثمين.

(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)



وعليه فإن الدعوى — والحالة تلك — تكون مقامة بعد الأجل النظامي المحدد لها، وفقاً لنص نظام نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة، الحاكم على هذه الدعوى، والواجب التطبيق عليها، ما تنتهي معه الدائرة إلى القضاء بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد أوانها المتعين نظاماً رفعه خلالها.

ولكل ما تقدم حكمت الدائرة:

بعدم قبول دعوى عبدالرحمن بن سعيد باحشوان ضد لجنة تطوير الساحات الشمالية للمسجد الحرام شكلاً لرفعها بعد الميعاد النظامي.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة القاضي
القاضي
القاضي
أمين السر
عبدالله بن جابر الزهراني
هاني بن حمدان الرفاعي
علي الزهراني
عبدالله بن عبد الله السحيم

حكم نهائي واجب التنفيذ
إدارة الشؤون والأحكام
رئيس قسم تسليم الأحكام
موردي



الرفاعي



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---------------------|-------------------------|--------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٢ لعام ١/٥٦٠٧ هـ | ١/١٦/١/٦٥٨ لعام ١٤٣٣ هـ | ١/٦٠٦ لعام ١٤٣٤ هـ | ١/١٩١ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٤/٢٠ هـ |

دعوى - شروط قبولها - التظلم الوجوبي - ميعاد رفع الدعوى.

مطالبة المدعي إلغاء قرار طي قيده - أفاد وكيل المدعي أن موكله تقدم مباشرة للمحكمة الإدارية ولم يتقدم لا إلى مرجعه ولا إلى الخدمة المدنية - ثبت للدائرة أن صدور القرار كان بتاريخ ١٤٣١/٢/٩ هـ وأن إقامته لدعواه الماثلة بتاريخ ١٤٣٢/٥/٦ هـ وأنه لم يتظلم من القرار لمرجعه و لا إلى الخدمة المدنية ولم يتقيد بالمواعيد النظامية التي نصت عليها المادة الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم .
أثر ذلك : عدم قبول الدعوى شكلاً .

الأنظمة واللوائح

المادتان الأولى و الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ .

حكم محكمة الاستئناف :

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملك عبد الله الثاني بن الحسين

رئيس الوزراء

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

حكم رقم ٦٥٨ / ١٦ / ١ / لعام ١٤٣٣ هـ

بشأن القضية رقم ٥٦٠٧ / ١ / ق لعام ١٤٣٢ هـ

المقامة من / خالد بن نايف بن عبيد مقاطي العتيبي

ضد / وزارة الشؤون البلدية والقروية - بلدية عروى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :-
في هذا اليوم السبت الموافق ١٤٣٣/١٢/٢٥ هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالرياض الدائرة الإدارية السادسة عشرة المشكلة بموجب قرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (٥٥) المؤرخ في ١٤٢٨/٠٤/٢٠ هـ والمعاد تسميتها بموجب قرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (٢٤٢) المؤرخ في ١٤٣٢/١٢/٢٧ هـ برئاسة القاضي بندر بن سليمان الريش وبحضور أمين سر الدائرة أحمد بن عبد الله آل دهمان وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه والمحالة للدائرة بتاريخ ١٤٣٢/٠٥/١٩ هـ وقد حضر وكيل المدعي / بدر بن نايف بن عبيد العتيبي صاحب الهوية الوطنية رقم (١٠٠١٩٨٦٤٦٠) وممثل وزارة الشؤون البلدية والقروية / فرج بن عبد الله العصيمي وصدر الحكم بحضورهم.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها والمتمثلة فيما تقدم به المدعي من لائحة دعواه والتي مفادها بأنه يعمل لدى المدعى عليها على وظيفة (مراسل ٣٢) بتاريخ ١٤٢٩/٤/١٦ هـ واستمر في العمل لديها حتى تاريخ ١٤٣١/٢/٩ هـ طوي قيده بدون مسوغ نظامي وذلك استنادا منهم على أن أيام غيابه ٣٠ يوما وفي الحقيقة أن أيام الغياب الفعلية هي ٢٧ يوما من ضمنها أيام مرضية وهناك فترات متقطعة بين تلك الأيام بحيث لا يمكن أن تصل لثلاثين يوما كما أفادت البلدية، كما أن البلدية لم تطلب أي تقرير أو عذر عن تلك الأيام نائيا من قبل شؤون الموظفين بالبلدية بل أصدرت قرارها التعسفي بدون سابق إنذار أو حتى خصم من المرتب كما لم يتم إنذاره أو إبلاغه شفهيًا أو كتابيًا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

دولة المظالم

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

قبل صدور قرار طي قيده حيث تفاجئ بالقرار يوم الأحد ١٤٣١/٢/١٠هـ واستند على المادة (١١) من لائحة المستخدمين الصادرة بقرار مجلس الخدمة المدنية رقم ٣ في ١٣٩٧/٠٩/٢٠هـ التي تنص على تسلسل العقوبات، وخلص إلى المطالبة بإعادته إلى عمله وتعويضه عما لحقه من ضرر وصرف جميع رواتبه وتبتيته على وظيفة حكومية أسوة بزملائه.

وفي سبيل نظر الدعوى حددت الدائرة جلسة يوم السبت الموافق ١٤٣٢/٠٧/٠٢هـ حضر ممثل وزارة الشؤون البلدية والقروية في حين لم يحضر المدعي أو من يمثله شرعاً وبناء عليه قررت الدائرة شطب الدعوى للمرة الأولى وفي تاريخ ١٤٣٢/٧/٣هـ تقدم المدعي بطلب نظر في القضية المشطوبة وحدد موعد للاستمرار في نظر القضية بتاريخ ١٤٣٢/١٠/٢٦هـ وفي هذه الجلسة قدم ممثل الجهة إجابة من ورقة واحدة تم تزويد وكيل المدعي بنسخة منها مفادها الطعن في الدعوى أولاً من الناحية الشكلية: وذلك أن المدعي تم إبلاغه بقرار فصله بتاريخ ١٤٣١/٠٢/١٠هـ ولم يتقدم بتظلمه إلى جهة الإدارة خلال المدة النظامية كما أنه لم يتقدم بالدعوى لدى ديوان المظالم إلا بتاريخ ١٤٣٢/٠٦/٠١هـ وبناء على قواعد المرافعات أمام ديوان المظالم فإن الدعوى قد أقيمت بعد ميعادها. ثانياً من الناحية الموضوعية: بناء على ما نصت عليه المادة (٣٠) من نظام الخدمة المدنية الفقرة (و) بإنهاء خدمة الموظف المتغيب عن العمل بدون عذر إذا تجاوز المدة النظامية والمذكور أيام غيابه أكثر من (٣٨) يوماً حسب قرارات الحسم المرفقة وبيانات غياب الموظفين بدون عذر ثم خلاص إلى المطالبة بعدم قبول الدعوى شكلاً ورفضها من حيث الموضوع .

وبطلب الإجابة من المدعي طلب إمهاله إلى جلسة قامة قررت الدائرة تحديدها بيوم السبت الموافق ١٤٣٣/٠٢/٠٦هـ وفيها حضر ممثل الجهة في حين تخلف المدعي أو من يمثله شرعاً عن الحضور ، وجرى شطب الدعوى للمرة الثانية وفي يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/٠٢/٠٧هـ تقدم المدعي بطلب نظر في القضية المشطوبة للمرة الثانية وجاء قرار هيئة التدقيق مجتمعة رقم (٢٥٧) لعام ١٤٣٣هـ بالموافقة على سماع الدعوى فحدد الدائرة موعد للاستمرار في نظر القضية، بتاريخ ١٤٣٣/٠٧/١٢هـ وفي الجلسة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية

ديوان المظالم

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

حضر وكيل المدعي في حين لم يحضر من يمثل الجهة المدعى عليها وبناء عليه قررت الدائرة عقد جلسة أخرى والكتابة لوزارة الشؤون البلدية والقروية وحددت الدائرة بيوم السبت الموافق ١٤٣٣/٠٨/٢٤ هـ وفي الموعد حضر المدعي في حين لم يحضر من يمثل المدعى عليها وبناء عليه قررت الدائرة عقد جلسة أخرى والكتابة للوزارة بالموعد القادم الذي حددته الدائرة بيوم السبت ١٤٣٣/١٢/٢٥ هـ كما طلبت الدائرة من وكيل المدعي بيان التظلمات المقدمة على قرار طي قيد موكله فأفاد وكيل المدعي بأنه بالرجوع إلى موكله أفاد بأن موكله تظلم مباشرة للمحكمة الإدارية دون التظلم لمرجعه أو الخدمة المدنية وبناء عليه قررت الدائرة إقفال باب المرافعة في هذه الدعوى تمهيدا للفصل فيها.

الأسباب

حيث إن المدعي يهدف من دعواه إلى إلغاء قرار طي قيده ذي الرقم (٥) وتاريخ ١٤٣١/٢/٩ هـ والصادر من رئيس بلدية عروى، فتكون دعواه داخلية في الاختصاص الولائي للمحاكم الإدارية بموجب المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، كما أن هذه الدائرة مختصة بنظر الدعوى نوعاً ومكاناً وفقاً للمادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام الديوان ولقرار معالي رئيس ديوان المظالم المنظم للدوائر واختصاصاتها رقم (٢٤٢) وتاريخ ١٤٣٢/١١/٢٧ هـ وحيث إنه يتعين على الدائرة بحث مدى القبول الشكلي قبل النظر في موضوعها إعمالاً لنص المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم حيث حددت مواعيد للتظلم من القرارات الإدارية وأن عدم التقيد بها يجعلها غير مقبولة شكلاً إذ نصت المادة على: (فيما لم يرد به نص خاص في الدعوى المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم أن يسبق رفعها إلى الديوان التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار، وعلى الجهة الإدارية أن تبث في التظلم خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ويعتبر مُضي تسعين يوماً على تاريخ تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملك عبدالعزيز آل سعود

نائبه الأمير سلطان

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

صدور قرار برفضه، وترفع الدعوى إن لم تكن متعلقة بشئون الخدمة المدنية إلى ديوان المظالم خلال ستين يوماً من تاريخ العلم بالقرار الصادر برفضه أو مضي تسعين يوماً المذكورة دون البت فيه... الخ).
وبتطبيقها على الدعوى نجد أن القرار المطعون فيه رقم (٥) قد صدر بتاريخ ١٤٣١/٢/٩هـ ولم يتظلم لمرجعه ولا للخدمة حسب إفادة موكله في محضر الجلسة بتاريخ ١٤٣٣/١٢/٢٥هـ تقدم للمحكمة الإدارية بدعواه الماثلة بتاريخ ١٤٣٢/٥/٦هـ فتكون دعواه غير مقبولة شكلاً، لكون المدعي لم يتقيد بالإجراءات النظامية المقررة لكون قواعد المرافعات والإجراءات قد ضربت موعداً للبت في التظلم وهو ما يتعين التقيد به لسريان هذه القواعد في مواجهة الجميع منذ تاريخ سريانها في ١٤١٠/١/٦هـ ولا يُعذر أحد بالجهل بها طبقاً لأحكام النظام وهو ما تُعذر به المدعي أمام الدائرة.
وإذ ثبت للدائرة أن الدعوى أقيمت بعد انتهاء المدة النظامية المقررة لها فإن الدائرة تنتهي إلى عدم قبول الدعوى شكلاً.

فلذلك وبناء على ما سبق فقد حكمت الدائرة: عدم قبول الدعوى المقامة من خالد بن نايف بن عبيد مقاطي العتيبي ضد وزارة الشؤون البلدية والقروية شكلاً، لما هو مبين بالأسباب.

وبالله التوفيق ، ، ،

رئيس الدائرة

بندر بن سليمان الرشيد

أمين السر

احمد بن عبدالله آل دهمان



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٣/٢/٨٨٣٨ | ١٤٣٣/٢/٨٢١ | ١٤٣٤/١/٣٧٥ | ١٤٣٤/٤/٥٣ | ١٤٣٤/٣/٢٩ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - ميعاد رفع الدعوى - نشوء الحق - عدم التقيد بالمدد النظامية - الاعتذار بالجهل بالنظام.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة بصرف العلاوات والبدلات التي حسمت منه بمكافأة نهاية الخدمة، وعدم التعويض عن الإجازات - الدعوى الماثلة من دعاوى الحقوق الوظيفية التي يتعين مطالبة الجهة الإدارية المختصة خلال خمس سنوات من نشوء الحق المدعى به - حق المدعي في رفع دعواه لم يتقرر إلا بموجب نظام ديوان المظالم النافذ من تاريخ نشره في ١٤٢٨/٩/٣٠ هـ الذي قرر اختصاصه بنظر دعاوى الحقوق العسكرية ، و من ثم فإن المدة المشروطة لسماع الدعوى لا يبدأ سريانها إلا من التاريخ المذكور - إحالة المدعي للتقاعد كانت في ١٤٢٥/٧/١ هـ و تقدم بدعواه بتاريخ ١٤٣٣/١١/٣ هـ متجاوزاً بذلك الميعاد النظامي لسماع الدعوى ، و لا يصلح أن يكون جهله بالنظام عذراً تقبل به الدعوى إذ إن العلم بالنظام أمر مفترض من كافة المخاطبين به - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى شكلاً .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة (١٣/أ) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) و تاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ .</p> <p>المادة الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المملكة العربية السعودية
وزارة النظام

الدائرة الإدارية السادسة

الحكم رقم ٢/٦/١/٨٢١ لعام ١٤٣٣ هـ

في القضية رقم ٢/٨٨٢٨ ق لعام ١٤٣٣ هـ

المقامة من / علي بن محمد بن أحمد حكيم .

ضد / مديرية الأمن العام .

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :
فإنه في يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/١١/١٤ هـ انعقدت بالمحكمة الإدارية بجده الدائرة الإدارية
السادسة والمشكلة من :

| | | |
|--------|----------------------------|-------------|
| القاضي | عبد الإله بن عيسى الخنين | رئيساً |
| وبحضور | عبد السلام بن محمد الغامدي | أميناً للسر |

وذلك للنظر في القضية المذكورة بعاليه ، والمحالة للدائرة في ١٤٣٣/١١/٣ هـ وأصدرت
بها الحكم التالي :

المحكمة

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم في أن المدعي تقدم في
١٤٣٣/١١/٣ هـ إلى هذه المحكمة بلائحة أشار فيها إلى أنه كان يعمل عسكرياً لدى
المدعى عليها موضحاً أنه قد أنهيت خدماته وعند تصفية حقوقه التقاعدية حسم منها
بعض مكافأة نهاية الخدمة وجزء من مبلغ التعويض عن الإجازات وذلك بعدم صرف
بعض العلاوات والبدلات خلافاً لاستحقاقه ، وطلب المدعي في لائحته ومرافقته في هذه
الجلسة بإلزام المدعى عليها بأن تصرف له العلاوات والبدلات التي حسمت عليه وهي
علاوة مكافحة الإرهاب وبدل نصف يومية الميدان وبدل الإعاشة الإضافية وذلك مع
التعويض عن الإجازات ومع مكافأة نهاية الخدمة حيث صرف له التعويض والمكافأة



الدائرة الإدارية السادسة

محسوماً منهما البدلات والعلاوة موضوع المطالبة وجميعها كانت تصرف له أثناء خدمته وفق وثيقة إنهاء الخدمة العسكرية ، فسألته الدائرة عن تاريخ تقاعده فأفاد بأنه في ١٤٢٥/٧/١هـ ، ثم سألته عن عذره في التأخر في تقديم دعواه أمام المحكمة الإدارية فأفاد بجهله للنظام .

لما كان المدعي يطلب إلزام المدعى عليها أن تستكمل المكافأة والتعويض اللذين صرفت له جزءاً منهما وحسمت جزءاً يتمثل في بعض العلاوات والبدلات التي كانت تصرف له أثناء خدمته وهي علاوة مكافحة الإرهاب وبدل نصف يومية الميدان وبدل الإعاقة الإضافية ؛ فإن الفصل في ذلك مما ينعقد الاختصاص به ولائياً للمحاكم الإدارية وفق ما نص عليه نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ في مادته (١٣) الفقرة (أ) التي قررت اختصاص هذه المحاكم بالفصل في دعاوى الحقوق المقررة في نظم الخدمة العسكرية ، كما تختص هذه المحكمة مكانياً بالفصل في الدعوى تطبيقاً لقرار رئيس الديوان رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (١٢٨) لعام ١٤٣٢هـ.

ومن الناحية الشكلية وحيث إن المادة الثانية من قواعد المرافعات والإجراءات أمام الديوان الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٠٣) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ تنص على وجوب مطالبة الجهة الإدارية المختصة خلال خمس سنوات من نشوء الحق المدعى به وذلك في دعاوى الحقوق الوظيفية المنصوص عليها في المادة (١٣/أ) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ ، وبما أنه لم يتقرر للمدعي الحق في رفع دعواه أمام هذه المحكمة إلا بموجب نظام الديوان النافذ من تاريخ نشره في ١٤٢٨/٩/٣٠هـ ، ومن ثم فإن المدة المشروطة لتقديم خلالها نظاماً لسماع الدعوى لا يبدأ سريانها إلا من تاريخ ١٤٢٨/٩/٣٠هـ ومن حيث أحيل المدعي للتقاعد في ١٤٢٥/٧/١هـ وتقدم المدعي بدعواه في ١٤٣٣/١١/٣هـ ، متجاوزاً بذلك المواعيد



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

الدائرة الإدارية السادسة

المشروطة لسماع الدعوى في المادة السالفة الذكر، فإن هذا مانع من سماع دعواه ،
وتقضي الدائرة تأسيساً على ذلك بعدم قبولها من الناحية الشكلية ، ولا يصلح أن
يكون الجهل بالنظام عذراً تقبل به الدعوى كما استقر عليه قضاء الديوان ، إذ العلم
بالنظام أمر مفترض من كافة المخاطبين به .

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة :

بعدم قبول الدعوى شكلاً

والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ، ،

رئيس الدائرة

القاضي / عبد الإله بن عيسى الخنين

أمين السر

عبد السلام بن محمد الغامدي

| | |
|--|----------------------------------|
| مملكة الاستئناف الإدارية بجدة | التاريخ ١٥ / ١٠ / ١٤٣٤ هـ |
| إدارة التدقيق والاحكام | |
| تأيد هذا الحكم من الدائرة ١ د ١ بجنتها رقم ٢٧ وتاريخ ٢٧ / ١٠ / ١٤٣٤ هـ | |
| وأصبح ثباتاً واجب النفاذ | |
| الموقفت المختص | |
| الإسم: محمد اسفري | رئيس قسم تسليم الاحكام |
| التوقيع: محمد اسفري | الإسم: عبد الله بن عيسى الخنين |
| | التوقيع: عبد الله بن عيسى الخنين |





تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|----------------------|--------------------|---------------------|---------------|
| ١٤٣٢/١٠/١٢٠ | ٨/١/٥٣٦ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٩٠٣ لعام ١٤٣٤ هـ | ٣٧٨٢/٣ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/١٠/١٥ هـ |
| <p>دعوى - انتهاء صلاحية القرار بسحب الجهة له .</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة بتعميد مصفين للمساهمات المتعثرة - ذكر المدعي أن المدعي عليها قد قامت بإلغاء هذه التعاميد و وافقه ممثل المدعي عليها على ذلك وأضاف أن اللجنة هي من تقوم الآن بالتصفية- من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون القرار الإداري محل الدعوى نهائياً بحيث يكون غرض المدعي من إقامته دعواه هو إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً قبل صدور القرار حتى لا تسري عليه آثاره - انتهاء صلاحية القرار محل الدعوى بإلغائه من قبل الجهة و بالتالي لم يعد هناك قرأراً قائماً يحتاج إلى إلغاء ما تكون معه مطالبة المدعي لا أثر لها - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| <p>حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء تأسيساً على ما ذكره المدعي أمام الدائرة من أن الوزارة ألغت القرار محل الطعن ولا يغير من ذلك ما أثاره المدعي في اعتراضه من أقوال وتوصي هذه الدائرة بضم حكمها مع حكم الدائرة عند التبليغ باعتباره معدلاً لسببه.</p> | | | | |



حكم رقم ٥٣٦/د/١/٨ لعام ١٤٣٤هـ

الصادر في القضية رقم ٤١٢٠/١/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من/ عبدالله بن صالح بن سليمان الجربوع (سجل رقم: ١٠٥٢٤٢٨٢٥٥)

ضد / وزارة التجارة والصناعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:
ففي يوم الأحد الموافق ٢١/٤/١٤٣٤هـ وبمقر المحكمة الإدارية بالرياض انعقدت الدائرة الإدارية الثامنة
المشكلة من :

رئيساً

د. خالد بن عبدالله الخضير

عضواً

معاذ بن فهد العليان

عضواً

أسامة بن إبراهيم الفراج

أميناً للسر

وبحضور / كريم بن حماد الرشيد

وذلك للنظر في هذه القضية المحالة إليها بتاريخ ١٥/٤/١٤٣٢هـ وبعد سماع الدعوى والاطلاع على أوراق

القضية ودراستها وبعد المداولة أصدرت الحكم التالي :-

(الوقائع)

تتحصل وقائع هذه الدعوى بأن المدعي تقدم إلى المحكمة الإدارية بالرياض بلائحة دعوى جاء فيها أن وزارة التجارة ذكرت أن لديها عشر مساهمات عقارية جاهزة للتصفية واشترطت شروطاً خاصة وعامة يجب توفرها في المصفي فتقدم للوزارة بطلب التصفية وتم رفض استلام طلبه بحجة أنه يجب أن يُرفق في طلبه إثبات خبراته السابقة في أعمال التصفية ، ثم تعاقدت الوزارة لاحقاً مع مصفّين لتصفية هذه المساهمات العشرة ، وقد نما إلى علمه أن هذه المساهمات تمت ترسيته للمصفّين من باب العلاقات الشخصية والمحسوبة ومن ذلك ثلاث مساهمات عقارية حيث تمت ترسيته دفعة واحدة لمحمي واحد وهو المحامي عبدالحميد بن خنين ، إضافة إلى ذلك فإن الوزارة اعتمدت أعلى نسبة مقررّة دون مسوغ ، مما يثبت تغليب المصالح الشخصية على مصلحة المساهمين وهذا كله يعد تعسفاً وانحرافاً بالسلطة عن المصلحة العامة ، وأضاف أن المدعى عليها تعاقدت مع مصفّين ولم تراع بذلك الأنظمة والاشتراطات المنظمة لتعاقدات الحكومة الصادرة من الجهات التنظيمية بشكل عام وكذلك لم تراع المدعى عليها الأنظمة والشروط التي أصدرتها وألزمته على نفسها ، وطلب في ختام لائحته إلغاء قرار وزارة التجارة والصناعة ، وبعد أن قيدت



المملكة العربية السعودية
 ديوان القضاء
 (٥٨٣)

المحكمة الإدارية بالرياض

الدعوى قضية أحيلت إلى هذه الدائرة التي نظرتها على نحو ما هو ثابت بضبط القضية فعند حضور كل من المدعي وممثل المدعى عليها سألت الدائرة المدعي عن دعواه فأجاب أنه يطلب إلغاء قرار المدعى عليها بتعميد سبعة مصنفين لعشرة مساهمات متعثرة وأن المدعى عليها قد ألغت هذه التعميدات ، وطلب الجواب من ممثل المدعى عليها أجاب أن مذكره المدعي من وجود تعميم لمصنفين من قبل اللجنة وأن اللجنة ألغت هذه التعميدات صحيح ، وأن من يقوم بالتصفية في الوقت الحالي هي اللجنة ، بعد ذلك قرر الأطراف الاكتفاء فتم رفع الجلسة للمداولة ، هذا وقد حضر جلسات المرافعة في هذه الدعوى عن المدعى عليها ممثلوها ذياب بن خريزان القحطاني وعبدالله بن وهبي الوهبي .

(الأسباب)

لما كان المدعي يهدف من إقامة هذه الدعوى إلى إلغاء قرار وزارة التجارة والصناعة بتعميد تصفية المساهمات فإن الديوان يختص بنظر هذه الدعوى بموجب المادة (١٣ / ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م / ٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ ولما كان النظر في قبول الدعوى من عدمها أمراً لاحقاً لمسألة الاختصاص وقبل البحث في المدد الشكلية للقرار أو موضوع الدعوى ، ولما كان القرار الإداري هو الذي يصدر إحداثاً وأثراً قانوني معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً نظاماً ولما كان من شروط قبول دعوى الإلغاء أن يكون القرار الإداري نهائياً ، بحيث توجه إليه دعوى الإلغاء وأن يكون غرض المدعي من إقامته لهذه الدعوى هو إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً قبل القرار بحيث لا تسري عليه آثاره ، ولما كان القرار محل الدعوى والصادر بتعميد تصفية المساهمات قد انتهت صلاحيته بإلغائه من قبل المدعى عليها وبالتالي لم يعد هناك قرار قائم يحتاج إلى إلغاء ولما كانت مطالبة المدعي بالإلغاء لا أثر لها عليه الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى عدم قبول الدعوى .

لذلك

حكمت الدائرة : بعدم قبول الدعوى المقامة من عبدالله بن صالح بن سليمان الجربوع ضد وزارة التجارة والصناعة ، لما هو موضح بالأسباب ، والله الموفق .

رئيس الدائرة

د. خالد بن عبدالله الخصير

عضو

معاذ بن فهد العليان

عضو

أسامة بن إبراهيم الفراج

أمين السر

كريم بن حماد الرشدي

الفراج



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٧١٩/١/١٤٣٤هـ | ١٠٣/١/١٤٣٤هـ | ٢/٩١٦ لعام ١٤٣٤هـ | ٦٥٠/١٤٣٤هـ | ١٥/١٠/١٤٣٤هـ |
| دعوى - شروط قبولها - تعذر إزالة الأثر. | | | | |
| <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار وزارة الداخلية المتضمن الموافقة على زواج أحد المواطنين من مطلقة غير سعودية؛ كونه قد جرى صلح في المحكمة بخروجها من المملكة خروجاً نهائياً وأن لها زيارة أولادها مرة في السنة ثم تزوجت مطلقة من زوج آخر وعادت للمملكة وتقدمت للمحكمة بطلب الزيارة لأولادها فتم التهميش على الصك بأن أولادها يزورونها مرتين بالأسبوع وقد تم التهميش دون علم من المدعي - ذكر ممثل المدعي عليها أنه تم إصدار القرار بناءً على حال المرأة وأولادها- وحيث رأت الدائرة أن الغرض المراد فقهاً وقضاءً من رفع دعوى الإلغاء رعاية لمبدأ المشروعية هو منع أو إزالة الأثر القانوني الذي يدعي صاحب المصلحة و الصفة أنه قد أصابه جراء القرار الإداري بما مؤداه عدم قبول الدعوى إذا كان لا يمكن إزالة أثر القرار الطعين على فرض الحكم بإلغائه - زواج مطلقة المدعي بالفعل من مواطن آخر و إنجابها مولوداً منه مما يتعذر معه إزالة آثار القرار الطعين على فرض إلغائه - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة الأولى من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٦/١١/١٤٠٩ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



الدائرة الإدارية الأولى

حكم رقم ١٠٣ / د / ١ / ١ / لعام ١٤٣٤ هـ

في القضية رقم ١٧١٩ / ق / لعام ١٤٣٤ هـ

المقامة من / خالد بن عبدالله بن علي السالم رقم السجل (١٠٠٢٩٤٩٥٨٢)

ضد / وزارة الداخلية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وبعد: ففي يوم الاثنين ١٤٣٤ / ٧ / ٣ هـ وبمقر المحكمة الإدارية بالرياض عقدت الدائرة الإدارية الأولى جلستها بتشكيلها المكون من القضاة:

| | |
|------------------------|--------|
| قاسم بن محمد القاسم | رئيساً |
| حمد بن إبراهيم العقيلي | عضواً |
| فضل بن سعد بن شامان | عضواً |

بحضور / خالد بن سعد المطرود، أميناً للسرد وذلك للنظر في هذه الدعوى، والتي حضر المرافعة فيها المدعي، وممثل المدعى عليها / نايف بن عبداللطيف العنزي، المرفق في ملف القضية ما يثبت هوياتهما وصفاتهما، وبعد سماع الدعوى والإجابة والاطلاع على أوراق القضية ودراستها وبعد المداولة أصدرت الدائرة حكمها الآتي:

الوقائع

خلاصة وقائع الدعوى أن المدعي تقدم بلائحة دعوى للمحكمة الإدارية ببيردة - الدائرة الإدارية الأولى - بتاريخ ١٤٣٣ / ١١ / ٢٨ هـ مبيناً فيها أنه صدر خطاب من وزارة



الداخلية برقم (١٢٩٩٠٤) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢ هـ المتضمن الموافقة للمدعو/ خالد بن عبدالعزيز الدودل بالزواج من مطلقة/ أسماء بنت خالد دعبول (سورية الجنسية) وأن هذا القرار يتعارض مع صك الصلح الصادر من المحكمة العامة بريدة رقم (٣٢٢٥٠٦٤٠) وتاريخ ١٤٣٢/٩/٢٤ هـ ويتعارض مع توجيه وزارة الداخلية رقم (١١٣٦٣٣) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/١٥ هـ المتضمن عدم الموافقة، وهو سابق للقرار - محل الدعوى - وطلب إلغاء قرار المدعى عليها رقم (١٢٩٩٠٤) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢ هـ الصادر من وكيل وزارة الداخلية، وبعد نظرها من قبل الدائرة الإدارية الأولى بالمحكمة الإدارية بريدة أصدرت حكمها رقم ١٤٣٣/٧/١/٢٣٩ هـ بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بريدة مكانياً بنظر الدعوى، وبعد إحالة القضية إلى المحكمة الإدارية بالرياض - الدائرة الإدارية الأولى - قيدت قضية برقم ١٤٣٤/١/٧١٩ ق لعام ١٤٣٤ هـ وباشرت نظرها على النحو المثبت في محاضر ضبط الجلسات، وعقدت لها عدة جلسات، ففي جلسة ١٤٣٤/٥/٢٧ هـ قرر المدعي أن دعواه وفق لائحة الدعوى بأسانيدها وطلبها وأكد على طلبه إلغاء قرار وزارة الداخلية الموافقة على زواج مطلقة من / خالد الدودل وأكد على أن صدور الموافقة للمذكور بالزواج منها كانت في ١٤٣٣/١١/٢٢ هـ وأنها وضعت مولودها من المذكور في ١٤٣٣/١١/٢٨ هـ مما يظهر أن واقعة الزواج تمت قبل الحصول على الإذن الرسمي، ويجلس ١٤٣٤/٦/٢١ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة خلصت إلى أن المدعي سبق وأن تزوج / أسماء بنت خالد دعبول (سورية الجنسية) وأنجبت منه طفلين وحصل خلاف بينهما ونظرت قضيتهما لدى المحكمة العامة بريدة وانتهت العلاقة بموجب صك الصلح بالتفريق بشروط، منها خروج الزوج



نهائياً من المملكة وأن يتولى الزوج حضانة أولاده وأن للزوج زيارتهم مرة في السنه، ثم سافرت مطلقة المدعي وعادت للمملكة بموجب تأشيرة زيارة وتقدمت للمحكمة العامة ببريدة بطلب النظر لها في حق زيارة أبنائها لوجودها في مدينة بريدة حسب ما دون في الصك وتهميشه، وأن/خالد الدودل زوج مطلقة المدعي تقدم إلى وزارة الداخلية ذاكراً بأنه تزوج وأن زوجته حامل في الشهر الثامن وبعد دراسة الأوراق تم العرض بموجب ذلك على سمو وزير الداخلية وصدر التوجيه بالموافقة على توثيق عقد الزواج، وقد استندت الموافقة على أن مطلقة المدعي أم لطفلين سعوديين وحامل من زوجها/ خالد الدودل وفي شهرها الثامن، وإلى ما دون في الصك الشرعي الأساسي الصادر من المحكمة بفسخ عقد النكاح حيث إن القضية نظرت من قبل القاضي مرة أخرى وهمش الصك السابق بالصفحة رقم (٣/٣) وصدر حكم بأن تكون زيارة أبنائها لها يومين في الاسبوع في مقر سكنها الذي تسكنه في مدينة بريدة أن كان المدعي يريد أن يسافر في وقت الزيارة المحددة فعليه توصيل الأولاد إلى مقر سكن والدتهم قبل سفره، وأن ما اتخذ من صلاحيات سمو وزير الداخلية حيث تم العرض لسموه بعد أن أبدت المحكمة رأيها بشأن الزيارة والتي دونت بالصك الشرعي الصادر بين الطرفين، ومراعاة لحال مطلقة وحال أطفالها وكونهم لا زالوا في سن الحضانة، وطالما فسخ النكاح بين المدعي وبين مطلقة فلا يمنع زواجها من شخص آخر وعودتها إلى المملكة لظروف فرضها الواقع الحاصل في بلدها، وقدم المدعي مذكرة خلصت أن إلى التهميش على الصك لم يكن صواباً لكونه لم يكن وفق الإجراءات النظامية، وقد تم الحكم عليه غيابياً، وهمش على الصك، وقدم لائحة اعتراض على التهميش للمحكمة العامة ببريدة وهذا التهميش لم



يصبح نهائياً لعدم مصادقة محكمة الاستئناف عليه، وأن وزارة الداخلية لم توافق على الخطاب الذي أرسل من إمارة القصيم رقم (٢٣٨٤٠) وتاريخ ١٤٣٣/٩/٢٠ هـ بشأن زواج مطلقة من / خالد الدودل، ويجلسه هذا اليوم ١٤٣٤/٧/٣ هـ قرر المدعي أنه يطلب في هذه الدعوى إلغاء قرار وزارة الداخلية رقم (١٢٩٩٠٤) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢ هـ المتضمن الموافقة على زواج / خالد الدودل من مطلقة لمخالفته أحكام النظام ومنطوق الصك الصادر من المحكمة العامة ببريدة بعدم بقائها في المملكة بعد الصلح معها والذي انتهى بخلعها منه بموجب هذا الصلح، وتبين تخلف ممثل المدعى عليها رغم توقيعه على محضر الجلسة السابقة، ثم قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة.

الأسباب

لما كان المدعي يريد من دعواه الماثلة إلغاء قرار وزارة الداخلية رقم (١٢٩٩٠٤) وتاريخ ١٤٣٣/١١/٢٢ هـ والمتضمن الموافقة على زواج / خالد الدودل (سعودي الجنسية) من مطلقة / أسماء خالد دعبول (سورية الجنسية)، فإن الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية وفق المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ، ومن اختصاص الدائرة مكانياً؛ وفق المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ.

أما عن القبول الشكلي للدعوى: فلما كان الغرض المراد فقهاً وقضاءً وواقعاً من رفع دعوى الإلغاء رعاية لمبدأ المشروعية هو منع أو إزالة الأثر القانوني الذي يدعي صاحب



المصلحة والصفة أنه قد أصابه جراء القرار الإداري بالمخالفة لمبدأ المشروعية فإن مؤدى ذلكم أن لا تقبل دعوى الإلغاء فيما إذا كان لا يمكن إزالة أثر القرار الطعين على فرض الحكم بإلغائه.

وفي شأن هذه الدعوى تسفر واقعاتها وحافطة مستنداتها وإقرار طرفيها أن المدعي ينبغي من دعواه إلغاء قرار وزارة الداخلية الإذن بزواج مطلقة من / خالد الدودل بما انتهاه منعها من الزواج، وما يترتب على ذلك من آثار، فيما مطلقة / أسماء دعبول قد تزوجت من / خالد الدودل وأنجبت مولوداً، فتكون دعوى إلغاء القرار حينئذٍ والحالة هذه غير مقبولة لما تقدم من تعذر إزالة آثار القرار الطعين.

ولما تقدم حكمت الدائرة : بعدم قبول الدعوى المقامة من / خالد بن عبدالله بن علي السالم ضد / وزارة الداخلية في القضية رقم ١٧١٩/١/ق لعام ١٤٣٤هـ، لما هو موضح بالأسباب، لما هو موضح بالأسباب والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

القاضي

قاسم بن محمد القاسم

القاضي

حمد بن إبراهيم العقيلي

القاضي

فضل بن سعد بن شامان

أمين السر

خالد المطرد



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٢/ق لعام ١٤٣٢ | ٥١١/د/١٢٩ لعام ١٤٣٣ | ٢/٥٣٥ لعام ١٤٣٤ | ٨٧٢/ق لعام ١٤٣٤ | ١٤٣٤/٦/١٧ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - نهائية القرار - التفرقة بين القرار الإداري النهائي والإجراء التمهيدي - انتفاء القرار الإداري - الجمع بين دعوى الإلغاء ودعوى التعويض.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة (المديرية العامة للجوازات) بإلغاء جواز السفر الصادر منها لابنته، و إدراج اسمها على قائمة الممنوعين من السفر و معاقبة المتسببين في ذلك و إلزامها بالتعويض - الإجراء الصادر من الجهة بالموافقة على طلب جد البنت لأمرها بإصدار الجواز (محل الدعوى) لا يعد في مرتبة القرار الإداري النهائي الذي يخضع لرقابة الديوان ، بل هو مجرد إجراء تمهيدي و مبدئي من قبيل الأعمال المادية تباشره الجهة الإدارية بمقتضى اختصاصها - وفقاً لنظام وثائق السفر فإن منح جواز السفر يمر بعدة خطوات و اجراءات، و الخطوتان الأهم فيها هما اعتماد الجواز من الجهة و تسليمه لمستحقه- والثابت من الأوراق أن الخطوة الثانية وهي التسليم لم تتحقق حيث انتهت صلاحية الجواز دون المراجعة لإكمال النواقص ومن ثم استلامه- ما يعني أن طلب المدعي ليس خاضعاً لرقابة القضاء الإداري؛ لكون المطعون فيه ليس قراراً نهائياً أحدث آثاراً نظامية مباشرة في حقه - لا محل لنظر طلبات المدعي الأخرى لانتهاء وجود القرار القابل للطعن فيه لارتباطها به - عدم قبول طلب التعويض طبقاً لقرار رئيس الديوان رقم ١٨٠ لعام ١٤٣٠ بعدم الجمع بين طلبات إلغاء القرارات و التعويض عنها في دعوى واحدة - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة الثانية عشرة من نظام وثائق السفر الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) و تاريخ ١٤٢١/٥/٢٨هـ.</p> <p>اللائحة التنفيذية لنظام وثائق السفر الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧ / و ز و تاريخ ١٤٢٢/٩/٢٣ هـ .</p> <p>قرار رئيس ديوان المظالم رقم ١٨٠ و تاريخ ١٤٣٠ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



الدائرة الإدارية الخامسة

حكم رقم ١٢٩/د/٥ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ١٣٤٩٣/١/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من/ خالد بن عبد العزيز بن صالح القحطاني

ضد / المديرية العامة للجوازات

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وبعد :-

ففي يوم الأحد الموافق ٢١ / ١١ / ١٤٣٣هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالرياض الدائرة

الإدارية الخامسة المكونة من :-

د/ عبد العزيز بن محمد المتيحي القاضي بديوان المظالم رئيساً

خالد بن راشد السديان القاضي بديوان المظالم عضواً

عبد الغني بن درباش الزهراني القاضي بديوان المظالم عضواً

وبحضور أمين سر الدائرة / عبد الله بن يوسف اليوسف، وذلك للنظر في القضية المبينة أعلاه والمحالة

إلى الدائرة في ٢٨ / ١١ / ١٤٣٢هـ وبعد سماع الدائرة للدعوى والإجابة وبعد دراسة الأوراق وبعد

المداولة أصدرت الحكم التالي:

"الوقائع"

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها بأن وكيل المدعي/ عياد بن زايح العنزي

تقدم بصحيفة دعوى أمام المحكمة الإدارية بالرياض جاء فيها ما يلي: "إن المتظلم وطبقاً للنظام

حسب قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٦ / ١١ / ١٤٠٩هـ لنظام قواعد المرافعات والإجراءات

أمام ديوان المظالم وحسب الفقرة (ب) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم قد تظلم للجهة

الإدارية المختصة (المدعى عليها) بالمعاملة رقم ٤٦٣٤١ تاريخ ٥ / ٧ / ١٤٣٢هـ والتي أحالت المعاملة



لجوازات الرياض والتي بدورها قامت بحفظ المعاملة دون إبداء الأسباب. الوقائع: تتمثل الوقائع بأن جوازات مدينة الرياض قامت بإصدار جواز سفر لابنة موكلي/هيا بنت خالد عبد العزيز الدريب القحطاني سجل مدني ١٠٨٣٨٣٧٦٨٠ وتاريخ ١٤١٤/١٢/١٢ هـ دون علم منه ودون موافقته بقصد السماح لها بالسفر للخارج دون علم منه أيضاً ولا يخفى عليكم ما يمثل هذا الفعل من انتهاك لحرمة الأسر وإفساد العادات التي درجنا ونشأنا وترعرعنا عليها وحيث نص النظام الصادر من ولي الأمر بعدم استخراج جواز سفر للبنت أو المرأة إلا بعد موافقة ولي أمرها (والدها) في المقام الأول. الطلبات: أولاً: إلزام المديرية العامة للجوازات بإلغاء جواز السفر الصادر من جوازات الرياض لابنة موكلي/هيا بنت خالد بن عبد العزيز القحطاني سجل مدني رقم ١٠٨٣٨٣٧٦٨٠ وتاريخ ١٤١٤/١٢/١٢ هـ مع ضرورة إدراج اسمها عاجلاً وبالسرية القصوى على قائمة الممنوعين من السفر وتعميم ذلك على كافة المنافذ. ثانياً: إلزامهم بإحالة كامل ملف قضية جواز السفر لهيئة الرقابة والتحقيق للتحقيق في كامل الموضوع ومحاسبة المتسببين في ذلك وما هي الأوراق المقدمة لاستخراج جواز السفر لابنته دون علمه وموافقته. ثالثاً: إلزام المديرية العامة للجوازات بدفع مبلغ مليون ريال عن الأضرار التي أصابت المدعي".

وبإحالة هذه الدعوى إلى الدائرة حددت لنظرها على النحو الوارد في محاضر ضبط جلساتها وحددت الدائرة لنظر الدعوى جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٢/٢١ هـ قدم ممثل المدعي عليها مذكرة رد من صفحة واحدة جاء فيها: "١- بتاريخ ١٤٢٥/٩/٢٠ هـ تقدم المواطن سعد راشد الفقيه -جد البنت هيا لأمرها بطلب إصدار جواز سفر ضمن طلبات إصدار مجموعة جوازات لأسرته وهذا الطلب غير منجز لعدم حضور ولي أمر البنت لاستكمال الإجراءات واستلام جواز سفرها ولم إحالة الجواز لقسم النواقص لحفظه لديهم لحين مراجعة ولي أمرها وبطيه نسخة من استمارة الطلب. ٢- سبق للمدعي أن تقدم بدعوى أمام المحكمة العامة بالرياض حول هذا الموضوع وتم إفادة رئيس المحكمة بخطاب تضمن

أ. م. م.

ب. م. م.

ج. م. م.

د. م. م.



الإفادة بأن الجواز لم يسلم لأحد وموجود في قسم النواقص في شعبة سفر السعوديين بجوازات الرياض حيث يتطلب حضور والدها لاستلامه شخصياً. مما سبق يتضح لكم أن ما ذكره المدعي في دعواه غير صحيح للحيثيات أعلاه حيث إن الطلب تقدم به جد البنت لأُمها/سعد راشد الفقيه وهذا الطلب غير منجز لوجود نواقص في الشروط وهي عدم حضور ولي الأمر ولم يسلم الجواز لأحد وإنما تم حفظه لدى الجوازات لحين مراجعة ولي الأمر ، وقد انتهت صلاحيته دون أن يتم استلامه ، لذا تطلب المديرية العامة للجوازات رد الدعوى للأسباب والحيثيات أعلاه " مشفوعة بمجموعة من المرفقات سلمت نسخة من المذكرة للمدعي وكالة وبعد اطلاعه عليها طلب مهلة للرد ، كما سألت الدائرة المدعي وكالة عن تاريخ صدور الجواز لابنة موكله وعن تاريخ تبلغ موكله بصدور الجواز فاستعد بذلك ، وقد طلب المدعي وكالة صورة من المرفقات وقد رفض ممثل المدعى عليها تزويده بما لأنها تعد أوراق خاصة بالجوازات لا يحق للمدعي الحصول على نسخة منها إضافة إلى ما سبق بيانه من أنها مأخوذة من قسم النواقص فهي غير مكتملة الطلب. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٤/٤ هـ قدم المدعي وكالة مذكرة مكونة من صفحتين جاء فيها: "أولاً: إقرار الجهة المدعى عليها بمخالفة النظام وذلك باستقبال طلب إصدار جواز السفر من غير ولي الأمر دون وكالة أو تفويض ، وهذا ثابت من خلال رد مندوب المديرية العامة للجوازات حيث ورد في رده المحرر ما نصه : (بتاريخ ١٤٢٥/٩/٢٠ هـ تقدم المواطن/سعد راشد الفقيه جد البنت لأُمها بطلب إصدار جواز سفر ضمن طلبات إصدار مجموعة جوازات لأسرته) وفي هذا إقرار صريح وواضح بما يثبت معه وبما لا يدع مجالاً للشك في أن الجهة المدعى عليها قد خالفت النظام باستقبالها لطلب إصدار جواز سفر من غير ولي الأمر ودونما وكالة أو تفويض أو ولاية أو وصاية حتى تخول مقدم الطلب تقديم الأوراق بصفة غير صحيحة سواء كانت هذه الأوراق مكتملة أو ناقصة. ثانياً: خطأ الجهة المدعى عليها في إصدار جواز سفر بصور المستندات فقط دون مطابقتها مع الأصول ودون طلب موافقة من ولي الأمر ، أنه

Handwritten signature: *[Signature]*



وضحنا يعتبر اعتراف صريح بإصدارهم جواز سفر لابنة المدعي دون علمه وموافقته ولكي تتدارك الجهة المدعى عليها المسائلة عن ذل عندما علمت بأن المدعي سيتقدم بالشكوى قامت بحجز الجواز بقسم النواقص لديهم لحين حضور ولي الأمر لاستلامه. أصحاب الفضيلة: إن المدعي من الأساس لم يوافق على إصدار جواز سفر لابنته فكيف بالتالي يصدر جواز سفر لابنته رغماً عنه ثم يطالب بالحضور لاستلامه فهل هذا الكلام من المنطق والعقل وما يثبت أن المدعي رفض إصدار الجواز ورفض استلامه (الجواز انتهت صلاحيته دون أن يتم استلامه) وهذا ما أقر به مندوب الجهة المدعى عليها في رده المحرر ، وبناءً على ذلك يلتزم المدعي بالحكم له بما جاء في عريضة الدعوى وتعويضه عن الأضرار التي أصابته من قيام الجهة المدعى عليها بإصدار جواز سفر لابنته دون علمه ودون موافقته". وقد سلمت نسخة منها لممثل المدعى عليها وبعد اطلاعه عليها طلب مهلة للرد وبسؤال المدعي عن تاريخ تبلغ موكله بقرار المدعى عليها في إصدار الجواز محل الدعوى عندما تقدم جدها بطلب إصدار الجواز في ١٤٢٥/٩/٢٠هـ ذكر المدعي وكالة بان موكله بعدما علم بصدور الجواز تقدم بتاريخ ١٤٣٢/٧/٥هـ بخطابه إلى مدير الجوازات يتظلم من إصداره ثم تقدم بهذه الدعوى بناء عليه تأجل نظر القضية. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٥/٢٦هـ تبين عدم حضور من يمثل الجهة المدعى عليها رغم علمه بموعد هذا اليوم بموجب توقيعه على المحضر السابقة بناءً عليه تأجل نظر الدعوى إلى الموعد القادم مع إشعار الجهة المدعى عليها بذلك. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٧/٦هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة مكونة من صفحة واحدة جاء فيها: "١- لم يضمن رد المدعي حيثيات جديدة سوى إلقاء التهم جزافاً على قطاع الجوازات في مذكراته المقدمة في ملف الدعوى باتهامه الجوازات بأن هذه الأفعال انتهك لحرمان الأسر وإفساد العادات والواسطة والمحسوبية وهذه التهم مرفوضة تماماً وإطلاقها دون إثبات أمراً غير مقبول وهناك جهات معينة للنظر في الدعاوى الكيدية. ٢- أكدنا في المذكرات السابقة أن إصدار الجواز تقدم به جد البنت لأُمها/سعد

طسلسه

٥

طسلسه

طسلسه



راشد الفقيه وهذا الطلب غير منجز لعدم توفر الشروط ويتضح ذلك من استمارة الطلبة المرفقة نسخة منها في ملف الدعوى وهي حضور ولي الأمر أو وكيل وإحضار أصل كرت العائلة، لذا تطلب المديرية العامة للجوازات رد الدعوى للأسباب والحجيات أعلاه". وقد أرفقت بملف القضية وسلم وكيل المدعي نسخة منها باطلاعه عليها طلباً أجلاً للاطلاع والرد وطلبت الدائرة من ممثل المدعي عليها تقديم الأنظمة والتعليمات في إصدار جوازات السفر فاستعد بذلك بناء عليه قررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٨/٢٥ هـ وبعد النداء تبين عدم حضور من يمثل الجهة المدعى عليها رقم علمهم بموعد جلسة هذا اليوم بموجب توقيعهم على المحضر السابق وفي هذه الجلسة قدم المدعي وكالة مذكرة مكونة من ثلاث صفحات لم تخرج عن مضمون المذكرات السابقة وقد ضمت الى ملف القضية وبناء عليه قررت الدائرة تأجيل نظر القضية. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/١١/٢١ هـ سلمت الدائرة ممثل المدعى عليها نسخة من المذكرة المقدمة من وكيل المدعي باطلاعه عليها قدم مذكرة مكونة من صفحة واحدة أرفقت بملف الدعوى وسلم وكيل المدعي نسخة منها باطلاعه عليها ذكر بأنه يكتفي بما سبق تقديمه كما قرر ممثل المدعى عليها بما سبق تقديمه وبناء عليه رفعت الجلسة للمداولة فأصدرت الدائرة الحكم بناء على الأسباب التالية:

"الأسباب"

حيث إن المدعي وكالة يهدف من إقامة دعواه إلى إلزام المديرية العامة للجوازات بإلغاء جواز السفر الصادر من جوازات الرياض لابنة موكله هيا بنت خالد بن عبد العزيز القحطاني وإدراج اسمها على قائمة الممنوعين من السفر ومعاقبة المتسببين في ذلك، وإلزام المديرية العامة للجوازات بدفع تعويض عن الأضرار التي أصابت موكله.

وحيث إنه باطلاع الدائرة على الإجراء المطعون عليه فإنه يتعين على الدائرة إعطاء الدعوى وصفها الصحيح، لما يترتب على ذلك من تحديد مدى قبولها من عدمه، وهي مرحلة أولى للتأكد

(Signatures)



من وجود قرار إداري منتج لآثاره عند إقامة الدعوى من عدمه، وهي مرحلة تسبق الوقوف على صحة القرار وخلوه من العيوب.

ولما كانت الخصومة في دعوى الإلغاء خصومة عينية مناطها اختصاص القرار الإداري في ذاته استهدافاً لمراقبة مشروعيته، ولما كان التعريف الاصطلاحي المستقر عليه في القضاء الإداري للقرار الإداري، هو أنه إفصاح الجهة الإدارية المختصة في الشكل الذي يتطلبه النظام عن إرادتها الملزمة بمقتضى الأنظمة واللوائح بقصد إحداث أثر نظامي معين، كلما كان ذلك ممكناً وجائزاً نظاماً، وكان الباعث عليه ابتغاء مصلحة عامة.

وحيث يتضمن مبدأ كون القرار المطعون فيه نهائياً ضرورة أن يحدث هذا القرار آثاراً نظامية مباشرة في حق الأشخاص أي لا بد أن ينشئ القرار أو يعدل أو يلغي المراكز النظامية للأشخاص الذين يخاطبهم، بما يعني استبعاد الأعمال المادية التي لا تحدث أثراً نظامياً في مراكز رافع الدعوى، وحاصل ذلك أن إحداث القرار الإداري بمجرد صدوره لأثر نظامي ممكن وجائز نظاماً هو المناط لاعتبار أو عدم اعتبار هذا القرار نهائياً.

ومن حيث إن هذا الإجراء الصادر بالموافقة على طلب جد البنت لامها إصدار الجواز - محل الدعوى - لا يعد في مرتبة القرار الإداري النهائي الذي يخضع لرقابة الديوان، بل هو مجرد إجراء تمهيدي ومبدئي من قبيل الأعمال المادية تباشره الجهة الإدارية المدعى عليها بمقتضى اختصاصها.

وحيث ذكر المدعي وكالة أن خطاب مدير جوازات منطقة الرياض رقم ٤٦٩٦ تاريخ ٨/٤/١٤٣٠هـ والموجه لرئيس محكمة الرياض العامة تضمن (بأن ابنة المدعي منحت جواز سفر برقم F٥٣٦٩٤٥ تاريخ ٢٠/٩/١٤٢٥هـ صادر الرياض) يفيد بأن طلب جد البنت لامها تم إنجازه وصدر الجواز فأين قول مندوب الجهة بأن الطلب لم يتم إنجازه وأنه متوقف بقسم النواقص ومتوقف على حضور ولي

أحمد



الأمر والجواز صادر برقم وتاريخ حسب إفادة مدير جوازات منطقة الرياض. أليس صدور جواز السفر هو انتهاء الاجراءات كلياً.... الخ.

وحيث إن نظام وثائق السفر الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٤ و تاريخ ١٤٢١/٥/٢٨ هـ واللائحة التنفيذية لنظام وثائق السفر الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧/ و تاريخ ١٤٢٢/٩/٢٣ هـ نصت في المادة الثانية عشرة : ((عند منح جواز السفر أنه يجب إتباع الإجراءات التالية : الخطوة الأولى : (الاستقبال) الخطوة الثانية : (تدوين المعلومات في جواز السفر) الخطوة الثالثة : (السجل) الخطوة الرابعة : (الاعتماد) تكون مسؤولية تدقيق الجواز و توقيعه محصورة في رئيس شعبة سفر السعوديين حيث يقوم رئيس الشعبة بالآتي : ١- التأكد من سلامة أعداد الجوازات المصروفة ٢- التوقيع باعتماده. الخطوة الخامسة : (التسليم) يقوم موظف التسليم بالخطوات التالية : ١- استلام بطاقة المراجعين من المواطن. ٢- التأكد من شخصية صاحب الجواز أو ولي أمره ٣- أخذ توقيع المراجع على الاستمارة بتسليم الجواز ٤- تسليم الجواز لصاحبه.)) ومن ذلك يتبين أن ما تدفع به المدعى عليها كما سلف بيانه صحيح وأن الخطوتان الأهم في منح الجواز واعتباره صادراً من المدعى عليها وهو اعتماد الجواز وتسليمه لمستحقه لم يتحقق منها شيء كما نصت على ذلك اللائحة، لاسيما والثابت من الأوراق أن الجواز- محل الدعوى- انتهت صلاحيته دون أن تتم المراجعة لإكمال نواقصه ومن ثم استلامه، وبالتالي فإن ما يطالب به المدعي وكالة ليس خاضعاً لرقابة القضاء الإداري كون المطعون فيه ليس قراراً نهائياً أحدث آثاراً نظامية مباشرة في حق موكله، وما قامت به المدعى عليها من إجراءات يدخل في باب اتخاذ الإجراءات اللازمة لإصدار الجواز فهو بذلك لم يرتب آثاراً أو مراكز نظامية جديدة في حق رافع الدعوى ذي الشأن، ومن ثم ينتفي عن عملها وصف القرار الإداري ، وما تم هو مرحلة سابقة لإصدار القرار المنشئ للمراكز النظامية للمدعي. مما تنتهي معه الدائرة الى عدم قبول الدعوى.

أحمد

٥

١١/٢٤



ولا ينال من ذلك القول بأنه يترتب على هذه الاجراءات التأثير في المراكز النظامية للمدعي. إذ إن هذه الاجراءات ليست هدفاً نهائياً مقصوداً لذاته في هذا المجال وإنما هو إجراء تمهيدي. لا سيما وقد أشار ممثل المدعى عليها من إن الطلب تقدم به جد البنت لأنها وهذا الطلب غير منجز لوجود نواقص في الشروط وهي عدم حضور ولي الأمر ولم يسلم الجواز لأحد وإنما تم حفظه لدى الجوازات لحين مراجعة ولي الأمر، وقد انتهت صلاحيته دون أن يتم استلامه وبهذه المثابة فإن هذا القرار لا ينطوي على تعديل نهائي للمركز النظامي للمدعي ولا يعد بالتالي قراراً إدارياً نهائياً يجوز الطعن فيه بالإلغاء.

وحيث إنه وبالبناء على ما سبق فإن الدائرة لا توافق المدعي في وصف دعواه بأنها تظلم من قرار إداري مستكمل لأركانه النظامية بالمفهوم الاصطلاحي المستقر عليه فقهاً وقضاءً ليتمكن القول بأنه محل للطعن فيه بالإلغاء أمام الديوان وفقاً للمادة ١٣/ب من نظامه، فمجرد نعته لعمل المدعى عليها بالقرار لا يعني بالضرورة أنه من القرارات الإدارية، فالعبرة في تحديد طبيعة القرار الإداري ليست بألفاظه ومبانيه ولكن بمضمونه وفحواه، ومن ثم فلا يمكن قبول الدعوى بطلب إلغاء ما سمي قراراً لانتفاء صفة القرار الإداري عليه. وبالتالي فإن طلباته الأخرى المتعلقة بذلك من إدراج اسم ابنة موكله على قائمة الممنوعين من السفر ومعاقبة المتسببين في إصدار الجواز، لا محل لها إذا انتفى وجود قرار قابل للطعن فيه، ومن ثم تنتهي الدائرة إلى عدم قبولها كذلك.

أما بالنسبة لطلب المدعي وكالة تعويض موكله عن الأضرار التي لحقته جراء ما تم من إجراءات قامت بها المدعى عليها وحيث تضمن قرار رئيس الديوان رقم ١٨٠ لعام ١٤٣٠ هـ عدم الجمع بين طلبات إلغاء القرارات والتعويض عنها في دعوى واحدة، وبوجوب أن تقدم كل منها بدعوى مستقلة، وذلك بالنسبة للدعوى التي تقام بعد نفاذ هذا القرار. وبما إن طلب المدعي وكالة الأصلي هو إلزام المديرية العامة للجوازات بإلغاء جواز السفر الصادر من جوازات الرياض لابنة موكله، ويطلب تبعاً لذلك إلزام

أحمد
١٥



الوزارة بدفع التعويض المناسب لذا فإن دعوى المدعي بطلب التعويض لا بد من رفعها بدعوى مستقلة إذا رغب في ذلك.

فلهذه الأسباب وبعد دراسة الأوراق وبعد المداولة حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى المقامة من خالد عبد العزيز صالح القحطاني ضد المديرية العامة للجوازات وذلك لما هو موضح بالأسباب وبالله التوفيق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

د. عبد العزيز بن محمد المنيهي

عضو

خالد بن راشد الديبان

عضو

عبد الغني بن درباش الزهراني

أمين السر

عبد الله اليوسف





تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|-------------|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٣/٣/٧٢٣٩ | ١٤٣٤/٣/٢/د/١٧ | ١٤٣٤/٣/١/س/٧٦٨ | ١٤٣٤/٣/١/س/١١٣٣ | ١٤٣٤/٥/٧ |

دعوى - شروط قبولها - الجهة المشرفة والجهة المتسببة.

مطالبة المدعي بإلزام الجهة المدعى عليها (وزارة البترول و الثروة المعدنية) بإعطائه حق التصرف بأرضه أو نزع ملكيتها والتعويض عن ذلك وكذلك تعويضه عن أتعاب المحاماة - اقتصار دور المدعى عليها على تبليغ وزارة الشؤون البلدية وفق ما يردها من شركة أرامكو بشأن طلبات تخطيط أرض تقع ضمن حدود المنطقة الشرقية بما يفيد أن الأرض ليست داخلية ضمن مناطق امتيازات أو محجوزات شركات الزيت أو الغاز ، فالمدعى عليها مجرد مشرفة وجهة تنسيق بين وزارة الشؤون البلدية والقروية وبين شركات الزيت والغاز - شركة أرامكو هي التي منعت المدعي من الانتفاع بأرضه و هي إن كانت تحت إشراف المدعى عليها إلا أن لها شخصية معنوية و ذمة مالية مستقلة مما يتوجب معه توجيه الدعوى إليها باعتبارها صاحبة الصفة- أما عن طلبه أتعاب المحاماة فالدائرة تعرض عنه؛ لمجانبة القضاء في المملكة.

أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .

الأنظمة واللوائح

النظام الأساسي لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) الصادر بالأمر الملكي رقم (م/٨) و تاريخ ١٤٠٩/٩/٤ هـ .

قرار مجلس الوزراء رقم (١٠) و تاريخ ١٤٢٨/١/٣ هـ .

حكم محكمة الاستئناف :

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .



حكم رقم ١٧/د/١/٢/٢٠١٤هـ

في القضية رقم ٧٢٣٩/٣/ق لعام ١٤٣٣هـ

المقامة من: صالح بن مسفر ال حيدر.

ضد: وزارة البترول والثروة المعدنية.

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

ففي يوم الثلاثاء الموافق ١٤٣٤/٢/٢٠هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بالدمام الدائرة الإدارية الثانية

المشكلة بقرار معالي رئيس الديوان رقم (٢١٠) لعام ١٤٣٣هـ من القضاة الآتية أسماؤهم:

فارس بن أحمد الشهري رئيساً

عبد الرحمن بن محمد الصعدي عضواً

منصور بن ترسن التركستاني عضواً

وبحضور/ عبد الرحمن بن فهد الحميم، أمين سر الدائرة، وذلك للنظر في هذه القضية المحالصة إلى هذه

الدائرة بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٨هـ، وقد حضر أمام الدائرة في هذه الدعوى المدعي أصالة/صالح بن مسفر ال

حيدر، فيما حضر عن المدعى عليها وكالة/ أحمد بن سند الغامدي ، بموجب الوكالة المرفقة بملف الدعوى، وصدر

الحكم بحضور طرفي الدعوى.

”الوقائع“

تتلخص وقائع هذه الدعوى حسب الظاهر من أوراقها، وبالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها بأن المدعي تقدم بلائحة

دعوى إلى المحكمة الإدارية بالدمام بتاريخ ١٤٣٣/١٠/٨هـ، ذكر فيها أنه يملك أرض في حزم أم الساهك بموجب

الصك الصادر من كتابة عدل القطيف برقم ٣٨٥/ق/٢٦/٢٠١٤هـ وأنه يريد تطوير أرضه إلا

أن المدعى عليها منعتة من ذلك بحجة أن الأرض تقع في حرم معمل القطيف، وأضاف أن جيرانه قاموا بتطوير

أراضيهم دون أن يتعرض لهم أحد، وطلب إلزام المدعى عليها بالسماح له بتطوير الأرض، أو نزع ملكيتها، وبعرضه

على وكيل المدعى عليها، قدم مذكرة جوابية ذكر فيها عدم صفة الوزارة في الدعوى وذلك أن وزارة الشؤون

البلدية والقروية هي الجهة المختصة بموجب البند رقم (٢) من المادة الأولى من قرار مجلس الوزراء رقم



١٢/٢/و ٦/٢٤/١٤٢١ هـ بدراسة جميع المخططات الهندسية الخاصة بجميع مرافق الخدمات العامة والمباني السكنية وعدم إعطاء تصاريح البناء... الخ، وكذلك ما جاء في نظام البلديات والقرى الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥/م) وتاريخ ١٣٩٧/٢/٢١ هـ، من المادة الخامسة: تقوم البلدية بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها وإصلاحها وتجميلها والحفاظ على الصحة والراحة والسلامة العامة ولها في سبيل ذلك اتخاذ التدابير الخاصة في النواحي التالية: ١- تنظيم وتنسيق البلدة وفق مخطط تنظيمي مصدق أصولاً من الجهات المختصة. وأضاف وكيل المدعى عليها أن صاحب الصلاحية في اعتماد المخططات هو وزير الشؤون البلدية والقروية وفق القرار رقم ٦٥٨١٧ وتاريخ ١٤٢٥/١١/١٥ هـ وذلك بخصوص اعتماد المخطط رقم ش.ق. ١٢٥٥ في مدينة سيهات بمحافظة القطيف، كما يؤيد ذلك أحكام المحاكم العامة بأن أمانات المدن هي الجهات المختصة بالتخطيط وعدم قبول الدعاوى التي أقيمت ضد المدعى عليها و/أو شركة أرامكو السعودية لإقامتها على غير ذي صفة كما في حكم المحكمة العامة بالخبر رقم ٧/١٥٩ وتاريخ ١٤٣٠/٧/١٣ هـ، والذي نصه " بناء على ما تقدم وحيث إن جهة إصدار تراخيص العقار هي أمانة مدينة الدمام وحيث أقر المدعي أن الأمانة هي التي منعت من تخطيط العقار المذكور لذا فقد حكمت بصرف النظر عن دعوى المدعي على الشركة المدعى عليها لأنه لا صفة لها بالدعوى وأفهمته بأن له الحق في إقامة دعواه على جهة الاختصاص وهي أمانة مدينة الدمام" وكذلك حكم نفس المحكمة برقم ٥/٢١٣ وتاريخ ١٤٣٠/١١/٩ هـ والمؤيد من التمييز بالقرار رقم ٩١/ق ٣/أ في ١٤٣١/٢/١٥ هـ، وأضاف كذلك أن الوزارة يقتصر دورها في مثل هذه الحالة على إبداء الرأي والإفادة دون استيلاء أو تعد، وفق ما نص عليه قرار مجلس الوزراء رقم ١٠ وتاريخ ١٤٢٨/١/٣ هـ في فقرته أولاً: أنه عند طلب تخطيط أرض تقع ضمن حدود المنطقة الشرقية يطلب من وزارة البترول والثروة المعدنية تقديم إفادة رسمية أن الأرض ليست داخلية ضمن مناطق امتياز أو محجوزات شركة الزيت أو الغاز...، كما أن إفادتها لا ترقى أن تكون قراراً إدارياً ليختصم كما يختصم القرار الإداري بل هي مجرد إفادة وذلك أنه لا شأن لها بأي من إجراءات إصدار قرار اعتماد أو رفض تطوير الأراضي، والأرض محل الدعوى واقعة داخل امتياز محجوزات شركة أرامكو السعودية، لذلك فإن أي استفسار عن الأرض يجب عليه بذلك، من قبل الوزارة مما يكون حائلاً دون إصدار صك حكم يناقض رد وزارة البترول والثروة المعدنية، وأضاف أيضاً بأن القاعدة إذا اجتمع المباشر والمتسبب فيضاف الحكم إلى المباشر، ووزارة الشؤون



البلدية والقروية هي من رفض اعتماد المخطط ووزارة البترول إنما أبدت وجهة نظرها ثم إن المدعي لم يقدم أي مستند يدل على إصدار المدعى عليها قراراً إدارياً يمنعه أو يعيق تصرفه فيها والأصل براءة الذمة، كما طعن وكيل المدعى عليها في صحة المخطط المقدم من المدعي، وأضاف أن جميع الأراضي المجاورة له غير مخططة وختم مذكرته بطلب عدم قبول الدعوى، وإلزام المدعي دفع أتعاب المحاماة، وبعرضه على المدعي قدم مذكرة جوابية ذكر فيها أن المدعى عليها أقرت بالصفة في مذكرتها السابقة بقول وكيلها فيها "والأرض محل الدعوى واقعة داخل امتياز محجوزات شركة أرامكو السعودية، لذلك فإن أي استفسار عن الأرض يجاب عليه بذلك، من قبل الوزارة مما يكون حائلاً دون إصدار صك حكم يناقض رد وزارة البترول والثروة المعدنية"، وأكد على أن جميع الأراضي المجاورة لأرضه قد أذن لأصحابها بتطويرها من قبل شركة أرامكو السعودية رغم وقوع أراضيهم داخل منطقة الامتياز وفق الخطاب الوارد لأمانة المنطقة الشرقية برقم ٨١٣٤/ت وتاريخ ١١/١١/١٤٢٨هـ وطلب مساواته بهم وطلب تعويضه عن قيمة أرضه بمبلغ ثلاثين مليون (٣٠٠٠٠٠٠٠ ريال)، ولصلاحيه الدعوى للحكم وبعد المداولة أصدرت الدائرة هذا الحكم.

«الأسباب»

تأسيساً على الوقائع سالفة البيان، وحيث إن المدعي يهدف من دعواه الماثلة أملاً الدائرة إلى إلزام المدعى عليها بإعطائه حق التصرف بأرضه الواقعة بحزم أم الساهك والعائدة له بموجب الصك الصادر من كتابة عدل القطيف برقم ٣٨٥/ق/٢٦/٢١ وتاريخ ١٤٣٠/٥/٢١هـ، وذلك بتخطيطها أو نزع ملكيتها والتعويض لذا فإن المحكمة الإدارية تختص ولائياً بنظر هذه الدعوى بناءً على المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، كما ينعقد الاختصاص النوعي والمكاني بنظرها لهذه الدائرة عطفاً على قرارات رئيس الديوان المنظمة للدوائر واختصاصاتها، وحيث إن توافر الصفة من المسائل التي يلزم النظر بشأنها قبل البحث في موضوعها، ولما كان المدعي يطلب إلزام المدعى عليها بالسماح بتخطيط الأرض، أو نزع ملكيتها والتعويض وحيث إن المدعى عليها إنما تفيد وزارة الشؤون البلدية وفق ما يردها من شركة أرامكو السعودية، تنفيذاً لما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم ١٠ وتاريخ ١٤٢٨/١/٣هـ، أولاً: عند طلب تخطيط أرض تقع ضمن حدود المنطقة الشرقية، تطلب إفادة رسمية من وزارة البترول والثروة المعدنية، توضح أن الأرض ليست داخلية ضمن مناطق امتيازات أو محجوزات شركات الزيت أو الغاز...، فوزارة



البترول مجرد مشرف وجهة تنسيق بين وزارة الشؤون البلدية وشركات الزيت والغاز، وحيث إن شركة أرامكو وإن كانت تحت إشراف المدعى عليها (وزارة البترول والثروة المعدنية) إلا أن لها شخصية معنوية وذمة مالية مستقلة، وتمتع بحق التقاضي والتملك وبيع الحقوق وتحمل جميع أنواع المسؤوليات والالتزامات المتعلقة بذلك، كما نصت على ذلك المادة الأولى من النظام الأساسي لشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) الصادر بموجب الأمر الملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤٠٩/٩/٤هـ، والشركة هي التي منعت المدعي من الانتفاع بأرضه من الأرض والمدعى عليها ليست إلا جهة إشرافية لا تتحمل عن الشركة أي التزام مالي، وهي قامت بعملها وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (١٠) وتاريخ ١٤٢٨/١/٢هـ — آنف الذكر، مما تكون معه الدعوى والحالة هذه متوجهة ضد من حجز الأرض وحال دون الانتفاع بها، أما ما يتعلق بطلب المدعى عليها بأتعاب المحاماة فإن الدائرة تعرض عنه صفحاً؛ لمجانبة التقاضي في المملكة، ولما سبق فإن الدائرة تنتهي إلى عدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة؛ فلهذه الأسباب وبعد المداولة حكمت الدائرة: **بعدم قبول الدعوى رقم (٧٢٣٩/٣/ق) لعام ١٤٣٣هـ، والمقامة/ من صالح بن مسفر ال حيدر ضد/ وزارة البترول والثروة المعدنية، لما هو موضح بالأسباب**

والله الموفق والمهدي إلى سواء السبيل وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

رئيس الدائرة

القاضي

فارس بن أحمد الشهري

القاضي

عبدالرحمن بن محمد الصعدي

القاضي

منصور بن ترسن التركستاني

أمين الدائرة

عبدالرحمن بن فهد الهميم

| | |
|--|----------------------------|
| محكمة الاستئناف الإدارية | التاريخ ١٤٣٠/٥/١٢هـ |
| ادارة الشكاوى والاعتراضات | |
| تأريخ هذا الحكم من التاريخ ١٤٣٠/٥/١٢هـ | |
| وأصبح نهائي واجب النفاذ | |
| الموظف المختص | الاسم: محمد بن أحمد الشهري |
| الترقية | الاسم: محمد بن أحمد الشهري |



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|--------------------|---------------------|--------------|
| ١٤٣٣/٧/٢٠٥١ ق/لعام | ١٤٣٤/٧/٢/١/٨٣ | ٢/٩٧٦ لعام ١٤٣٤ هـ | ٥٣٠٠ ق/لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/١٢/١ هـ |
| <p>دعوى شروط قبولها - انتفاء محل القرار الإداري - الجمع بين دعوى الإلغاء والتعويض في دعوى واحدة.</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة السليبي بالامتناع عن منحه رخصة صراف آلي على أرضه - عدم انطباق الشرط الثالث من اشتراطات الصرافات الآلية على طلب المدعي - و بالتالي ليس هناك ما يلزم الجهة باتخاذ قرار الترخيص للمدعي مما يجعل امتناعها عن ذلك مشروعاً لاتفاقه مع أحكام النظام ولوائحه - وإذا انتفى القرار محل الطعن في دعوى الإلغاء فلا مناص من الحكم بعدم القبول؛ لانتهاء المحل - أثره : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>الفقرة الرابعة من اشتراطات الصرافات الآلية بموجب محضر اشتراطات الترخيص بإقامة أجهزة الصرافات الآلية المؤرخ في ١٤٢٨/٥/٤ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ٨٣/١/٢٠٥١/٧/١٤٣٤هـ
في القضية رقم ٧/٢٠٥١/ق لعام ١٤٣٣هـ
المقامة من / إبراهيم بن موسى الزويد
ضد / أمانة منطقة القصيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد :
في يوم الأحد ١٤٣٤/٨/٧هـ ، وبمقر المحكمة الإدارية ببيريدة عقدت الدائرة الإدارية الثانية جلستها ، المكونة
من القضاة الآتية أسماؤهم :

يوسف بن محمد العويّد رئيساً
ماجد بن عبد الله المشوح عضواً
صالح بن علي الفوزان عضواً

بحضور أمين سر الدائرة / أحمد بن عبد الرحمن اللاحم ؛ للنظر في هذه القضية الإدارية المحالة للدائرة بتاريخ
١٤٣٢/٣/٣هـ ، الواردة لهذه المحكمة باستدعاء المدعي المقدم بالتاريخ نفسه ، والتي حضر للمرافعة فيها
المدعي وكالة / يوسف بن أحمد الخريصي ، ذو السجل المدني رقم (١٠٤٤٩٧٣٥٦٦) ؛ بموجب الوكالة
رقم (٢٩١٥) وتاريخ ١٤٣٠/١/١٦هـ ، إثبات كتابة عدل بريدة الثانية ، كما حضر ممثل المدعى عليها / محمد
ابن سليمان العبيداني ، ذو السجل المدني رقم (١٠٤٠٥٣٠٠٩٧) ؛ بموجب خطاب التكليف رقم
(١٧٨٢٦) وتاريخ ١٤٣٤/٤/٣٠هـ ، وفق بياناتهما المدونة بضبط القضية.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المدعي وكالة تقدم إلى هذه المحكمة بلائحة دعوى ، تضمنت : أنه تقدم
بلدية الديرة الفرعية بطلب توضيح متطلبات تراخيص لإقامة صرافات للبنوك لموكله ، فأفاده الموظف
باستحالة ذلك ، وأن الشروط لا تنطبق على الموقع ، فطلب منهم قرار مسبب بمنع إقامة الصرافات ، فرفضوا
إعطائه إفادة خطية ، وطلب في خاتمة دعواه إلزام الأمانة بالموافقة على منح موكله ترخيص لإقامة صرافات
في ملكة الواقع في أسواق الغد والمملوكة لموكله بموجب الصك رقم (٢/٢٣٠) وتاريخ ١٤١٠/١١/٢٤هـ ،

سـ



وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة، باشرت نظرها وفق ما هو مثبت في محاضر ضبط القضية، فعقدت جلسة النظر في المسائل الأولية يوم السبت ١٤٣٢/٣/٩ هـ، وبعد اطلاعها على لائحة الدعوى قررت إدراج القضية في جدول الجلسات، وأبلغت طرفيها والجهات ذات العلاقة بموعد استفتاح جلسات المرافعة، بموجب خطابها رقم (٧/٩١٥) وتاريخ ١٢/٣/١٤٣٢ هـ، وحددت جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/٤/٢٢ هـ، موعداً لنظرها، وفيها حضر طرفا الدعوى السابق تعريفهما، وبسؤال المدعي وكالة عن دعواه؟ أجاب: أنه يطلب إلزام أمانة منطقة القصيم بمنح موكله ترخيص إقامة صرافات آلية على عقار موكله الواقع بأسواق الغد بمدينة بريدة، وتعويضه عن الامتناع، فأفهمته الدائرة أنه لا يجوز الجمع بين طلب التعويض والإلغاء في دعوى واحدة، وأن عليه اختيار واحدة منهما لتكون محلاً لهذه القضية، فقرر أنه يحصر دعواه هذه بالإلغاء، وقدم لذلك مذكرة من صفحتين تضمنت: أنه طلب من الأمانة قراراً مسبباً بمنع إقامة الصرافات فرفضوا الإفادة الخطية، كما أن الترخيص بإقامة المحلات التجارية من وظائف البلديات الواجبة عليها حسب المادة الخامسة من نظام البلديات. تسلم ممثل المدعى عليها نسخة منها، فبطلب أجلاً للرد، وقدم المدعي مستخرجاً من الاتصالات الإدارية بالأمانة يستدل به على تظلماته. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/٥/٢٠ هـ حضر ممثل المدعى عليها، وتبين عدم حضور المدعي أو من ينوب عنه، وانتظرت الدائرة حتى الساعة (١٠:٠٠) صباحاً، وطلب الحاضر شطب الدعوى. فقررت الدائرة شطب الدعوى للمرة الأولى. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/٦/١٩ هـ أشارت الدائرة أنه وردها خطاب وكيل المدعي المتضمن اعتذاره عن حضور الجلسة الماضية، فقررت فتح باب المرافعة فيها، ثم قدم ممثل المدعى عليها مذكرة من صفحة واحدة، تضمنت: أنه يدفع بعدم نظر الدعوى من قبل المحكمة الإدارية، حيث إن المدعي يطلب ترخيص على موقع لا يملكه فهو يطلب منحه رخصة إنشاء صراف آلي على أحد الأرصفة الداخلية لشوارع وممرات ذلك السوق ومعلوم أن تلك الشوارع والممرات تم تخصيصها للسوق وخرجت من ملكية المدعي بعد اعتماد ذلك كسوق تجاري تم بيع أغلب المحلات التجارية فهو شبيه بالمخططات السكنية فهل يملك صاحب المخطط الشوارع بعد اعتماد المخطط وبالتالي يمكنه مطالبة الأمانة باستثمار تلك الشوارع والطرق باعتباره صاحب المخطط، كما يمكن للمدعي أن يطلب منحه ترخيص لتأجير صراف آلي في أحد المحلات المملوكة له. تسلم المدعي وكالة نسخة

له

عبد الله بن عبد الرحمن

المحكمة الإدارية ببيدة

ف



منها، وبطلب جوابه، طلب أجلاً للرد. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/٨/٢ هـ سألت الدائرة الأطراف عما لديهم، فقرر المدعي وكالة أنه يطلب مهلة لتقديم رده حيث لم يتمكن من الحصول على مخططات السوق، ثم طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم ضوابط واشتراطات إنشاء الصرافات الآلية، والترخيص لها، وشروط تخطيط الأسواق السارية في تاريخ الموافقة على إنشاء السوق. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/٩/٧ هـ طلب ممثل المدعى عليها أجلاً لتقديم ضوابط واشتراطات إنشاء الصرافات الآلية، والترخيص لها، وشروط تخطيط الأسواق السارية في تاريخ الموافقة على إنشاء السوق، فيما قرر المدعي وكالة أن رده سيكون بعد اطلاعه على الضوابط والاشتراطات المطلوبة من ممثل المدعى عليها. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/١١/٤ هـ قدم ممثل المدعى عليها التعميم رقم (١٤٢٥/خ) وتاريخ ١٤٢٨/٧/٩ هـ، تسلم المدعي وكالة نسخة منها، وطلب أجلاً لتقديم جوابه، كما ظهر للدائرة عدم تقديم المدعى عليها لشروط تطبيق الأسواق السارية في تاريخ الموافقة على إنشاء السوق، فطلب ممثل المدعى عليها أجلاً لذلك. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/١٢/١٧ هـ حضر ممثل المدعى عليها، وتبين عدم حضور المدعي أو من ينوب عنه، واطلعت الدائرة على خطاب اعتذاره المرفق في ملف القضية، وبطلب جواب ممثل المدعى عليها الذي وعد به في الجلسة الماضية، فقرر: أنه لم يصله جواب من الإدارة المختصة، وبطلب أجلاً لذلك، فأفهمته الدائرة أن ذلك هو الأجل الأخير له. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/١/٣٠ هـ طلبت الدائرة الجواب من ممثل المدعى عليها الذي وعد به في الجلسة الماضية، فقرر أنه لم يتمكن من إحضار ما طلب منه، فأفهمته الدائرة أن هذا هو الأجل الأخير وإلا ستفصل الدائرة في القضية بحالتها الراهنة. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٣/٦ هـ حضر ممثل المدعى عليها، وتبين عدم حضور المدعي أو من ينوب عنه، وقدم ممثل المدعى عليها صورة من محضر اشتراطات الترخيص لإقامة أجهزة الصراف الآلي، وأضاف أن الوزارة لم تصدر اشتراطات لذلك، وإنما ذلك اجتهاد من قبل الأمانة باعتباره منوطاً بالاستثمار، وطلب الحاضر شطب الدعوى. فقررت الدائرة رفع الجلسة للنظر في شطب الدعوى. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٤/١١ هـ تبين عدم حضور أي من طرفي الدعوى، وانتظرتهم الدائرة حتى الساعة العاشرة والنصف. فقررت الدائرة رفع الجلسة للنظر في شطب الدعوى وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٤/١٩ هـ تبين عدم مراجعة المدعي أو من ينوب عنه، وبعد الاطلاع

ب

د. ك. ع.

د. ك. ع.

د. ك. ع.



على ملف القضية تبين أن المدعي وكالة تخلف عن حضور جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٣/٦هـ، والجلسة ١٤٣٢/١٢/١٧هـ، والجلسة ١٤٣٢/٥/٢٠هـ، ولكون العذر عن جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٤/١١هـ غير مقبول لدى الدائرة. فقررت الدائرة شطب القضية للمرة الثانية. وبعد رفعها لهيئة التدقيق بالرياض نظرت في الطلب المحال إليها بتاريخ ١٤٣٣/٦/٣٠هـ، والذي يطلب فيه إعادة المرافعة في القضية، وبعد الاطلاع على ملف القضية قررت هيئة التدقيق مجمعة الموافقة على سماع الدعوى، بموجب قرارها رقم (٣٤٧) لعام ١٤٣٣هـ، وبعد إحالتها للدائرة بتاريخ ١٤٣٣/٩/١٦هـ من إدارة الدعاوي والأحكام برقم (٧/٢٠٥١) لعام ١٤٣٣هـ، أبلغت الدائرة طرفي الدعوى بموعد استفتاح جلسات المرافعة، بموجب خطابها رقم (٧/٦٩٢٢) وتاريخ ١٤٣٣/٩/٢٠هـ، وحددت جلسة يوم الإثنين ١٤٣٣/١١/٨هـ، موعداً لنظرها، وفيها حضر المدعي وكالة، وتبين عدم حضور ممثل المدعى عليها، وقامت الدائرة بتسليم المدعي وكالة نسخة من مذكرة المدعى عليها المؤرخة ١٤٣٣/٢/٢٩هـ، كما أطلعت على ضوابط واشتراطات الترخيص لأجهزة الصراف الآلي، وبطلب جوابه، قرر أن الخطاب الصادر من الأمانة برقم (٦٩٣٥) وتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٩هـ ليس موجه إلى المحكمة الإدارية وإنما موجه إلى المحكمة العامة بسبب الدعوى المنظورة بين المدعي وشركة الراجحي المصرفية، كما قرر أن المدعى عليها لم تقدم بعد الضوابط المتعلقة بالأسواق التجارية السارية وقت الموافقة على المخطط عام ١٤٠٩هـ والتي لا تمنع من إنشاء صرافات آلية في السوق. وفي جلسة يوم الإثنين ١٤٣٤/٢/٤هـ حضر المدعي وكالة، وتبين عدم حضور ممثل المدعى عليها، وبسؤال المدعي وكالة متى تقدم بأول طلب، فقرر بأنه تقدم تقريباً في شهر ربيع ثاني من عام ١٤٢٩هـ. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٤/٣/٢٢هـ طلبت الدائرة من ممثل المدعى عليها تقديم ضوابط واشتراطات إنشاء الصرافات الآلية، والترخيص لها، وشروط تخطيط الأسواق السارية في تاريخ الموافقة على إنشاء السوق، وأفهمته بأن عليه تقديمها في الجلسة القادمة، حيث أنه تم طلب تقديم الضوابط والاشتراطات في أكثر من جلسة، إلا أن ممثل المدعى عليها يعتذر عن ذلك، فاستعد بذلك. وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٤/٥/٥هـ حضر المدعي وكالة، وتبين عدم حضور ممثل المدعى عليها، وبسؤال الحاضر عما لديه، طلب إلغاء قرار أمانة منطقة القصيم السلبي بالامتناع عن الترخيص لموكله بإقامة صرافات آلية بملكه الواقع بأسواق الغد ببيريدة. وفي جلسة يوم

س

س

س

س



الأحد ١٤٣٤/٦/١٨ هـ ، سألت الدائرة ممثل المدعى عليها عما لديه ، قرر أنه لا جديد يقدمه في هذه الجلسة ، ثم حصر المدعي وكالة طلبه بإلغاء قرار أمانة منطقة القصيم السلبي بالامتناع عن الترخيص لموكله بإقامة صرافات آلية بملكه الواقع بأسواق الغد ببيدة ، فيما طلب ممثل المدعى عليها رفض الدعوى . فقررت الدائرة حجز القضية للنطق بالحكم في الجلسة القادمة . وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٤/٧/٢٥ هـ حضر ممثل المدعى عليها ، وتبين عدم حضور المدعي أو من ينوب عنه ، ثم قررت الدائرة مد أجل النطق بالحكم إلى جلسة هذا اليوم لكون أحد أعضاء الدائرة في إجازة ، وفي جلسة هذا اليوم حضر ممثل المدعى عليها دون المدعي ، فأصدرت الدائرة هذا الحكم .

الأسباب

تبين أن المدعي يطعن بقرار الأمانة السلبي بالامتناع عن منحه رخصة صراف آلي على أرضه (مخطط أسواق الغد) ؛ ما ينعد الاختصاص بنظرها للمحاكم الإدارية بديوان المظالم بوصفها هيئة قضاء إداري ؛ استناداً لحكم المادة الثالثة عشرة (١٣/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ ، وتدخل الدعوى في اختصاص الدائرة المكاني ؛ بناءً على قرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (٦٧) لعام ١٤٣٢ هـ ، والنوعي بناءً على قرار معاليه رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢ هـ . وعن قبول الدعوى فإن تصرف المدعي عليها بالامتناع يأخذ وصف الاستمرار وبه تعد الدعوى مقبولة شكلاً . وعن الموضوع ، فإن المدعي عليها تدفع بأن الأرض خططت ، والمدعي يطلب لاحقاً الترخيص بأجهزة الصراف الآلي في الأرصفة الداخلية وممرات السوق ، وبالنظر في اشتراطات الصرافات الآلية بموجب محضر اشتراطات الترخيص بإقامة أجهزة الصرافات الآلية المؤرخ في (٤/٥/١٤٢٨ هـ) فإن الفقرة الرابعة من المحضر تضمنت : (أجهزة الصرافات الآلية (السيارة) التي تقع بالمجمعات التجارية والمباني العامة ١ - لا تقل المسافة بين حد ملكية الأرض وحد المنشأة عن (١٧) م . ٢ - تقديم فكرة للموقع العام موضعاً فيها موقع الصراف وحركة الدخول والخروج وأخذ الموافقة عليها . ٣ - أن يكون موقع جهاز الصرافات بداية حد الملكية للموقع ، ولا يستقطع من رصيف الشارع الرئيسي . ٤ - لا تستقطع المساحة المخصصة للصراف (شاملاً المدخل والمخرج) أي مساحة من الحد الأدنى من مواقف السيارات المطلوبة في المشروع الرئيسي) . ويلاحظ عدم انطباق الشرط الثالث على طلب المدعي حيث إنه يطلب أن يكون الترخيص على أرصفة الشوارع ، وهذا وإن كان ضمن



مخطط الأرض التي يملكها إلا أنه لا يمكن تحويل الرصيف الذي هو أحد مرافق المخطط لينتفع به المارة إلى كونه وسيلة استثمارية، وقرار التخطيط يتضمن إرادة صريحة من المدعي بتنازله للمرافق إلى المصلحة العامة، ولا يجوز له بعد ذلك المطالبة بالاستثمار إعمالاً للقاعدة الفقهية (الساقط لا يعود)، وبما أن امتناع المدعي عليها يعد مشروعاً بذلك لاتفاقه مع أحكام النظام ولوائحه المبينة سلفاً فإنه ليس ثمة ما يلزم الجهة الإدارية باتخاذ قرار الترخيص للمدعي، وإذا انتهى القرار محل الطعن في دعوى الإلغاء، فلا مناص من الحكم بعدم قبول الدعوى لانتهاء المحل، وهذا ما تنتهي إليه الدائرة.

لذا، وبعد المداولة، حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى المقامة من / إبراهيم بن موسى الزويد ضد / أمانة منطقة القصيم المقيدة برقم ٧/٢٠٥١/ق لعام ١٤٣٣هـ؛ لما هو موضح بالأسباب، والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين الدائرة

سـ

عـ

عـ

عـ

يوسف بن محمد العويّد

ماجد بن عبدالله المشوح

صالح بن علي الفوزان

أحمد بن عبد الرحمن اللاحم



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|------------------------|--------------------|----------------------|--------------|
| ١١/٢٦ ق/ لعام ١٤٣٢ هـ | ١١/١/د/٦١ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٩٩٢ لعام ١٤٣٤ هـ | ٥٦١٩ ق/ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/١٢/١ هـ |
| <p>دعوى - انتفاء القرار الإداري - تعريف القرار الإداري - محضر إثبات حادث .</p> <p>مطالبة المدعي إلغاء المحضر المؤرخ في ١٦/٤/١٤٣٢ هـ المعد من مندوب المحافظة و مندوب المرور و مندوب البلدية بشأن إثبات سقوطه في حفرة تابعة لمؤسسة خاصة - عدم قيام الجهة المدعى عليها بإعداد المحضر المشار إليه بإرادتها المنفردة بقصد إحداث أثر نظامي و إنما تم إعداده لغرض إثبات واقع المكان الذي وقع فيه الحادث و لذلك فهو لا يعدو أن يكون عملاً مادياً و لا يمكن اعتباره قراراً إدارياً مما ينتفي معه وجود محل لهذه الدعوى - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



الدائرة الإدارية الأولى (٨٣/٨/١٠٠٠/١/٤)

حكم رقم ٦١/د/١/١/١١ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٢٦/١١/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من / حسن بن يحيى بن أحمد زكري . (رقم السجل المدني ١٠١٧٠٧٨٠٧٠).

ضد / مرور محافظة أبي عريش.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه وبعد :-

ففي يوم الثلاثاء ٩/٨/١٤٣٤هـ وبمقر المحكمة الإدارية بجازان انعقدت الدائرة الإدارية الأولى المشكلة

من :-

القاضي عبد الله بن عبد الله بن رئيساً

القاضي أحمد بن إبراهيم الحمد عضواً

القاضي عبد الله بن أحمد الحمد عضواً

وبحضور عبد العزيز بن سالم المالكي أميناً

ونظرت القضية الإدارية الموضحة بياناتها أعلاه، والمحالة إليها في تاريخ ١٥/٥/١٤٣٢هـ، وقد حضر

أمام الدائرة المدعي أصالة، وممثلو المدعى عليها/ عبد الله بن محمد القحطاني، وخلف بن مدعث الدوسري،

وطارق بن أحمد الشهري، وعبد الله بن سعد مقبل -بموجب خطابات التفويض المرفقة في ملف القضية-

وبعد سماع الدعوى والإجابة ودراسة أوراق القضية والمداولة أصدرت الدائرة الحكم الآتي:

"الوقائع"

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار هذا الحكم في أن المدعي تقدم إلى هذه المحكمة في

تاريخ ١٥/٥/١٤٣٢هـ بصحيفة دعوى ذكر فيها أنه في يوم الثلاثاء ٢٦/٣/١٤٣٢هـ وبينما كان يسير

بسيارته في محافظة أبي عريش تفاجأ بوجود حفريات في وسط الطريق تابعة لإحدى المؤسسات دون أن

لحسن



يكون هناك حواجز أو ردميات أو مطبات، فحاول تفادي هذه الحفرية إلا أنه لم يتمكن من ذلك فسقطت سيارته فيها، ولحققتها أضرار بالغة قدرت بمبلغ يزيد على ستين ألف ريال، وقد قام من باشر الحادث من رجال المرور بإعداد محضر مشترك يبين خلو الطريق من وسائل السلامة، وعند مراجعته مدير شعبة المرور بمحافظة أبي عريش لاستكمال الأوراق لمخاطبة المؤسسة المتسببة في ذلك بين له أنه يتحمل كامل المسؤولية عن الحادث، ولا يحق له المطالبة بشيء بحجة وجود حاجز قبل المشروع بكيلو متر تقريباً، فتقدم بتظلمه إلى محافظ أبي عريش، ومدير الإدارة العامة للمرور بمنطقة جازان، فتمت إحالة تظلماته إلى مرور أبي عريش الذي قام بمخاطبة المحافظة بتشكيل لجنة للوقوف على موقع الحادث، وقد شكلت لجنة في يوم الاثنين ٩/٤/١٤٣٢ هـ من المحافظة والبلدية والمرور ومندوب المؤسسة منفذة المشروع والمدعي، وتم الوقوف على موقع الحادث وقد تغير تماماً. وطلب تعويضه مادياً ومعنوياً عن الأضرار التي أصابته جراء ذلك. وبعد قيد صحيفة الدعوى قضية إدارية بالرقم المشار إليه أعلاه أحيلت إلى هذه الدائرة التي نظرتها على النحو المبين في محاضر ضبط القضية، وبسؤال المدعي عن دعواه أجاب بأن سيارته سقطت في حفرة كانت في أحد شوارع محافظة أبي عريش، فحضرت دورية من دوريات المرور، وقامت بإعداد محضر بالواقعة، ومن ثم قام بإخراج السيارة، وتسجيرها بحالتها الراهنة من الوكالة، ثم ذهب إلى المدعى عليها وطلب منها مخاطبة الشركة المنفذة للمشروع؛ لدفع التعويضات الناشئة عن هذا الحادث، إلا أن المدعى عليها امتنعت عن ذلك، وحصر دعواه في طلب إلزام المدعى عليها بتعويضه معنوياً بمبلغ قدره (٥٠.٠٠٠) خمسون ألف ريال عن الأضرار الناشئة عن امتناع المدعى عليها عن مخاطبة الشركة المنفذة لدفع التعويضات المستحقة له. وقد عقب ممثل المدعى عليها بمذكرة رد طلب فيها رفض الدعوى؛ لأن القضية منظورة أمام المحكمة العامة بجازان. وقد عقب المدعي بأن دعواه المنظورة أمام المحكمة العامة مقامة ضد المؤسسة المتسببة في وقوع الحادث. وقد قدم ممثل المدعى عليها مذكرة أخرى دفع فيها بعدم اختصاص المحكمة الإدارية ولائياً بنظر الدعوى، وأضاف بأن القضية مرفوعة قبل أوانها؛ لأن القضية لازالت قائمة في المرور ولم تحل إلى هيئة



التحقيق والادعاء العام، والمحكمة؛ وذلك لعدم مراجعة المدعي. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٣/٦/١٤٣٤هـ حصر المدعي دعواه في طلب إلغاء المحضر المؤرخ في ١٦/٤/١٤٣٢هـ والمعد من مندوب المحافظة و مندوب المرور ومندوب البلدية، وتمسك بحقه في إقامة دعوى بمطالبة الجهة المدعى عليها بالتعويض وقدم مذكرة ضمنها رده على مذكرة المدعى عليها، وبتسليم ممثل المدعى عليها نسخة منها طلب عدم قبول الدعوى؛ لعدم وضوحها، ثم قرر طرفا الدعوى اكتفائهما بما سبق تقديمه، فقررت الدائرة رفع القضية للدراسة. وفي جلسة هذا اليوم تبين عدم حضور من يمثل المدعى عليها حتى ساعة إعداد هذا المحضر رغم علم ممثلها بموعد هذه الجلسة بموجب توقيعه على محضر الجلسة السابقة، وقد سألت الدائرة المدعي عن دعواه فأجاب بأن سيارته سقطت في حفرة كانت في أحد شوارع محافظة أبي عريش فحضرت دورية من دوريات المرور وقامت بإعداد محضر بالواقعة، ومن ثم قام بإخراج السيارة وتسجيرها بحالتها الراهنة من الوكالة، ثم ذهب إلى المدعى عليها وطلب منها مخاطبة الشركة المنفذة للمشروع؛ لدفع التعويضات الناشئة عن هذا الحادث إلا أن المدعى عليها رفضت ذلك، وأضاف بأنه تم بعد ذلك إعداد محضر في تاريخ ١٦/٤/١٤٣٢هـ من قبل مندوب المحافظة ومندوب المرور ومندوب البلدية، وحصر دعواه في طلب إلغاء هذا المحضر، ثم قرر اكتفائه بذلك، فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة، ثم أصدرت حكمها بحضور طرفي الدعوى تأسيساً على الأسباب الآتية:

الاسباب

لما كان المدعي قد حصر الدعوى في طلب إلغاء المحضر المؤرخ في ١٦/٤/١٤٣٢هـ المعد من مندوب المحافظة ومندوب المرور ومندوب البلدية؛ لذا فإن نظر هذه الدعوى والفصل فيها داخل ضمن الاختصاص الولائي للمحاكم الإدارية طبقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ. ولا ينال من ذلك ما دفع به ممثل المدعى عليها من عدم اختصاص المحاكم الإدارية ولائياً بنظر الدعوى؛ ذلك أن المدعي يطلب إلغاء المحضر، ودعوى الإلغاء

[Handwritten signatures and initials across the bottom of the page]



من اختصاص المحاكم الإدارية طبقاً للمادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم. وأما عن الاختصاص المكاني والنوعي: فإن الدائرة مختصة مكانيًا ونوعياً طبقاً للمادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٥) وتاريخ ١٦/١١/١٤٥٩هـ، وطبقاً لقرارات معالي رئيس الديوان المنظمة للدوائر واختصاصاتها. وأما عن قبول الدعوى: فإنه لما كان القرار الإداري هو: إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها المنفردة الملزمة بها من سلطة بمقتضى الأنظمة واللوائح بقصد إحداث أثر نظامي معين كلما كان ذلك ممكناً وجائزاً نظاماً وكان الباعث عليه تحقيق مصلحة عامة. ولما كانت الجهة المدعى عليها لم تقم بإعداد هذا المحضر ابتداءً بإرادتها المنفردة بقصد إحداث أثر نظامي، وإنما تم إعداده نتيجة حدوث واقعة التصادم؛ لغرض إثبات واقع المكان الذي حصل فيه الحادث، فهو لا يعدو أن يكون عملاً مادياً ولا يمكن اعتباره قراراً إدارياً. وبما أن من الأصول المستقرة في نظر الدعوى وقبولها اشتراط ثبوت وجود محل لها عند إقامتها وحتى الحكم فيها. وبما أنه لا يمكن اعتبار هذا المحضر قراراً إدارياً - كما سبق بيانه - فإن لا يوجد محل لهذه الدعوى، الأمر الذي يتعين معه عدم قبولها، وهو ما تنتهي إليه الدائرة.

فلهذه الأسباب حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى رقم (١١/٢٦/ق لعام ١٤٣٢هـ) المقامة من /حسن بن يحيى بن أحمد زكري، ضد/ مرور محافظة أبي عريش؛ لما هو موضح بالأسباب.
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عبد الله بن سعد السابر

عضو الدائرة

أحمد بن إبراهيم الحمود

عضو الدائرة

عبد الله بن أحمد الحصين

أمين السر

عبد العزيز بن سالم المالكي



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|---------------------|----------------------------|----------------------|--------------|
| ٧/٧٥٥ ق/ لعام ١٤٢٩ هـ | ١٤٣٣/٧/٢/١/٥٨ هـ | ١٤٣٤/٢/٢٩٦ ق/ لعام ١٤٣٤ هـ | ٥١٥٨ ق/ لعام ١٤٣١ هـ | ١٤٣٤/٤/١٣ هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - انتفاء محل القرار الإداري - سلطة المحكمة في تكييف الدعوى - العبرة بالطلبات الختامية للمدعي.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة بإعادة الشوارع المحيطة بعقاره إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها على إثر منح جاره رخصة تسوير - دفعت المدعى عليها بأن موقع المدعي في أرض رملية وغير مخططة - أفاد المدعي أن ما تم في الشارع المجاور له إنما هو من فعل المدعي لا من فعل الأمانة - التكييف الصحيح لطلبات المدعي وفقاً لطلباته الختامية هو إلغاء قرار الجهة السليبي بالامتناع عن إعادة الشوارع المحيطة بعقاره إلى حالتها السابقة و ليس طعناً في قرار إيجابي و هو رخصة التسوير الصادرة لجاره إذ إن مصلحة المدعي لن تتحقق بإلغاء تلك الرخصة؛ لأن إلغائها لا يحقق طلبه بإعادة الشوارع إلى وضعها السابق - الموقع محل النزاع يقع في منطقة رملية مختلفة المناسيب و بين مزارع و ليس في مخطط معتمد ، و جميع الشوارع المحيطة به غير مستقلة ، إضافة إلى أن الجهة لم تحدد أي مناسيب في تلك المنطقة - ما تم للشارع المجاور لأرض المدعي لم يكن بفعل الأمانة و إنما كان بفعل جاره رغم أن الرخصة الممنوحة له نظامية مما يعد امتناع الجهة مشروعاً لأنه ليس عليها ما يلزمها بذلك الأمر الذي ينتفي مه محلها وهو القرار الإداري - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ .</p> <p>المادة الخامسة من نظام البلديات الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (٥/م) و تاريخ ١٣٩٧/٢/٢١ هـ .</p> <p>المواد (١٢٥-١٢٦-١٢٧) من نظام الطرق والمباني الصادر بتاريخ ١٣٦٠/٦/١ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الملك عبدالعزيز آل سعود

نائبه الأمير سلطان

(٠٨٣)

المحكمة الإدارية ببيريدة

الدائرة الإدارية الثانية

حکم رقم ٥٨ / ١ / ٢ / ٧ / ١٤٣٣ هـ
في القضية رقم ٧٥٥ / ٧ / ق لعام ١٤٢٩ هـ
المقامة من / إبراهيم بن علي السعوي وآخرين
ضد / أمانة منطقة القصيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد:
في يوم الثلاثاء ١٤٣٣/٤/٦ هـ، وبمقر المحكمة الإدارية ببيريدة عقدت الدائرة الإدارية الثانية جلستها، المكونة من
القضاة الآتية أسماؤهم:

| | |
|--------|------------------------|
| رئيساً | علي بن محمد الجربوع |
| عضواً | صالح بن علي الفوزان |
| عضواً | فهد بن عبدالله العبيدي |

محضور أمين سر الدائرة / أحمد بن عبدالرحمن اللاحم؛ للنظر في هذه القضية الإدارية، والمعادة من محكمة
الاستئناف الإدارية بمنطقة الرياض بتاريخ ١٧/٢/١٤٣٣ هـ، الحالة للدائرة ابتداءً بتاريخ ٩/٥/١٤٢٩ هـ،
الواردة لهذه المحكمة باستدعاء المدعي أصالةً ووكالةً المقدم بتاريخ ٨/٥/١٤٢٩ هـ، والتي حضر للمرافعة فيها
المدعي أصالةً ووكالةً / إبراهيم بن علي السعوي، ذو السجل المدني رقم (١٠٠٧٨٤٩٢٥٨)، وبموجب الوكالة
رقم (٢٧١٩٣) وتاريخ ٧/٦/١٤٢٩ هـ، والوكالة رقم (٢٥٣٤٦) وتاريخ ٢٧/٥/١٤٢٩ هـ، إثبات كتابة
عدل بريدة الثانية، وعن المدعى عليها ممثلها / عبدالله بن محمد البليهي؛ بموجب خطاب التكليف رقم (٥٠٤٣)
وتاريخ ٢٣/٣/١٤٢٩ هـ؛ وفق بياناتهما المدونة بضبط القضية.

الوقائع

تتلخص وقائع هذه القضية في أن المدعي تقدم إلى هذه المحكمة بلائحة دعوى، تضمنت: أن أمانة منطقة
القصيم منحت المواطن / عبدالعزيز بن محمد الجوعي رخصة تسوير غير نظامية، تفتقر إلى إقرار المناسيب
النظامية التي تتطلبها طبيعة الأرض، وأن المواطن / عبدالعزيز الجوعي حفر الشوارع، وردم بها أرضه؛ مما
جعل الأسوار مهددة بالسقوط، وأنه تظلم للمدعى عليها، فتم تكليف قسم المشاريع بالأمانة بالخروج إلى
الموقع، وتم إعداد تقرير بذلك يبين ارتفاع الشوارع إلى أكثر من عشرة أمتار، ورأوا إيقاف المواطن / عبدالعزيز



الجوعي عن العمل حتى يتم النظر في المناسيب، وإصلاحها، إلا أنه عاود العمل في ١٨/٣/١٤٢٩ هـ، وأضاف أنه تظلم للأمانة ولأمير منطقة القصيم، وخرج أمين المنطقة بنفسه للموقع، ولم يتبين له شيء، وذكر الأمين أن المرجع في هذا النزاع هو القضاء، وختم مذكرته بطلب إلزام الأمانة بإعادة الشوارع إلى وضعها السابق، ومساءلة المتسببين في ذلك. وبإحالة القضية إلى هذه الدائرة، باشرت نظرها وفق ما هو مثبت في ضبط القضية، وأبلغت طرفيها والجهات ذات العلاقة بموعد استفتاح جلسات المرافعة بموجب خطابها رقم (٧/١١٢٧) وتاريخ ١٤/٥/١٤٢٩ هـ، وحددت جلسة يوم الأحد ٢٥/٦/١٤٢٩ هـ أجلاً لنظرها، وفيها حضر طرفا الدعوى، ويسؤال المدعي عن دعواه؟ قرر: أنها وفقاً لما جاء بلائحة دعواه، وتتلخص بطلب إلزام الأمانة بإعادة الشوارع المحيطة بمنزله الكائن شمال شرق العريضي إلى أوضاعها السابقة قبل تعديلها مطلع هذا العام، وتقريباً في شهر صفر، وحصر دعواه بذلك، ويطلب جواب ممثل المدعي عليها، قدم مذكرة ملخصها: أنه تم منح المواطن / عبدالعزيز الجوعي رخصة تسوير، وبعد شروعه بالعمل تقدم المدعي للأمانة بطلب إيقافه عن العمل بدعوى نزول الشارع، فتم إيقاف الجوعي عن العمل، وتم تشكيل لجنة من إدارة الرخص، ورأت تمكين الجوعي من العمل، علماً بأن الموقع في منطقة رملية مختلفة المناسيب، وغير مخططة، وبين مزارع، كما أن المدعي ليس مجاوراً للملك المواطن / عبدالعزيز الجوعي، انتهى فيها إلى طلب رفض الدعوى. تسلم المدعي نسخة منها، ويطلب جوابه، قرر: أن مطالبته بتعديل الشارع وإعادةه إلى وضعة السابق؛ لأنه أثر على سور منزله، وهو معرض للسقوط في أي لحظة، فطلبت الدائرة من ممثل المدعي عليها تقديم الجواب حول دعوى المدعي بإعادة وضع الشارع، فاستعد بجوابه في الجلسة القادمة. وفي جلسة يوم الثلاثاء ٢٥/٨/١٤٢٩ هـ، قدم ممثل الأمانة مذكرة، جاء فيها: أن الدعوى مرفوعة على غير ذي صفة، حيث إن الأمانة لم يكن لها يد في تعديل منسوب الشارع، وإنما أعطت المواطن / عبدالعزيز الجوعي رخصة تسوير، كما أعطت المجاورين له دون تحديد مناسيب، وأن الذي قام بتعديل الشارع محل الدعوى هو المواطن / عبدالعزيز الجوعي، انتهى فيها إلى طلب عدم قبول الدعوى؛ لرفعها على غير ذي صفة، تسلم المدعي نسخة منها، ويطلب جوابه، قرر: أنه سبق أن تقدم بشكوى للأمانة، فأوقفت المواطن / عبدالعزيز الجوعي عن العمل والتسوير بعد ما ظهر لها من التقرير الهندسي والرفع المساحي الذي قام به موظفو البلدية، فطلبت الدائرة من ممثل المدعي عليها تقديم ملف المعاملة كاملاً فاستعد. وفي جلسة يوم الثلاثاء ٦/١١/١٤٢٩ هـ، قدم ممثل المدعي عليها الخطاب رقم (٢١٣٤١)



وتاريخ ١٤٢٩/٩/٦ هـ، مرفقاً به عشرين لفة، وقرر: أنه يطلب إعادته عندما تنتهي الدائرة من نظر القضية. ثم أضاف المدعي أنه يطلب من الدائرة اطلاعه على الملف حتى يقدم مذكرته في الجلسة القادمة، فأفهمته الدائرة بأن له أن يحضر قبل موعد الجلسة القادمة، ويستنسخ منها ما يشاء. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/١/٩ هـ، قدم المدعي مذكرة، تلخصت: بأنه تم إصدار رخصة للمواطن / عبدالعزيز الجوعي مخالفةً للنظام، وعندما تقدمت باعتراض على الأمانة، أوصت إدارة المشاريع بإيقافه عن العمل، ولكنني تفاجأت بتمكينه من العمل، رغم أن رخصته تعتبر لاغية؛ لمخالفتها للأنظمة، ومن هنا يتضح أن البلدية سبب أساس فيما لحق بنا من ضرر، فاجتمعت الأركان الثلاثة: الخطأ والضرر والعلاقة السببية، انتهى فيها إلى طلب رفع الضرر الحاصل عليهم بالطرق الهندسية المعتبرة، تسلم ممثل المدعى عليها نسخة منها، وبطلب جوابه، طلب أجلاً للرد. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/٣/١٣ هـ، ذكر ممثل المدعى عليها أنه لم يتمكن من إعداد جوابه؛ بسبب لبس وقع لديه في تحديد الموعد، وطلب أجلاً جديداً. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/٣/٢١ هـ، قدم ممثل المدعى عليها مذكرة، ملخصها: أن رخصة المواطن / عبدالعزيز الجوعي صدرت بطريقة نظامية من قسم رخص المباني؛ وفق الإجراءات النظامية، أما السماح للجوعي بالعمل بعد الإيقاف، فإن ذلك تم بعد تقدمه بشكوى للأمانة بطلب تمكينه من العمل؛ حسب رخصته النظامية، وتم إعداد تقرير للموقع، وبعد عرضه على وكيل الأمين، رأى تمكينه من العمل، كما أن المدعي قد قام بردم الشارع الغربي المجاور للملكة حوالي متر مما زاد ارتفاع المنسوب، وأن الأمانة أعطت رخصاً لجميع المجاورين دون تحديد المناسيب، أما الضرر الذي حصل للمدعي، فليس هناك خطأ من الأمانة، وعليه إقامة الدعوى على من تسبب بذلك، انتهى فيها إلى طلب رفض الدعوى، تسلم المدعي نسخة منها، وبطلب جوابه طلب أجلاً للرد. فسألت الدائرة ممثل الأمانة عن التقرير الهندسي المرفق بالمعاملة التي قدمها للدائرة، وبيان الجهة التي أصدرته، والتي كلفت المهندس بإعداده، وعن تاريخ إعداده، وما تم بشأنه، فطلب أجلاً لذلك. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣٠/٤/٤ هـ، قدم المدعي مذكرة، ملخصها الآتي: ١- أن رخصة المواطن / عبدالعزيز الجوعي ليست نظامية؛ لعدم دراسة المناسيب التي تعتبر أهم عنصر من عناصر إصدار التراخيص. ٢- أنه ردم سور من ستين؛ خشية سقوط جداره. ٣- أن إعطاء الأمانة رخصاً لجميع المجاورين دون تحديد المناسيب يعتبر تجاوزاً منهم، حيث سيرتب ذلك ضرراً في العاجل والآجل. ٤- أن ممثل الأمانة لم يجب على كثير من الإشكالات التي تم طرحها في المذكرة



السابقة. ٥- أن الفاصل بين أملاكهم وملك الجوعي هو شارع واحد، وقد وضعوا كروكي للموقع حسب أهوائهم. ٦- أن الأمانة هي المسؤولة عن الضرر الواقع بهم، حيث منحت الجوعي رخصة تسوير دون تحديد المناسب، وختم مذكرته بطلب رفع الضرر، تسلم ممثل المدعى عليها نسخة منها، وبطلب جوابه، طلب أجلاً لذلك، ويسأل ممثل المدعى عليها عن التقرير الهندسي المرفق بالمعاملة التي قدمها للدائرة، وطلب تقديم بيانات عنه، قرر: أنه لم يتمكن من ذلك؛ بحجة وجود أصل المعاملة لدى الدائرة، فسلمت الدائرة أصل المعاملة إلى ممثل المدعى عليها لتقديم البيانات المطلوبة منه. وفي جلسة يوم الأربعاء ١٩/٤/١٤٣٠هـ، قدم ممثل المدعى عليها مذكرة، تتلخص في: أنه لا يتم دراسة المناسب إلا عند الحاجة إليها، وليس من شروط الحصول على رخصة التسوير تحديد المناسب، كما أن الذي أمر بإيقاف العمل هو نفسه الذي أمر باستئناف العمل بعد ما تبين له الأمر بعد العرض عليه من رئيس البلدية الفرعية بتقرير معاينة معتمد من ثلاثة، وهم: المراقب، والمراقب الفني، والمساح الذي يوضح بأن سبب فرق المنسوب هو تكوين طبيعة الأرض، أما بالنسبة للرخصة فقد صدرت بطريقة نظامية، وأن هذا الموقع وأمثاله من المحيطين بالمدينة لا يعمل لها مناسب عند طلب رخصة بناء، فالبلدية تراعى المصلحة العامة حينما اتخذت القرار، ولم يكن تمييزاً لأحد، انتهى فيها إلى طلب رفض الدعوى، أرفق بها مستندين، تسلم المدعي نسخة منها، وبطلب جوابه، قرر: أن المدعى عليها لم تجب على ما طلبته الدائرة بخصوص الجهة التي أصدرت التقرير الهندسي، وتاريخ إعداده، وما تم بشأنه، ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها، قرر: أنه مستعد بإحضار جواب وافٍ في الجلسة القادمة. وفي جلسة يوم الثلاثاء ٢٥/٤/١٤٣٠هـ، قدم ممثل المدعى عليها مذكرة، ذكر فيها: أن الجهة التي أصدرت التقرير: هي إدارة المشاريع عن طريق مكتب استشاري، أما الذي كلف المهندس بإعداده: فهو مدير المشاريع وهو الآن ليس على رأس العمل حتى نتمكن من أخذ كامل المعلومات منه، وأما تاريخ إعداده: فهو بين تاريخ ٢٧/٢/١٤٢٩هـ و ٣/٣/١٤٢٩هـ. أما ما تم بشأنه: فقد تم إيقاف جار المدعي عن العمل مؤقتاً، وبعد تظلمه تم تكليف مختصين من إدارة رخص البناء، وقسم المراقبة، وتم إعداد تقرير مفاده تمكين المواطن / عبدالعزيز الجوعي من العمل حسب الترخيص الصادر له؛ لأن فرق المنسوب طبيعة الأرض. أرفق بها أربع مستندات، تسلم المدعي نسخة منها، وبطلب جوابه، طلب أجلاً لذلك. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٦/٦/١٤٣٠هـ، قدم المدعي مذكرة، تتلخص في: أن وضعهم الحالي يدعو إلى تحديد المناسب؛ لوجود الحاجة الملحة لذلك، وكون الذي أمر



بإيقاف العمل هو الذي أمر بتمكين المواطن / عبدالعزيز الجوعي بالعمل بناءً على تقرير صادر من جهة غير مختصة، فهذا لا يقبل منه، ولا يعفيه من المسؤولية، وهل من المصلحة التي يدعيها ممثل الأمانة إلغاء الشوارع، وعمل الكروكيات المخالفة للواقع، والإدلاء بمعلومات غير صحيحة، كما يتساءل عن عدم العمل بالتقرير الصادر من إدارة المشاريع، ومن هي الجهة المختصة إذن؟ انتهى فيها إلى طلب إلزام المدعي عليها برفع الضرر الحاصل عليهم بالطرق الهندسية المعتبرة، تسلم ممثل المدعي عليها نسخة منها، وبطلب جوابه، طلب أجلاً لذلك. وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٣/٨/١٤٣٠هـ، قدم ممثل المدعي عليها مذكرة، لم يخرج مضمونها عن المذكرات السابقة، وأبرز ما جاء فيها: أن الأمانة لازالت متمسكة بموقفها من نظامية وصحة الرخصة الممنوحة للجوعي، وهل يعتبر المدعي المصلحة العامة هي تحقيق رغبته فقط؟ أما ما ذكره المدعي من إلغاء الشوارع، فهذا غير صحيح، حيث إن ملك المدعي يقع على أربعة شوارع، وأقلها عرضاً الشارع الغربي، والذي على امتداده أعطي المواطن / عبدالعزيز الجوعي رخصة تسوير للملك، وطلب رفض الدعوى، تسلم المدعي نسخة منها، وبطلب جوابه، قرر اكتفائه بما سبق، حيث إنه لا جديد فيها يمكن الرد عليه، كما قرر ممثل المدعي عليها الاكتفاء. وفي جلسة يوم الثلاثاء ٤/٢/١٤٣١هـ، طلبت الدائرة من المدعي حصر طلباته في الدعوى، فقرر: أنه يطلب إلزام أمانة منطقة القصيم بإعادة الشوارع المحيطة بعقاره وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها على إثر منح / عبد العزيز بن محمد الجوعي رخصة التسوير رقم (١٤٢٨/٣٢٠) الصادرة بتاريخ ١/٣/١٤٢٨هـ، فعقب ممثل المدعي عليها أن الأمانة لم تقدم بتعديل مناسيب الشوارع، ولا تتدخل في ذلك؛ كون المنطقة غير مخططة، فسألت الدائرة: عن إجراءات ترخيص التسوير هل تتعلق بتحديد مناسيب الشوارع المحيطة؟ فطلب أجلاً للتأكد من ذلك، كما طلبت منه الدائرة تقديم الملف الفني الذي سلمه للدائرة ثم بعد ذلك قام باستلامه من الدائرة. وفي جلسة يوم الثلاثاء ٣٠/٣/١٤٣١هـ، قدم ممثل المدعي عليها الملف الفني الذي قام باستلامه من الدائرة، ثم سألت الدائرة ممثل المدعي عليها عما طلب منه في الجلسة الماضية، فاعتذر عن ذلك، وطلب أجلاً آخر. وفي جلسة يوم السبت ١٥/٦/١٤٣١هـ، قدم ممثل المدعي عليها مذكرة، جاء فيها: أنه بحث بالأقسام المختصة لدى الأمانة عن نظام لتحديد المناسيب، فلم يجد ما يفيد بهذا الخصوص، وأضاف أن ملك المدعي يقع في منطقة رملية تتنوع فيها التضاريس، وليست في مخطط معتمد، وقد تم منح عدد من المواطنين رخص بناء تنطبق عليها الحالة المذكورة، ولم يتقدم أحد بدعوى ضد الأمانة، وطلب رفض

عبد العزيز الجوعي

الحجاء

فهد

ق



الدعوى، تسلم المدعي نسخة منها، وبطلب جوابه، قرر: اكتفائه بما سبق، وحصر المدعي دعواه، طالباً إلزام أمانة منطقة القصيم بإعادة الشوارع المحيطة بعقاره وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها على إثر منح / عبدالعزيز الجوعي رخصة التسوير رقم (١٤٢٨/٣٢٠) وتاريخ ١٤٢٨/٣/١هـ، ثم سألت الدائرة المدعي من الذي قام بتغيير معالم الشوارع؟ فقرر المدعي بأن من قام بتعديل الشوارع هو عبدالعزيز الجوعي وليست الأمانة، فيما طلب ممثل المدعى عليها عدم قبول الدعوى، فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة. ثم أصدرت الدائرة حكمها رقم (٨٤/د/١/٣٤ لعام ١٤٣١هـ) المنتهي إلى (عدم قبول الدعوى المقامة من / إبراهيم بن علي السعوي وآخرين ضد / أمانة منطقة القصيم المقيمة برقم ٧/٧٥٥ ق لعام ١٤٢٩هـ) ويتسلمه أطراف الدعوى، اعترض عليه المدعي، ورفعت القضية لمحكمة الاستئناف التي أصدرت فيها حكمها رقم ٢/١٣٠٧ لعام ١٤٣٢هـ) والمنتهي إلى نقض حكم هذه الدائرة على سند من سبب موضوعي تركز في قولها: (أن الدائرة كيفت الدعوى على أنها طعن في قرار سلبي، في حين أن حقيقة الدعوى طعن في قرار إيجابي وهو رخصة التسوير الصادرة لجار المدعي دون تحديد مناسيب الشوارع، وكان على الدائرة النظر في مدى قبول الدعوى شكلاً على هذا الأساس، وفي حال صحة قبولها النظر فيما إذا كان الترخيص هو الذي مكن صاحبه بحفر الشوارع من عدمه لاستبانة مدى توافر خطأ المدعى عليها). وبإحالة القضية لهذه الدائرة بتاريخ ١٤٣٣/٢/٢٩هـ عقدت لتظرها جلسة هذا اليوم، واطلعت على حكم محكمة الاستئناف الإدارية الدائرة الثانية رقم ٢/١٣٠٧ لعام ١٤٣٢هـ) والمنتهي إلى نقض حكم هذه الدائرة رقم (٨٤/د/١/٣٤ لعام ١٤٣١هـ)، ولم تر موجباً لدعوة الأطراف، فقررت رفع الجلسة للمداولة.

الأسباب

تبين أن المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى إلزام المدعى عليها بإعادة الشوارع المحيطة بعقاره وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها؛ ما ينعقد الاختصاص بنظرها للمحاكم الإدارية بديوان المظالم بوصفها هيئة قضاء إداري؛ استناداً لحكم المادة الثالثة عشرة (١٣/ب) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ، وتدخل الدعوى في اختصاص الدائرة المكاني؛ طبقاً لقرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (٦٧) لعام ١٤٣٢هـ، والنوعي؛ طبقاً لقراري معاليه رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢هـ، وعن قبول الدعوى، فحيث إن المدعي حصر دعواه بجلسة يوم السبت ١٤٣١/٦/١٥هـ بطلب إلزام المدعى عليها بإعادة الشوارع

حضر

الحضور

مجلس

الجلسة



المحيطة بعقاره وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسبيها، والثابت أن المدعى عليها امتنعت عن إعادة الشوارع المحيطة بعقار المدعي وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسبيها على إثر منح / عبد العزيز الجوعي رخصة التسوير رقم (١٤٢٨/٣٢٠) وتاريخ ١٤٢٨/٣/١ هـ، ما يعد في نظره امتناعاً عن إصدار قرار كان من الواجب عليها اتخاذه، وهو ما يعبر عنه بالقرار السلبي، وقد تظلم المدعي من ذلك للمدعى عليها بتاريخ ١٤٢٩/٢/٢٣ هـ، وأحيلت المعاملة إلى مدير إدارة المشاريع، يكشف ذلك الخطاب رقم (٧٢٧/د) وتاريخ ١٤٢٩/٢/٢٧ هـ، ثم أحيلت من مدير إدارة المشاريع إلى رئيس بلدية الديرة، يسند ذلك الخطاب رقم (٨٥) وتاريخ ١٤٢٩/٣/٣ هـ، ثم تقدم إلى هذه المحكمة بتاريخ ١٤٢٩/٥/٨ هـ؛ ما يعني أن دعوى الإلغاء استوفت أوجه قبولها من حيث التظلم للمدعى عليها قبل رفع هذه الدعوى، حيث نصت المادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) وتاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ على أنه: (فيما لم يرد به نص خاص يجب في الدعوى المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الثامنة من نظام ديوان المظالم أن يسبق رفعها إلى الديوان التظلم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال سنين يوماً من تاريخ العلم بهذا القرار، ويتحقق العلم به بإبلاغ ذوي الشأن به، أو بنشره في الجريدة الرسمية إذا تعذر الإبلاغ، وبالنسبة إلى القرارات الصادرة قبل نفاذ هذه اللائحة، فتبدأ المدة المحددة للتظلم فيها من تاريخ نفاذها، وعلى الجهة الإدارية أن تبت في التظلم خلال تسعين يوماً من تاريخ تقديمه، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً، ويعتبر مضي تسعين يوماً على تاريخ تقديم التظلم دون البت فيه بمثابة صدور قرار برفضه)؛ لذا تصبح الدعوى صالحة للنظر في موضوعها. وعن موضوع دعوى الإلغاء، فالمستقر أن الأصل في القرارات الإدارية السلامة والخلو من المطاعن التي تلغيها، وإذا كانت العيوب التي تلحق القرار الإداري منصوص عليها في المادة الثالثة عشرة فقرة (ب) من نظام ديوان المظالم والتي جعلت "مرجع الطعن عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو عيب في السبب، أو مخالفة النظم واللوائح، أو الخطأ في تطبيقها، أو تأويلها، أو إساءة استعمال السلطة" وهو ما يعبر عنه بتجافي المصلحة العامة، وإن الدائرة وهي تراقب مشروعية الامتناع المائل في طلب المدعي لم تجد فيه عيباً من تلك العيوب؛ فالثابت أن البلديات تعمل بموجب نظامها الصادر بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٩٧/٢/٢١ هـ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٠) وتاريخ ١٣٩٧/٢/٦ هـ، وقد نصت المادة الخامسة منه على وظائف البلديات، وفيها: (مع عدم الإخلال بما تقضي به

الحمد لله



الأنظمة من اختصاص عام لبعض الإدارات أو المصالح، تقوم البلدية بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم منطقتها، وإصلاحها، وتجميلها، والمحافظة على الصحة، والراحة، والسلامة العامة، ولها في سبيل ذلك اتخاذ التدابير اللازمة خاصة في النواحي التالية: ١- تنظيم وتنسيق البلدة وفق مخطط تنظيمي مصدق أصولاً من الجهات المختصة. ٢- الترخيص بإقامة الإنشاءات والأبنية وجميع التمديدات العامة والخاصة ومراقبتها. ٣- المحافظة على مظهر ونظافة البلدة، وإنشاء الحدائق والساحات والمتزهات وأماكن السباحة العامة وتنظيمها وإدارتها بطريق مباشر أو غير مباشر ومراقبتها. ٤- وقاية الصحة العامة وردم البرك والمستنقعات ودرء خطر السيول وإنشاء أسوار من الأشجار حول البلدة لحمايتها من الرمال... إلخ)، وبما أن المدعي يطلب إلزام المدعى عليها بإعادة الشوارع المحيطة بعقاره وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها، فالثابت من خلال ما كشفتهُ أوراق الدعوى أن الموقع في منطقة رملية مختلفة المناسيب، وبين مزارع، وليس في مخطط معتمد، إضافةً إلى أن جميع الشوارع المحيطة بالموقع غير مسفلتة، كما أن المدعى عليها تدفع بأنها لم تحدد أي مناسيب في تلك المنطقة حتى رفع هذه الدعوى، وقد منحت جميع المجاورين للمدعي رخص تسوير وبناء بدون تحديد المناسيب، كما أن ما تم للشارع المجاور لأرض المدعي لم يكن بفعل الأمانة، وإنما كان بفعل المواطن / عبدالعزيز الجوعي، حسب ما أفاده ممثل المدعى عليها، وإقرار المدعي بذلك أمام الدائرة في جلسة يوم السبت ١٤٣١/٦/١٥ هـ؛ وعندئذ فامتناع المدعى عليها عن إعادة الشوارع المحيطة بعقار المدعي وموكله إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها امتناع مشروع؛ لأنه ليس عليها ما يلزمها بذلك، وإذ خلت دعوى الإلغاء من القرار الذي هو محلها، فنتهي الدائرة إلى عدم قبول دعوى الإلغاء؛ لعدم وجود محلها. أما ما ذكره المدعي من أن الرخصة الممنوحة لـ عبدالعزيز الجوعي غير نظامية؛ لعدم دراسة المناسيب التي تعتبر أهم عنصر من عناصر إصدار التراخيص، وأن الأمانة قامت بتمكين المواطن / عبدالعزيز الجوعي من العمل رغم أن رخصته تعتبر لاغية؛ لمخالفتها للأنظمة؛ بناءً على تقرير صادر من جهة غير مختصة، كما أن إيقاف الجوعي عن العمل هو دليل على عدم نظامية الرخصة، فالثابت أن الإجراءات الخاصة برخص البناء الفقرة الخامسة نصت على الضوابط الخاصة برخص التسوير وهي: (١/٥) - تقديم المستندات الأساسية المطلوبة لمكتب الاستقبال ويحدد موعد لشخص المساح. ٢/٥ - يقوم المالك باستكمال النموذج الخاص ببيانات الموقع، ومن ثم تقدم المخططات النهائية المطلوبة؛ لاستكمال إجراءات إصدار الرخصة). كما أن استمارة طلب رخصة تسوير، لم ينص فيها على تحديد

عبدالله بن محمد

الحجوري

فهد

فهد



المناسب؛ ما يعني أن الرخصة نظامية حسب الإجراءات الخاصة برخص البناء، ونماذج طلب رخص التسوير. أما ما يخص إيقاف المواطن / عبدالعزيز الجوعي عن العمل، فقد نصت المواد (١٢٥/١٢٦/١٢٧) من الفصل الحادي عشر من نظام الطرق والمباني على الآتي: (١٢٥) - كل شخص استحصل على رخصة البناء الموضح أحكامها في مواد هذا النظام في الفصل الرابع منه لا يمكن توقيفه من الاستمرار في البناء المرخص له إلا بقرار من المحكمة الشرعية في قضايا التملك. ١٢٦ - يسوغ للبلدية أن تنظر في الخلاف أو التنازع الذي يقع بين شخص رخص له وبين شخص آخر طلب توقيفه عن البناء فيما إذا كان الخلاف إدارياً ولها أن توقف يد المرخص له مؤقتاً إلى أن يجري التحقيق في الأوضاع التي حصل فيها التخالف والتنازع، فإن أسفر التحقيق عن أن الخلاف إداري فيجري فصله من قبل سلطة المباني بمقتضى المواد المخصوصة من هذا النظام، وحق الاعتراض محفوظ للطرفين المتنازعين لدى المجلس البلدي، ويكون قراره في الموضوع نهائياً وباتاً. ١٢٦ - يجب أن لا تتجاوز مدة التوقيف المؤقت بمقتضى المادة السابقة أكثر من خمسة عشر يوماً وفي حالة تجاوز التحقيق المدة المنوه عنها يطبق في موضوع التنازع المذكور مقتضيات المادة ١٢٥ من هذا النظام)، وحيث إنه تم تكليف المختصين بإدارة رخص البناء، وقسم المراقبة للوقوف على الطبيعة، وإعداد تقرير بذلك؛ بناءً على طلب رئيس بلدية الديرة الفرعية المبنية على شكوى المدعي، وتم إعداد تقرير معاينة بذلك معتمد من ثلاثة، وهم: المراقب، والمراقب الفني، والمساح، وخلصت لجنة المعاينة إلى أن سبب فرق المنسوب هو تكوين طبيعة الأرض، وأن المدعي يبعد عن الجوعي ٢٠م، حيث إنه لا يشترك مع المواطن / عبدالعزيز الجوعي بأي حدود، وإذا رأى المدعي أن عليه ضرراً فعليه التقدم إلى المحكمة العامة، ورأت لجنة المعاينة، ورئيس بلدية الديرة الفرعية تمكين / عبدالعزيز الجوعي من العمل؛ حسب الترخيص الممنوح له، يسند ذلك تقرير المعاينة، المؤرخ ١٤٢٩/٣/١٤هـ، وخطاب رئيس بلدية الديرة الفرعية رقم (٤٢٥٧) وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٤هـ؛ ما يعني أن إيقاف المواطن / عبدالعزيز الجوعي وتمكينه من العمل قد تم وفق الإجراءات النظامية. أما ما ذكرته محكمة الاستئناف من أن الدائرة كيفت الدعوى على أنها طعن في قرار سلبي في حين أن حقيقة الدعوى طعن في قرار إيجابي وهو رخصة التسوير الصادرة لجار المدعي دون تحديد مناسب الشوارع، وكان على الدائرة النظر في مدى قبول الدعوى شكلاً على هذا الأساس، فيجاب: بأن العبرة بما حصر المدعي به دعواه، وقد حصرها بجلسة يوم السبت ١٤٣١/٦/١٥هـ بطلب إلزام المدعى عليها بإعادة الشوارع المحيطة بعقاره وموكليه إلى حالتها السابقة قبل تعديل مناسيبها، كما



أنه على فرض تكيف الدعوى بأنها طعن في قرار إيجابي وهو رخصة التسيير الصادرة لجار المدعي ، فإن هدف المدعي من رفع الدعوى ومصلحته في ذلك لن تتحقق حتى لو صدر حكم بإلغاء الرخصة الخاصة بجاره ؛ حيث إن إلغاء الرخصة لا يحقق طلب المدعي بإعادة الشوارع إلى وضعها السابق ؛ لأن الرخصة محل الطعن لم تحدد فيها المناسيب ، كما أن المدعى عليها دفعت بأنها لم تمنح أحداً من مجاوري المدعي في تلك المنطقة رخصة محددة المناسيب ، إضافة إلى أن المدعي لم يقدم ما يثبت منح أحد المجاورين له رخصة محددة المناسيب ، كما أنه لم يقدم الرخصة الممنوحة له وموكليه ؛ ما يدل على أنها غير محددة المناسيب ، كما أن الإجراءات الخاصة برخص البناء - الفقرة الخامسة الضوابط الخاصة برخص التسيير - واستمارة طلب رخصة تسيير ، لم ينص فيها على تحديد المناسيب ، مما يتبين معه أن غاية طعن المدعى إعادة المناسيب لوضعها السابق ، وليس طعناً على قرار رخصة جاره ، فقد يأتي جار آخر ويصدر له رخصة بمثل رخصة الجوعي ، والمشكلة الأساس لا تزال قائمة ؛ ما يدل على أن حقيقة الطلب يتعلق بقرار الامتناع عن تعديل المناسيب وليس رخصة بذاتها ؛ ما تنتهي معه الدائرة إلى عدم عدولها عما انتهى إليه حكمها السابق ، وتصدر حكمها المختوم أدناه.

لذا ، وبعد المداولة ، حكمت الدائرة : بعدم قبول الدعوى المقامة من / إبراهيم بن علي السعوي وآخرين ضد / أمانة منطقة القصيم المقيمة برقم ٧٥٥/٧/ق لعام ١٤٢٩ هـ ؛ لما هو موضح بالأسباب ، والله الموفق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

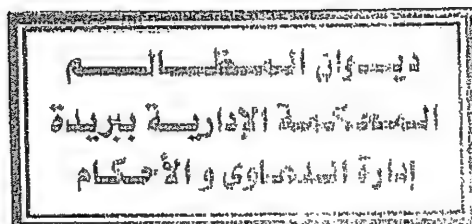
أمين الدائرة

علي بن محمد الجربوع

صالح بن علي الفوزان

فهد بن عبدالله العبيدي

أحمد بن عبدالرحمن اللاحم





تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|------------------------|----------------------|--------------------|--------------|
| ٢/٦٥٧٤/ق لعام ١٤٣٢ هـ | ٢/١١/د/٩١ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٩٧٢/س لعام ١٤٣٤ هـ | ٩١٨/س لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٩/٢١ هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرطي الصفة و المصلحة - ارتباط الصفة بالمصلحة في إلغاء القرارات الإدارية - المصلحة مرتبطة بتأثير القرار على المركز النظامي.</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة بمنح مستأجر عقاره ترخيص مدرسة أهلية عليه - استقرار الفقه و القضاء على أن صفة المدعي في المنازعة الإدارية تدور وجوداً وعدمياً مع مصلحته في الدعوى فإذا ما ثبتت له مصلحة في إلغاء القرار الإداري ثبتت له الصفة التي تخوله رفع الدعوى ، وأن المصلحة ترتبط بتأثير القرار على المركز النظامي للمدعي - الترخيص هو إذن من الجهة الإدارية بممارسة النشاط المرخص فيه ولا يفهم بحال أنه تمليك منفعة الموقع للمرخص له أو الإذن له بالاستبداد به إذ إن هذا الحق موقوف للمالك - لا وجه للاحتجاج بالترخيص على إبقاء العين تحت يد المرخص له حيث إن العلاقة الوحيدة التي تربط المرخص له بالموقع المرخص عليه هو عقد الإيجار المبرم بينه وبين المالك - لا يسوغ تحميل جهة الإدارة إخلال المستأجر بالعقد المدني دون الالتجاء إلى الجهات المعنية - كما أن الترخيص يكون لشخص المرخص له لا للموقع ما تكون معه صلاحية الترخيص مستمرة للمستأجر ما يعني أنه له الانتقال إلى موقع آخر بذات الترخيص كما هو منظم في: "لائحة تنظيم المدارس الأهلية" ما يعني: انقطاع أثر قرار الترخيص عن المدعي و انعدام مصلحته في طلب إلغائه - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| لائحة تنظيم المدارس الأهلية | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم

المحكمة الإدارية بجدة

الدائرة الإدارية الأولى/٤

الحكم رقم ٩١/د/١/٢٠١٤م لعام ١٤٣٤هـ، في الدعوى الإدارية رقم ٢/٦٥٧٤/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من / عمر بن سعيد بن سالم باعجاجة، ضد / إدارة التربية والتعليم بمحافظة جدة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

ففي يوم الأربعاء ١٤٣٤/٦/٢١هـ، انعقدت الدائرة الإدارية الأولى، بمقر المحكمة الإدارية بجدة، المشكلة من:

| | | |
|----------|------------------------------|-------------|
| القاضي / | محمد بن أحمد الصبان | رئيساً |
| القاضي / | عبد الرحمن بن سليمان المنيعي | عضواً |
| القاضي / | ناصر بن حمد الأزيبي | عضواً |
| ويحضر / | محمد بن مشعل العتيبي | أميناً للسر |

لننظر في صحيفة الدعوى المحالة إليها ابتداءً في ١٢/١١/١٤٣٢هـ، والمعادة إلى من الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بجدة في ١٤٣٤/٢/٢٠هـ، المرفوعة من المدعي وكالة/ معيض بن مغير بن عبدالله آل دايل الميموني، بموجب الوكالة الصادرة عن كتابة العدل الثانية بشمال جدة رقم (٨٥٧٧٨) في ٩/١٠/١٤٣٢هـ، الحاضر فيها عن المدعى عليها ممثلها/ ياسر بن عوضه عسيري، بموجب كتاب المشرف على الإدارة القانونية بوزارة التربية والتعليم رقم (٤٦٣/٣٥/ت) في ١٨/٦/١٤٣٤هـ، وبعد الاطلاع على كافة الاوراق وسماع المرافعة، وبعد الدارسة والمداولة، أصدرت بشأنها حكمها الآتي:

(المحكمة)

حيث إن واقعات الدعوى تثبت حصولاً بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها، أن المدعي وكالة تقدم بصحيفة دعوى للمحكمة الإدارية بجدة في ١٢/١١/١٤٣٢هـ طالباً بالحكم بإلغاء الترخيص الممنوح من المدعى عليها لمستأجر عقار موكبه. وذكر شراحاً لأسانيد دعواه أن إدارة التربية والتعليم قامت بتجديد الترخيص لصاحب مدرسة أهلية تتخذ من عقار موكله مقراً لها بالرغم من انتهاء عقد إيجاره، ما ألحق بموكله خسائر فادحة.

وفي جلسة يوم الأحد ١٤٣٢/١٢/٢٤هـ حضر المدعي وكالة وأكد على طلبه في الدعوى، فأصدرت الدائرة حكمها المرقوم

(١٤٣٢/٢/١/٤٤٠هـ) القاضي ب: عدم قبول الدعوى؛ لانتفاء صفة المدعي فيها.



المملكة العربية السعودية ديوان المظالم

وباعتراض ذوي الشأن على حكم الدائرة تم رفع أوراق القضية إلى الدائرة الأولى بمحكمة الاستئناف الإدارية بجدة، والتي أصدرت فيها حكمها المرقوم (٢/٧٢٢) لعام ١٤٣٣ هـ، القاضي بنقض حكم هذه الدائرة؛ لثبوت المصلحة للمدعي في الطعن على القرار - محل الدعوى -، تأسيساً على أن "الترخيص صادرٌ على عقار مملوك له".

وبإعادة القضية للدائرة عقدت لها عدة جلسات تم فتح باب المرافعة فيها. أكد المدعي وكالة خلالها أن المستأجر ما زال واضحاً يده على العقار. ويسأله عن: سبق تقدمه لأي جهة نظامية بطلب إخلاء المستأجر لعقاره؟ أجاب: بالنفي.

وفي جلسة يوم الثلاثاء ١٤٣٤/٥/٧ هـ قدم المدعي وكالة كتاب مدير إدارة الدفاع المدني بمحافظة جدة رقم (٥٩٦٧) في ١٤٣٣/٤/٧ هـ، والموجه للمدعي عليها للإفادة بعدم صلاحية المبنى - محل الترخيص - لاستخدامه كمنشأة مدرسية.

فيما قدم ممثل المدعى عليها مذكرة جوابية تضمنت: أن تجديد الترخيص للمستأجر كان قبل انتهاء عقد الإيجار، وقبل انتقال العقار لمالك المدعي. وانتهى إلى طلب الحكم بعدم قبول الدعوى في شكلها، ورفضها موضوعاً.

وفي يوم ١٤٣٤/٦/١٣ هـ ورد للدائرة جواب المدعي وكالة عن مذكرة المدعى عليها وقد تضمن أن المدعى عليها قد أخطأت بمنح المستأجر ترخيصاً يزيد في مدته عن مدة العقد الساري.

وفي جلسة هذا اليوم ختم طرفا النزاع أقوالهما، وطلبا الفصل في الدعوى، فرفعت الجلسة للمداولة، ثم أصدرت الدائرة هذا الحكم علناً مبنياً على التالي من:

(الأسباب)

بما أن المدعي يهدف من إثارة الخصومة الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها بمنح مُستأجر عقاره ترخيص مدرسة أهلية، فإن المحكمة الإدارية تبسط ولايتها على الدعوى؛ لاندراجها في عموم ما نص عليه نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ في مادته الـ (١٣/ب).

وبما أن الصفة شرط لقبول الدعوى والاستمرار في موضوعها، بأن تثبت لمن يدعي لنفسه حقاً أو مركزاً نظامياً. وحيث إن الفقه والقضاء قد استقرا على أن صفة المدعي في المنازعة الإدارية - تدور وجوداً وعدماً مع مصلحته في الدعوى، فإذا ما ثبت له مصلحة في إلغاء القرار الإداري ثبتت له الصفة التي تُخوله رفع الدعوى، وإلا فإن عدم قبولها منه أولى.

ويتطبيق ذلك على واقعات الدعوى المتضمنة طعن المدعي على قرار المدعى عليها بتجديد الترخيص لمستأجر عقاره مدة تزيد عن مدة سريان العقد. بدعوى مخالفة المدعى عليها للنظام، بتجديد الترخيص دون التحقق من حق المُرخّص له بالانتفاع

بالعقار. الأمر الذي دفع المستأجر إلى رفض الإخلاء، بحجة ترخيصه من المدعى عليها على الموقع.



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

وبما أنه قد تقرر أن صفة المدعي ترتبط بمصلحته من إلغاء القرار، وعليه فقد كان لزاماً أن يكون مؤثراً بمركز نظامي له، أو أن يمس حقه. ولما كان مستند المدعي في الصفة أن القرار قد أتى على ملكه، وادعى منعه من الانتفاع به. الأمر الذي يلزم تحقيق أثر القرار وحقيقته.

وحيث إن حقيقة الترخيص هو إذن الإدارة بممارسة النشاط المرخص فيه، وموافقتها على الاشتراطات العامة -ومنها الموقع-، حيث ينحصر دورها في التحقق من مناسبة الموقع لممارسة النشاط المرخص فيه، لذا فإنه لا يمكن أن يفهم -بحال- أن الترخيص تملك متفعة الموقع للمرخص له، أو الإذن له بالاستبداد بها. إذ أن هذا الحق موقوف للمالك.

على فرض خطأ الإدارة بمنح الترخيص، فإنها لا تصح دعوى المدعي بتأثير القرار على حقه، بمنعه من الانتفاع بعقاره، إذ لا وجه للاحتجاج بالترخيص على إبقاء العين تحت يد المرخص له، حيث إن العلاقة الوحيدة التي تربط المرخص له بالموقع المرخص عليه هو عقد الإيجار المبرم بينه وبين المالك.

ومن ثم فإن المدعي يسعى بدعواه إلى تحميل جهة الإدارة إخلال المستأجر بالعقد المدني، دون الالتجاء بدوره إلى الجهات المعنية بنظر تلك العقود، وطلب إلزام المستأجر بالإخلاء.

وحيث إنه بناءً على ما سبق يتضح انقطاع أثر القرار عن المدعي، فلا يصح له الاحتجاج بالترخيص في منعه من التصرف بملكه، ومن ثم فإن مصلحته بإلغاء القرار منعدمة.

وتشير الدائرة لما انتهى له حكم محكمة الاستئناف الموقرة، من أن الترخيص صادر على عقار مملوك للمدعي، ومن ثم فإن له مصلحة ظاهرة في إلغاء القرار. وتجمل الرد عليه بالآتي:

أولاً: ما أشارت له الدائرة في معرض تسبيبها، من أن المصلحة ترتبط بتأثير القرار على المركز النظامي، أو الحق. فلا يصح -البتة- الاستدلال: بارتباط الترخيص بملك المدعي، على تأثيره على مركزه النظامي أو حقه المشروع، إذا ما ثبت أن ترخيص الإدارة لا يعطي المرخص له حق الانتفاع بالموقع المرخص عليه، ولا يمنع المالك من طلب إخلاء الموقع في حال أخل المستأجر بالعقد المبرم بينهما، أو أراد الفسخ.

ثانياً: أن الترخيص حسب "لائحة تنظيم المدارس الأهلية" صادر لـ: شخص المرخص له، ومرتب به، لا بالموقع، حيث إن اللائحة تتطلب لصدور الترخيص توافر شروط خاصة في شخص المرخص له، وفي حال فقده لأحد تلك الشروط فإن عليه نقل حق الترخيص لشخص آخر، وفي حال وفاته فإن على ورثته تعيين أحدهم أو من ينوب عنهم على أن يكون مستوف للشروط.

(Signatures and stamps)



المملكة العربية السعودية وزارة التعليم

وجه ذلك كله أن "لائحة تنظيم المدارس الأهلية" علقت أحكام الترخيص على شخص المرخص له، من المنح، إلى التنازل والعجز، وحتى الوفاة، ولم تتطرق للموقع بما يجاوز ضمان مناسبه لممارسة النشاط المرخص فيه، بل إن للمرخص له تغيير الموقع.

ومن ثم فإنه لا وجه لإلغاء ترخيص متعلق بشخص المرخص له لعلته تتعلق بالموقع، مع إمكان إجباره على الإخلاء، ونقل ترخيصه لموقع آخر. ما تخلص معه الدائرة إلى الإصرار على حكمها السابق.
(لذلك كله حكمت الدائرة)

بعدم قبول الدعوى.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة/القاضي

محمد بن أحمد الصبان

القاضي

عبد الرحمن بن سليمان المنيعي

القاضي

ناصر بن حمد الأزيبي

أمين السر

محمد بن مشعل العتيبي

المنيعي

حكم نهائي واجب التنفيذ

إدارة التعليم العالي والأحكام

رئيس قسم تسليم الأحكام

المؤلف المختص

حرفي ٨/١٠/١٤٣٤هـ

١٢١



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|---------------------------|----------------------|---------------------|--------------|
| ١٨٩٤/٤/ق لعام ١٤٢٩ هـ | ١٥٥/د/١/١٤/ق لعام ١٤٣٣ هـ | ٢/١٣٧/ق لعام ١٤٣٤ هـ | ٦٠٩٧/ق لعام ١٤٣٢ هـ | ١٤٣٤/٢/٢٥ هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط المصلحة - يجب أن تكون المصلحة معتبرة شرعاً ونظاماً ميعاد رفع الدعوى - قوة الأمر المقضي.</p> <p>مطالبة المدعيان بالوكالة عن شيخ و نواب قبيلة (...) بإلغاء قرار الجهة بتأجير موقع لأحد المواطنين لإنشاء مزرعة دواجن في وادي السليل - الدعوى في حقيقتها دعوى قبيلة إذ إن المدعين لا يدعون في حق خاص أو مصلحة خاصة ، الأمر الذي تكون معه الدعوى غير مقبولة لفقد شرط المصلحة إذ لا مصلحة محمية معتبرة شرعاً يسعون إليها ، كما أنه لا مفسدة معتبرة شرعاً يخشى وقوعها ، كما أنهما لم يتقيدا بالمدد النظامية لدعوى الإلغاء - ما تكون معه الدعوى غير مقبولة شكلاً - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة الثالثة من قواعد المرافعات و الاجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ.</p> <p>الأمر السامي رقم ٣٥٨/م و تاريخ ١٤١٨/٩/٣ هـ .</p> <p>قراري مجلس القضاء الأعلى رقم ٥/٢٩١ و تاريخ ١٤١٦/٦/١ هـ ، و رقم ٥/٦١٩ و تاريخ ١٤١٦/١١/٢٧ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية العربية السورية

مجلس القضاء الأعلى

(٥٨٣)

المحكمة الإدارية بأبها

1

٣/١/١٨

حكم رقم ١٥٥/د/١/٤ لعام ١٤٣٣هـ

في القضية رقم ١٨٩٤/٤/ق لعام ١٤٢٩هـ

المقامة من / أهالي قبيلة بني بجاد .

ضد / الزراعة بمنطقة عسير .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد :

ففي هذا اليوم الاثنين الموافق ١٤/١١/١٤هـ وبمقر المحكمة الإدارية بأبها ، انعقدت الدائرة الإدارية الأولى بتشكيلها التالي :

| | | |
|--------|--------------------------------|--------------|
| القاضي | معيض بن حسن بن معيض الحربي | رئيساً |
| القاضي | طارق بن عثمان بن سعيد بن عمير | عضواً |
| القاضي | ظافر بن عبدالله بن ظافر الشهري | عضواً |
| وبعض | سعد بن يحيى بن محمد الجروي | أميناً للسرا |

وذلك للنظر في هذه القضية - الموضح بياناتها أعلاه - والمحالة لهذه الدائرة بتاريخ ١٤٣٣/٨/٢هـ وبعد دراسة القضية أصدرت الدائرة هذا الحكم .

الوقائع :

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن كلاً من / محمد بن علي بن سعيد الشهري و / سعيد بن سعد بن عبدالرحمن آل دعيوم الشهري تقدموا للمحكمة الإدارية بأبها بالوكالة عن شيخ ونواب قبيلة بني بجاد ، وذلك بلائحة دعوى ضد فرع وزارة الزراعة بخميس مشيط إلى رئيس المحكمة الإدارية بأبها والمتضمنة أن المدعين وهم أهالي قبيلة بني بجاد من شأن قد صدر بحقهم مع قبيلة كهد م . شه ان



صكين شرعيين الأول برقم (٧/١٩) وتاريخ ١٣/١٠/١٣٧٨ هـ والثاني برقم (١) المصادق عليه من هيئة التمييز بتاريخ ١٣٩٤/٣/٢١ هـ والذي يفصل بين نزاعات قبلية بينهم على أراضي في وادي السليل المختصة به قبيلة بني بجاد شهران ووادي الشيق المختصة به قبيلة كود شهران على أن ما تم إحياءه الإحياء الشرعي في الوادين من القبيلتين يتم إجازته ، وما تبقى يعتبر أرضاً بيضاء ممنوعة على القبيلتين ، وأنه قد صدر في نفس الموضوع عدد من الأوامر السامية المؤكدة على ما سبق ، ومنها الأمر السامي رقم (٣٢١٠) في ١٦/٤/١٤٠٢ هـ والأمر السامي رقم (١١٤٤٩) في ١٥/٥/١٤٠٥ هـ المنهي لخلاف آخر حدث عندما منحت قبيلة كود شهران عدد (٤٨٠) قطع زراعية في وادي الشيق ، فمُنحت قبيلة بني بجاد شهران عدد (٤٨٠) قطعة أرض في وادي السليل بعد شكاوى ومنازعات ، وقد نصت الأوامر السامية على منع المنح فيما تبقى من أراضي في وادي السليل ووادي الشيق درءاً للفتنة ، ثم بعد فترة طويلة قامت المدعى عليها بتأجير أحد أفراد قبيلة كود شهران أرضاً لإقامة مشروع دواجن في وادي السليل التابع لقبيلة بني بجاد ، وحيث إن ما قامت به المدعى عليها يعد مخالفة صريحة للأوامر السامية المنظمة لعملية المنح في الوادين .

وجاء باللائحة أنهم تقدموا إلى أمانة منطقة عسير بالشكوى إلا أن المدعى عليها أصدرت قرارها بتاريخ ١٤٢٩/٣/٢١ هـ حيث أكدت فيه على تمسكها بقرارها الأول الصادر بتأجير الأرض ، وختم المدعيان بالوكالة دعواهما بطلب إلغاء القرار الصادر من المدعى عليها بتأجير أحد أفراد قبيلة كود شهران في الأرض الواقعة في وادي السليل التابعة لقبيلة بني بجاد شهران .

وبعد قيد هذه اللائحة قضية تم إحالتها للدائرة الإدارية التاسعة عشرة والتي نظرتها بجلسة يوم السبت الموافق ١٤٢٩/٢/٢٢ هـ ، وبسؤال المدعيان عن دعواهما ، أجابا بما لا يخرج في مضمونه عما ورد في لائحة الدعوى ، وبسؤال ممثل المدعى عليها عن الإجابة على الدعوى ؟ قدم مذكرة جاء فيها : أن وزارة الزراعة سارت بموجب النظام في إجراءاتها حيث إن العقد ينص على تأجير أرض فقط ولم ينص على منحها أو تخصيصها للمستأجر ثم إن وزير الزراعة يرى تأجير قطعة أرض أخرى لأحد أفراد قبيلة بني بجاد لإقامة مشروع دواجن كمساهة من القبيلة ، وأن هذه الدعم ، تعتم كدعة لأن



بجاء ، وأفاد المدعي بأن مما يؤكد صحة دعواه ما ورد في خطاب سعادة مدير عام الزراعة بمنطقة عسير رقم ٨٦٥٧ في ١٤٢٥/٧/٨هـ والمبني على خطاب فرع الزراعة بخميس مشيط رقم ٢٣٩٦ في ١٤٢١/١٠/٢٠هـ والموجه لسمو أمير منطقة عسير والذي كان مضمونه رفض مطالبة المدعو / عبدالله بن ناصر بن مسعود من قبيلة بني بجاد بمنحه قطعة أرض زراعية لإقامة مشروع في السليل داخل حدود قبيلته ، وبهذا يتضح أن المدعى عليها تتخذ معيار ازدواجية في التعامل مع القبيلتين فإذا كان الطلب لأحد أفراد قبيلة بني بجاد طبقت الأوامر السامية ، وإذا كان الطلب لقبيلة كود تجاهلت الأوامر السامية .

وفي جلسة ١٤٣٠/٧/٢١هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة أكد فيها على ما سبق وأن أورده بمذكرته السابقة ، وأضاف بأن المدعين وكالة يجب أن يخلصوا فيما وكلوا فيه ، وأنهم قد أضعوا على قبيلتهم فرصة تأجير قطعة مماثلة لأحد أفراد قبيلتهم وختم مذكرته بطلب رفض الدعوى .

وبعد أن ختم طرفا الدعوى أقوالهما وقررا الاكتفاء أصدرت الدائرة الإدارية التاسعة عشرة حكمها رقم ١٩/د/٨٣ لعام ١٤٣١هـ والذي انتهت فيه الدائرة إلى القضاء بإلغاء عقد الإيجار رقم (٥٤٨٢٣) وتاريخ ١٤٢٧/١٠/٨هـ المبرم بين وزارة الزراعة وسعيد بن ذيب آل جلال .

وبعد أن تم تسليم المدعى عليها نسخة من هذا الحكم تقدمت باعتراضها عليه ، فتم عرض الحكم مع كامل أوراق القضية على محكمة الاستئناف الإداري (الدائرة الثانية) والتي أصدرت بشأنه الحكم رقم ٩٦٧/إس/٢ لعام ١٤٣٢هـ والذي انتهت فيه إلى القضاء بنقض حكم الدائرة الإدارية التاسعة عشرة رقم ١٩/د/٨٣ لعام ١٤٣١هـ وإعادة القضية إليها لاتخاذ ما يلزم بشأنها وفقاً لما أوضحتها بأسباب حكمها ، والتي منها أنه يتعين استكمال إحالة هذه القضية إلى الدائرة الإدارية الثامنة عشرة (الأولى حالياً) وفقاً للقرار الذي سبق وأن صدر من الدائرة بهذا الخصوص .

وبعد ورود القضية للدائرة الثانية (الإدارية التاسعة عشرة سابقاً) أصدرت بشأنها القرار رقم ٤/٢/١٧٥ لعام ١٤٣٢هـ والذي انتهت فيه إلى إحالة هذه القضية إلى الدائرة الأولى لنظرها .



وبعد ورود القضية إلى هذه الدائرة نظرتها بجلسة يوم الاثنين الموافق ١٤٣٢/١٢/٢٣ هـ حيث حضر وكيلها شيخ ونواب قبيلة بني بجاد كلاً من / محمد بن علي بن سعيد آل محي الشهراني ، و/ سعيد بن سعد بن عبدالرحمن آل دعيم الشهراني ، كما حضر ممثلاً عن المدعى عليها / سعد بن سعيد بن علي أبو سراح ، وكان المدعي في القضية رقم ١٦٩٧/٤/ق لعام ١٤٢٩ هـ قد تقدم للدائرة بخطابه المؤرخ في ١٤٣٢/١٢/١٦ هـ والذي ضمنه أنه بالإشارة إلى طلبه الإدخال في قضية بني بجاد ضد الزراعة ، فإنه وبما أن هذه القضية مع القضية الأخرى قد أصبحتا جميعاً تحت نظر هذه الدائرة فإنه لم يعد يرغب في الإدخال في هذه الدعوى وسيستمر في حضور الدعوى المقامة منه ضد / إمارة منطقة عسير .

وبهذه الجلسة أوضحت الدائرة لأطراف الدعوى ما صدر بشأن هذه القضية من قبل محكمة الاستئناف الإداري (الدائرة الثانية) ، وبسؤالهم عما لديهم قدم المدعيان بالوكالة مذكرة لا تخرج في مضمونها عما تم تقديمه سلفاً ، وقد أوضح المدعيان بالوكالة أن الدعوى محصورة في طلب إلغاء عقد التأجير الصادر من المدعى عليها لسعيد بن ذيب بن جلال وذلك للأسباب التي تم إيضاحها بالدفع المقدمة سابقاً ، إذ أن الأرض عليها مشاكل قبلية وصدر بشأنها عدد من الأوامر السامية والصكوك الشرعية ، وأضافا بأنهم يعلمون بالمشروع من عام ١٤٢٨ هـ وكانوا يتظلمون منذ ذلك الوقت لوزارة الزراعة ووزارة الداخلية وإمارة منطقة عسير ، وبعدها تقدموا بهذه الدعوى ، أما ممثل المدعى عليها فقد قرر الاكتفاء بما سبق وأن قدمته المدعى عليها من دفع .

وبجلسة هذا اليوم حضر طرفا الدعوى وأوضح المدعيان بالوكالة أنهما أقاما هذه الدعوى بالوكالة عن شيخ قبيلة بني بجاد / تركي بن هشبيل ونواب القبيلة ، وبعد ذلك ختم طرفا الدعوى أقوالهم ومن ثم أصدرت الدائرة بجلسة يوم الاثنين الموافق ١٤٣٣/١/٢٤ هـ حكمها رقم ١٢/د/١/٤ لعام ١٤٣٣ هـ والذي انتهت فيه إلى القضاء بعدم قبول الدعوى المقامة من / محمد بن علي بن سعيد آل محي الشهراني وسعيد بن عبدالرحمن آل دعيم الشهراني بالوكالة عن قبيلة بني بجاد ، ضد /



وبعد أن تم عرض هذا الحكم على محكمة الاستئناف الإداري (الدائرة الثانية) أصدرت بشأنه حكمها رقم ٢/٤١٥ لعام ١٤٣٣ هـ والذي انتهت فيه الدائرة الموقرة إلى نقض حكم هذه الدائرة وإعادة القضية إليها لمعاودة نظرها وفقاً للأسباب التي أوضحتها دائرة محكمة الاستئناف (الثانية) بحكمها .

وبعد ورود القضية للدائرة نظرتها بجلسته يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/٨/٢٥ هـ وقد حضرها أطراف الدعوى ، وقد أفهمتهم الدائرة بما آل إليه حكمها السابق وقدم المدعون بعض المستندات المتعلقة بموضوع الدعوى تم تسليم ممثل المدعى عليها نسخة منها للإفادة في الجلسة القادمة هل تم نقل المشروع الخاص بسعيد بن ذيب بن جلال محل الدعوى أم لا ؟ فاستعد بذلك وبناءً عليه قررت الدائرة تحديد جلسة يوم الأحد الموافق ١٤٣٣/١١/١٤ هـ .

وفي الموعد المحدد حضر المدعيان أصالة ووكالة وتبين تخلف ممثل المدعى عليها وقد ورد للدائرة مذكرة المدعى عليها برقم ٤٢٥٨٨٠ وتاريخ ١٤٣٣/١١/١٣ هـ وجاء فيها أن الوزارة ستترث في منحه موقع بديل لموقعه الحالي المؤجر عليه حتى يصدر حكم نهائي في القضية ، فإن صدر الحكم بتمكينه من العمل في موقعه الحالي اعتبر الموضوع منتهياً بذلك ، وإن صدر خلاف ذلك ستنظر الوزارة في تعويضه بموقع آخر ينقل إليه ، وبعد أن سلمت نسخة من هذه المذكرة للمدعين قررا الاكتفاء بما سبق تقديمه ، وبناءً عليه قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة والتأمل تمهيداً للفصل فيها .

الأسباب :

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة ، وحيث أقام المدعيان هذه الدعوى بالوكالة عن شيخ ونواب قبيلة بني بجاد ، والتي يتظلمون فيها من قيام المدعى عليها بإصدار قرارها بالتأجير على المواطن / سعيد بن ذيب آل جلال موقعاً لإنشاء مزرعة دواجن في وادي السليل مطالبين بإلغاء هذا القرار وبالتالي فإن هذه الدعوى من دعاوى الطعن في القرارات الإدارية التي تختص محاكم ديوان المظالم بنظرها طبقاً لنص المادة (١٣/ب) من نظام الديوان .



وأما ما يتعلق بقبول الدعوى فحيث إن الثابت أن المدعين بالوكالة قد أقاما هذه الدعوى والتي هي في حقيقتها دعوى قبلية إذ لا يدعون في حق خاص أو مصلحة خاصة ، الأمر الذي تكون معه هذه الدعوى غير مقبولة لفقد شرط المصلحة ، إذ لا مصلحة محمية معتبرة شرعاً يسعى المدعيان بالوكالة لتحقيقها ، كما أنه لا مفسدة معتبرة شرعاً يخشى وقوعها ، الأمر الذي يلزم منه القضاء بعدم قبول هذه الدعوى ، وذلك لكون المدعيان بالوكالة لا يدعون في هذه الدعوى بملك خاص ولا حق معتبر شرعاً تم الاعتداء عليه ، بل غاية ما يذكرونه دعوى قبلية لا يصح سماعها ولا إحياؤها إذ هي في حقيقتها شعار من شعارات الجاهلية ، وصورة من صور عدم احترام صاحب الولاية الذي تمثله الجهات والإدارات الحكومية .

كما أنه ومن حيث الإجراءات الشكلية للدعوى فإن المدعيان بالوكالة يتظلمون من القرار الذي اتخذته المدعى عليها بتأجير المواطن / سعيد بن ذيب آل جلال قطعة أرض زراعية لإقامة مشروع لتربية الدواجن ، وحيث إن طعنهم هذا هو طعن في قرار إيجابي ، وقد أوضح المدعيان بالوكالة أنهما قد علما به في عام ١٤٢٨ هـ وأنهما من ذلك التاريخ يتظلمون للمدعى عليها وللإمارة ووزارة الداخلية ، بينما لم يقيما هذه الدعوى إلا بتاريخ ٢٢/١٠/١٤٢٩ هـ الأمر الذي تكون معه هذه الدعوى غير مقبولة شكلاً وذلك لعدم سير المدعيين بالوكالة فيها وفقاً للمدد والآجال المنصوص عليها بالمادة الثالثة من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم ، وفضلاً عن ذلك كله فإن ما انتهت إليه الدائرة من عدم قبول هذه الدعوى لفقد شرط المصلحة يأتي موافقاً لما تضمنه الصك الشرعي الصادر من اللجنة القضائية التي فصلت في النزاع بين قبيلة كود وجماد من شهران والمصدق من هيئة التمييز ، والذي تضمن من ضمن ما حكم به أصحاب الفضيلة ناظري الدعوى ما نصه : " أولاً : حكمنا بصرف النظر عن دعوى وكيلى بني جماد ضد الأفراد المدعى عليهم من قبيلة كود في وادي الشيق ، ثانياً : حكمنا بصرف النظر عن دعوى وكلاء قبيلة كود عن كل فرد من المدعى عليهم من بني جماد في الأودية المذكورة أعلاه ... لكون دعوى الجميع ضد بعضهم البعض دعوى قبلية والوراثة فيها متساقطة والمدعى فيه مما لا يملك ، الحق في الخاصة لسفها دعوى ،



رابعاً : حكمنا بعدم سماع أي دعوى من الطرفين ضد الآخر في الأودية المذكورة ، ومن تقدم بدعوى في هذا الصدد فإن واجب الدولة أن تأخذ على يديه ، كما حكمنا باشتراك الجميع من المتنازعين وغيرهم من سائر الناس في الفلوات الواقعة بين الأودية المذكورة في الماء والكلاء والخطب ... إلخ " وقد ضمن أصحاب الفضيلة الصك أن محل الحكم أرض بيضاء عائد أمرها لولي الأمر .

وحيث إن ما انتهى إليه أصحاب الفضيلة ناظري النزاع بين قبيلتي كود وبجاد من شهران ينص صراحة على عدم جواز معارضة أي من القبيلتين للآخر وأن من تقدم بدعوى أو معارضة فإن الواجب على الدولة أن تأخذ على يديه ، ولهذا فإن إقامة هذه الدعوى قد جاء مخالفاً لما نص عليه الحكم الشرعي من عدم جواز سماع دعوى أي من الطرفين ضد الآخر في الأودية محل النزاع ، كما أن سماع المعارضة القبلية في أي تصرف تتخذه الجهات الحكومية يخالف ما نص عليه الأمر السامي رقم ٣٥٨/م وتاريخ ١٤١٨/٩/٣ هـ المتضمن الموافقة على ما جاء بقراري مجلس القضاء الأعلى رقم ٥/٢٩١ وتاريخ ١٤١٦/٦/١ هـ ورقم ٥/٦١٩ وتاريخ ١٤١٦/١١/٢٧ هـ من أن عدم جواز تخصيص قبيلة ونحوها بأرض تخصها دون سواها هو المتفق مع ما تقتضيه مصلحة الأمة والدولة ، وهو المتعين الآن وأن ما سلكته الدولة من توزيع مهام الصلاحيات المتعلقة بالأراضي المنفكة عن الحقوق الفردية هو المصلحة فالزراعة لها أمر الأراضي الزراعية والبلديات منوط بما أراضي المدن والقرى ، وأما الكيانات القبلية أو الإقليمية التي يكون لها الموافقة أو الاعتراض على شيء من الأرض فلا يسوغ ولا هو المتفق مع مصلحة الأمة وكيان الدولة ، ويتعين منع كل ما من شأنه إيجاد العصبيات والنعرات القبلية أو الإقليمية .

وأما ما جاء بحكم محكمة الاستئناف الإدارية (الدائرة الثانية) رقم ٢/٤١٥ لعام ١٤٣٢ هـ من أن المتعين على الدائرة بحث دعوى المدعين من واقع طلباتهم لا أن تنظرها بناءً على ما سبق صدوره من عدم سماع دعوى أي من القبيلتين ضد أخرى ، فإنه ومع أن ما صدر من المحكمة الشرعية التي فصلت في النزاع الحاصل بين القبيلتين بعدم جواز سماع دعوى أي من القبيلتين ضد الأخرى وأن الواجب الأخذ على يد من يتقدم بدعوى في هذا الخصوص — كما هو حال المدعين أصالة ووكالة



في هذه الدعوى — فإن هذا الحكم الشرعي حجة فيما انتهى إليه ملزم للأخذ به كما أنه واجب الاحترام والاعتبار باكتسابه الصفة القطعية ، ومع ذلك فإن الدائرة لم تنظر الدعوى بناءً على هذا الحكم فحسب وإلا لكانت حكمت فيها بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها بينما أن الدائرة نظرت الدعوى بناءً على طلبات المدعين وجعلت ما صدر من أحكام شرعية سبباً من ضمن أسباب الحكم الصادر بعدم قبول الدعوى لفقد شرط الصفة (المصلحة فيها) لاعتمادها في الأصل على دعوى عصبية قبلية هي في حقيقتها نعة من نعات الجاهلية ، والأوامر السامية السابق إيرادها تؤكد عدم قبول أي طلب أو دعوى تقام استناداً إلى تلك الدعاوى القبلية وهو ما أخذت الدائرة به في حكمها هذا .

وأما ما جاء بملاحظة محكمة الاستئناف الإدارية (الدائرة الثانية) بذات حكمها من أن تحقق الضرر يرتب مصلحة لمن يدعيه وأن على الدائرة بحث استمرار آثار القرار من عدمه قبل الوصول إلى القضاء بعدم قبول الدعوى شكلاً آخ فإن الدائرة تجيب عن ذلك بأن المدعين أصالة ووكالة ، لم يقيما هذه الدعوى على تحقق الضرر بأملك خاصة محصورة ، وإنما أقاماهما بدعوى القبلية والعصبية الجاهلية كما هو واضح وجلي في لائحة الدعوى وما تبعها من مذكرات وطلبا إلغاء القرار على هذا الأساس ، وبالتالي فإن دعواهما دعوى طعن على قرار إداري يتحصن من قبول دعوى الإلغاء عليه إن لم يتم إقامتها خلال الآجال المحددة بقواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم ، هذا على فرض توفر شرط المصلحة في إقامة الدعوى والذي ثبت عدم تحققها بناءً على دعوى المدعين المقامة على أساس العصبية القبلية ، ثم إن ما انتهت إليه الدائرة لا يحول دون من يدعي الضرر في أملاكه الخاصة الثابتة شرعاً للتقدم بدعواه المستقلة عن دعوى القبيلة حتى يتم النظر فيها بناءً على ما يدعيه وفقاً لإجراءات التقاضي المنصوص عليها نظاماً . وبناءً على ما تقدم فإن الدائرة لم تجد ما يدعوه للعدول عن النتيجة التي انتهت إليها في حكمها السابق والتي تقضي بمثلها مجدداً في هذا الحكم .



وتوضح الدائرة أن هناك قضية أخرى مقامة من المستأجر من المدعى عليها / سعيد بن ذيب آل جلال ضد / إمارة منطقة عسير والتي يتظلم فيها من القرار الصادر بإيقافه عن العمل في الموقع بسبب معارضة المدعين في هذه الدعوى ، وقد صدر بشأنها الحكم رقم ٤/١/د/٣٠٥ لعام ١٤٣٢ هـ ، والمتضمن الحكم بإلغاء القرار الصادر من إمارة منطقة عسير بإيقاف المدعي في تلك القضية عن العمل في مشروع الدواجن الخاص به .

فلهذه الأسباب وبعد المداولة :

حكمت الدائرة : بعدم قبول الدعوى المقامة من / محمد بن علي بن سعيد آل محي الشهراني وسعيد بن عبدالرحمن آل دعيم الشهراني بالوكالة عن قبيلة بني بجاد ، ضد / الإدارة العامة لشؤون الزراعة بمنطقة عسير (فرع خميس مشيط) ، وذلك لما هو موضح بالأسباب .

وبالله التوفيق ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة
معوض بن حسن بن معيض الحربي

عضو
طارق بن عثمان بن سعيد بن عمير

عضو
ظافر بن عبدالله بن ظافر الشهري

أمين المسر
سعد بن يحيى بن محمد الجروي

حفظت



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|--------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٤/١٥٠٤١/ق | ١٤٣٤/١٧/٩٢ | ٥/٣٧٩ لعام ١٤٣٤ هـ | ٧١٥/ق لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/١٠/٦ هـ |
| الموضوعات | | | | |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة - عدم امتلاك المعارض لعلامة مشابهاة.</p> <p>مطالبة الشركة المدعية بإلغاء قرار قبول طلب تسجيل العلامة التجارية (جولدن مان) لصالح إحدى المؤسسات؛ بحجة أنها كلمة وصفية تعني المطور أو الممتاز أو الملكي، وتعطي تميزاً بأن غيرها من المنتجات التي لا تحمل العلامة أقل جودة - عدم تقدم المدعية بما يثبت تملكها علامة تشبه العلامة محل الاعتراض أو أن من شأنها تضليل الجمهور بين منتجاتها ومنتجات طالبة التسجيل - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة ٢١ من نظام العلامات التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ١٤٢٣/٥/٢٨ هـ.</p> <p>المادة ١١ من اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية المعدل بالقرار الوزاري رقم ١١٤٧ وتاريخ ١٤٣٠/١١/٣٠ هـ.</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| <p>حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .</p> | | | | |



حكم رقم ١٤٣٤/١/٧/٩٢

في القضية رقم ٥٠٤١/١/ق لعام ١٤٣٤هـ

المقامة من / شركة عجلان بن عبدالعزيز العجلان وإخوانه

ضد / وزارة التجارة والصناعة

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنه في يوم الأحد الموافق ١٤٣٤/٧/٢هـ عقدت الدائرة الإدارية السابعة جلستها بمقرها بالمحكمة الإدارية بالرياض بتشكيلها التالي:

| | |
|------------------------------|-------------|
| عبدالقادر بن محمد الشعلان | رئيساً |
| محمد بن عبدالعزيز الجليفي | عضواً |
| إبراهيم بن عبدالكريم العثمان | عضواً |
| عبد الوهاب بن سالم القحطاني | أميناً للسر |

وذلك للنظر في هذه القضية المحالة إليها من إدارة الدعاوى والأحكام بالمحكمة الإدارية بمنطقة الرياض بتاريخ ١٤٣٤/٤/١٥هـ، وفيها حضر عن المدعية عبدالله بن بندر القرني، ومثل المدعى عليها فواز بن الأدهم العنزي، وبعد اطلاع الدائرة على أوراق القضية ودراستها وسماع المرافعة وبعد المداولة أصدرت الحكم الآتي:

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في لائحة الدعوى التي رفعها وكيل المدعية بتاريخ ١٤٣٤/٤/١٤هـ وفيها أن موكلته تتظلم من قرار وزارة التجارة والصناعة قبول طلب تسجيل العلامة التجارية عبارة (جولدن مان بحروف عربية ولاينية باللون الذهبي ويعملوها رسم رأس رجل باللون الذهبي والأسود والحماية للعلامة في مجموعها) على الفئة (٢٥) المودعة برقم ١٤٣٣٠٩٥٣٥ لصالح: مؤسسة ميم واو فرع مؤسسة عزي أحمد عزي حاكم التجارية والمعلن في موقع الوزارة بتاريخ ١٤٣٤/٤/٧هـ، وذكر أن موكلته تعترض على هذا القرار لتوافر شرط المصلحة وفقاً للمادة [١١] من اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية المعدلة بموجب القرار الوزاري رقم ١١٤٧ وتاريخ ١٤٣٠/١١/٣٠هـ التي تنص على

(Signatures)



أن: (لكل ذي مصلحة الاعتراض على قبول تسجيل العلامة أمام ديوان المظالم خلال تسعين يوماً من تاريخ نشر الإعلان في موقع وزارة التجارة والصناعة الإلكتروني أو الموقع الذي تحدده الوزارة...)، وذكر أنه وفقاً لحكم المادة الثانية من النظام فإن المقصود بالعلامة التجارية هو كل إشارة أو دلالة يضعها التاجر على سلعة يقوم ببيعها ليميزها عن غيرها من السلع المماثلة لجذب المستهلك إليها وبناء على ذلك فإن من غير المقبول أن يكون تمييز السلعة بكلمة (جولدن مان) وهي كلمة وصفية تصف المنتج شأنها شأن كلمة المطور والممتاز أو ملكي وهي تعطي تميزاً بأن المنتج الذي تمثله يفوق المنتجات أخرى مما قد يحدث تصوراً لدى المستهلك أن غيرها من المنتجات التي لا تحمل العلامة أقل جودة كما أن كلمة (جولدن مان) لا تعني الابتكار أو التميز أو الانفراد ولا تعتبر علامة تجارية طبقاً لنظام العلامات التجارية ويكون قرار مكتب العلامات التجارية بقبول تسجيل العلامة جديراً بالإلغاء، ثم طلب وكيل المدعية إلغاء هذا القرار، وبعرض ذلك على ممثل الجهة المدعى عليها في جلسة هذا اليوم ذكر أنه لا صفة للمدعية في هذه الدعوى. وحيث إن القضية مكتملة وجاهزة للفصل من الناحية الشكلية فقد قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة.

الأسباب

تأسيساً على الوقائع سالفة البيان ، فإن وكيل المدعية يطلب إلغاء قرار وزارة التجارة والصناعة قبول طلب تسجيل العلامة التجارية عبارة: (جولدن مان بحروف عربية ولاينية باللون الذهبي ويعلوها رسم رأس رجل باللون الذهبي الأسود والحماية للعلامة في مجموعها) على الفئة (٢٥) لصالح: مؤسسة ميم واو فرع مؤسسة عزي أحمد عزي حاكم التجارية ؛ فإن هذه الدعوى تعتبر من دعاوى إلغاء القرارات الإدارية النهائية التي يقدمها ذوو الشأن متى كان مرجع الطعن عدم الاختصاص أو وجود عيب في الشكل أو عيب في السبب أو مخالفة النظم واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة، والتي تختص المحاكم الإدارية ولائياً بالفصل فيها بموجب المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨ هـ.

وبما أن وكيل المدعية لم يقدم ما يثبت أن موكلته تمتلك علامة تجارية مسجلة تشبه العلامة محل الاعتراض أو تماثلها، ولم يقدم ما يثبت أن قبول العلامة محل الاعتراض من شأنه أن يؤدي إلى تضليل الجمهور بين منتجات موكلته وبين منتجات الشركة طالبة التسجيل. وبما أن المادة الحادية والعشرين من نظام العلامات التجارية قد نصت على أن: (لمالك العلامة التجارية المسجلة الحق في رفع دعوى قضائية لطلب منع غيره من استعمالها أو استعمال أي إشارة أخرى مشابهة لها



يكون من شأنها تضليل الجمهور بالنسبة للمنتجات أو الخدمات التي سُجّلت عنها العلامة، وكذلك بالنسبة للمنتجات أو الخدمات المماثلة؛ وبالتالي فإنه لا صفة للمدعية في إقامة هذه الدعوى، مما يتعين معه عدم قبولها.

ولا ينال من ذلك ما أثاره وكيل المدعية (من استدلاله بالمادة (١١) من اللائحة التنفيذية لنظام العلامات التجارية من أن لكل ذي مصلحة الاعتراض على قبول تسجيل العلامة)؛ فإنه لا مصلحة ظاهرة في اعتراض المدعية على العلامة محل الدعوى سوى ما ذكره وكيلها من عدم وجود ما يميز العلامة أو كونها وصفية ومسؤولية بحث ذلك إنما تقع على اتق الجهات ذات العلاقة وبذلك تكون المدعية قد أحلت نفسها محل الجهات الرقابية أو الجهة المدعى عليها نفسها.

لذلك وبناء على ما سبق فقد حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى رقم (١٥٠٤١/١/ق لعام ١٤٣٤) المقامة من: شركة عجلان بن عبدالعزيز العجلان وإخوانه ضد: وزارة التجارة والصناعة؛ لإقامتها من غير ذي صفة؛ لما هو موضح في الأسباب. والله الموفق .. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

عبدالقادر بن حمد الشعلان

القاضي

محمد بن عبدالعزيز الجليفي

القاضي

إبراهيم بن عبدالكريم العثمان

أمين السر

عبد الوهاب بن سالم القحطاني



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|---------------------|-------------------|----------------------|--------------|
| ١٤٣٢/ق لعام ١٤٣٢هـ | ٢/٣/١٢٩ لعام ١٤٣٤هـ | ٢/٦٧٤ لعام ١٤٣٤هـ | ٢/١٠٧٦/س لعام ١٤٣٤هـ | ١٤٣٤/٦/٢٧هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة - تمتع البنوك بالشخصية المعنوية المستقلة .</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار الجهة (مؤسسة النقد العربي السعودي) الامتناع عن رفع الحجز عن أرصده - المدعى عليها أمرت برفع الحجز عن أرصدة المدعي بكتايبها الموجهين إلى كل من المصرفين اللذين حجزاً أرصدة المدعي إلا أن أحد المصرفين امتنع عن رفعه صراحة بموجب كتابه الصادر إلى المدعى عليها، و من ثم يكون طلب المدعي في مواجهة المدعى عليها مقام على غير ذي صفة إذ يتعين توجيهه للبنك المذكور - لا ينال من ذلك أن الجهة المدعى عليها صاحبة الصلاحية في الرقابة و الإشراف على المصارف إذ إن سلطتها المحددة في ذلك تكون بناءً على أوامر السلطة المختصة ، فضلاً عن أن البنوك لها شخصية معنوية مستقلة - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| نظام مراقبة البنوك الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥) و تاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ . | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

حكم رقم ٢/٣/١/٢٩ لعام ١٤٣٤هـ

في القضية رقم ٢/٢٤٨٦/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من/ عبدالمنعم بن مصطفى الشنقيطي .

ضد/ مؤسسة النقد العربي السعودي .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

فإنه في يوم الأربعاء الموافق ١٣/٢/١٤٣٤هـ انعقدت الدائرة الإدارية الثالثة بمقر المحكمة الإدارية بجدة المشكلة من :

| | |
|--------|--------------------------------------|
| القاضي | أحمد بن عبدالكريم العثمان رئيساً |
| القاضي | عبدالمحسن بن عبدالعزيز الجليفي عضواً |
| القاضي | أنس بن سعد الشهراني عضواً |
| ويحضر | حمدان بن رشيدان المطيري أميناً للسر |

وذلك للنظر في القضية المذكورة أعلاه ، والمحالة إلى الدائرة بتاريخ ٩/٤/١٤٣٢هـ ، بعد ورودها محكمة بحكم المحكمة الإدارية بالرياض رقم (١/١/د/٢١٩ لعام ١٤٣١هـ) ، القاضي بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بالرياض مكانياً بنظرها ، والتي حضر فيها المدعي ، وحضر عن المدعى عليها: نوار بن حمدان العتيبي ، وبعد الاطلاع على الأوراق ، وبعد المرافعة والمداولة ؛ أصدرت الدائرة الحكم الآتي :

(الوقائع)

تتلخص وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها ، فيما تقدم به المدعي من دعوى والتي جاء فيها : أن المدعى عليها قامت بإغلاق محفظتين استثماريتين له في بنك الجزيرة ، وإغلاق حساب مؤسسة تجارية تابعة له في مصرف الراجحي ، برصيد يزيد على مليون وستمائة وخمسين ألف ريال، وأن الإغلاق تم منذ أكثر من سنتين ونصف ، وتربط على ذلك تعطيل أعماله والمساس بحاجاته الأسرية ، وختم دعواه بطلب إلزام المدعى عليها بتعويضه بمبلغ وقدره ثلاثة ملايين ريال .

وبقيد هذه الدعوى قضية ، وبإحالتها إلى الدائرة الإدارية الأولى بالمحكمة الإدارية بالرياض ، باشرت نظرها على النحو المثبت بمحاضر الضبط ، ثم قدم المدعي لائحة تفصيلية لدعواه والتي جاء فيها :

(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

أنه منذ ما يقارب ثلاث سنوات ، كان له تعاملات تجارية مع عبد الله الجهني ، وقد قام ذلك الشخص بتحويل مبلغ مستحق عليه إلى حسابه في بنك الجزيرة في جدة بمبلغ وقدره مليوناً ريالاً ، وبعد فترة من تحويل هذا المبلغ ، تم ضبط عبد الله الجهني في قضية تزوير شيك تابع لبنك الجزيرة ، وبناءً على ذلك تم تجميد حسابه وجميع الحسابات التي قام بالتحويل إليها ، ومن بينها حسابه في بنك الجزيرة ، وذلك في شهر صفر عام ١٤٢٩ هـ ، وبعد مدة أقنع بنك الجزيرة المدعى عليها أن تجمد حساباً آخر له في مصرف الراجحي ، وهو ما فعلته المدعى عليها حيث حُجِرَ في أرصده على ما يزيد عن ثلاثة ملايين ريال ، وبعد مراجعته لإمارة منطقة مكة المكرمة ، أفهمته الإمارة بأن الحجز تحفظي مدته ستة أشهر ؛ حتى يتم الانتهاء من التحقيق في عملية التزوير ، وبعد مضي ثمانية أشهر انتهت القضية بين بنك الجزيرة وعبد الله الجهني وأعاد لهم جميع المبالغ التي عليه إلى بنك الجزيرة ، وقد تظلم للمدعى عليها طالباً رفع الحجز إلا أنها لم تستجب لذلك ؛ ومن ثم توجه في شهر رمضان عام ١٤٢٩ هـ لإمارة منطقة مكة المكرمة التي استنكرت بقاء الحجز وأوضحت للمدعى عليها أن الحجز الذي طلبته هو حجز تحفظي في حدود مبلغ الحوالة فقط ، كما أنه بعد ثلاث سنوات اعترفت المدعى عليها بخطئها في حجزها ، وطلبت من بنك الجزيرة أن يرسل خطاباً لمصرف الراجحي لتخفيف الحجز ومن ثم رفع الحجز عن (٢٠٪) من حساباته ، وظل يراجع المدعى عليها من شهر رمضان عام ١٤٢٩ هـ إلى شهر جماد الأول عام ١٤٣١ هـ ليتم رفع الحجز عن المتبقي من أمواله ، ولكن دون جدوى ، ومن ثم تظلم مرة أخرى لإمارة منطقة مكة المكرمة التي وجهت بطلب رفع الحجز الكامل عن جميع حساباته ، إلا أن المدعى عليها لم ترفع الحجز إلا بنسبة (٤٠٪) ، طالباً إلزام المدعى عليها تسليمه المبالغ التي حجزت في جميع حساباته وهي تسعمائة ألف ريال من بنك الجزيرة وتعويضه بمبلغ ثلاثة ملايين ريال عن الأضرار التي لحقت به طوال الثلاث سنوات الماضية ، ثم عقب المدعى بأنه يطلب إحالة القضية إلى المحكمة الإدارية بجدة ؛ لكونها تقع في نطاقه السكني ، فسألت الدائرة ممثل المدعى عليها إن كان لهم فرع في منطقة مكة المكرمة يتعلق بمثار النزاع مع المدعى ، فأجاب بالإيجاب ، فحكمت الدائرة بالحكم رقم (١٢١٩/د/١/١ لعام ١٤٣١ هـ) القاضي بعدم الاختصاص المكاني للمحكمة الإدارية بالرياض ، ثم أحيلت لهذه الدائرة ، فباشرت نظرها على النحو المثبت في محاضر الضبط ، ويطلب الجواب من ممثل المدعى عليها ، قدم مذكرة جاء فيها : أن المدعى عليها تلقت خطاباً من بنك الجزيرة المؤرخ في ١٤٢٩/١/١٧ هـ ، المتضمن أنه تقدم إليهم عبد الله بن حمد بن عويض الجهني بشيك مصرفي صادر عن البنك الأهلي بمبلغ وقدره (١٢٠٠٠٠٠٠) اثنا عشر مليون ريال ، وطلب فيدأ فوراً بقيمة



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

الشيخ مباشرة لحسابه في بنك الجزيرة إلى حين التحصيل الفعلي للشيخ ، فتم إضافة القيمة لحساب المذكور ، وإجراء عمليات سحب وتحويل ، والذي تبين عند تقديم الشيخ للبنك الأهلي أنه مزور ، وقد كان ضمن الحوالات مبلغ وقدره (٢٠٠٠٠٠٠) مليوناً ريال لحساب المدعي ، والذي بدوره قام بتحويل مبلغ (٢٥٠٠٠٠٠) مليوناً وخمسمائة ريال لحساب مؤسسة فراء لدى مصرف الراجحي ، والتي يملكها المدعي ، كما أنه ورد للمدعي عليها برقية أمير منطقة مكة المكرمة رقم (٤ ش / ٧٣٠٥٢٤ / م / ش) وتاريخ ١٤٢٩/٣/٢ هـ المتضمنة إيقاع الحجز التحفظي على أرصدة حسابات المستفيدين من عمليات التحويل ، ومن ضمنها ما يتعلق بالمدعي ، إلى حين إنهاء التحقيق ، بعد ذلك تلقت المدعي عليها برقية أمير منطقة مكة المكرمة رقم (٥٤٤٦٣ / ص / خ) وتاريخ ١٤٣١/٤/٨ هـ المتضمنة رفع الحجز عن أرصدة وحسابات المحول إليهم ومن ضمنهم المدعي ، فكاتبت المدعي عليها مصرف الراجحي بخطابها رقم (م أ ت / ١٠٨١٨) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٩ هـ ، وبنك الجزيرة بخطابها رقم (م أ ت / ١٠٨١٣) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٩ هـ ، المتضمنين رفع الحجز عن حسابات المدعي ، وتلقت إجابتهما برفع الحجز عن كامل الأرصدة دون تحديد نسبة ؛ مطالباً برفض الدعوى لإقامتها على غير ذي صفة ، ويعرضها على المدعي قدم مذكرة جاء فيها: أن المدعي عليها جهة إدارية تتبعها كافة البنوك داخل المملكة العربية السعودية ، وهي صاحبة الصلاحية في الرقابة والإشراف ، كما أن لها حق إيقاع الحجز التحفظي على أموال مديني البنك ، كما أن توقيع الحجز يصدر على مسئولية طالبه بعد تقديم صك كفالة ؛ لضمان تعويض الأضرار التي تصيب المحجوز عليه ، إذا ظهر أن الحاجز غير محق في طلبه ؛ وفقاً لنظام المحكمة التجارية في مادتيه (٥٦٤ - ٥٨٦) ، كما أن المبلغ الذي قام بتحويله عبدالله الجهني ليس سوى مطالبات مالية بينهما بموجب عقد ، كما أن المدعي عليها لم تُجبر بنك الجزيرة بالرفع عن كافة حساباته ؛ حيث أن بعضها لا يزال رهن الحجز والإيقاف ، مطالباً بإلزام المدعي عليها بالرفع الكامل عن حساباته ؛ لانعقاد الصفة لها في ذلك ، وتعويضه بمبلغ ثلاثة ملايين ريال ، ويعرضها على ممثل المدعي عليها ، قدم مذكرة جاء فيها: أن البنوك العاملة في المملكة لها شخصيتها الاعتبارية المستقلة عن مؤسسة النقد العربي السعودي ؛ وفقاً لما ورد في المادة (٣٠) من نظام مراقبة البنوك الصادر بالرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ والتي حددت عدة شروط للبنوك أهمها : (أن تأخذ شكل شركة مساهمة ، ويصدر قرار بالترخيص لها من قبل وزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء) ، ولم يرد في هذا النظام ولا غيره ما يفيد تبعية البنوك للمؤسسة إدارياً ، وعن كون البنوك لم تلتزم برفع الحجز عن أرصدته ؛ فهذا تصرف يسأل البنك عنه ، وتكون الدعوى من اختصاص لجنة تسوية



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

المنازعات المصرفية المشكلة بالأمر السامي رقم (٨/ ٧٢٩) وتاريخ ١٤٠٧/٧/١٠ هـ؛ مطالباً برفض الدعوى ؛ لرفعها على غير ذي صفة ، ثم تبادل الأطراف المذكرات على نحو لا يخرج عن مضمون ما سبق ، أو يكون استطراداً في غير محله ، كما أفهمت الدائرة المدعي بأن عليه رفع دعوى مستقلة بشأن طلبه التعويض ؛ طبقاً لقرار رئيس الديوان في هذا الشأن ، ثم رفعت الجلسة للمداولة ، وأصدرت الدائرة حكمها مبيناً على ما يلي من :

(الأسباب)

ولما كان المدعي في حقيقة دعواه يهدف إلى إلغاء قرار المدعى عليها المتضمن الامتناع عن رفع الحجز عن أرصده ، فإن المحاكم الإدارية بديوان المظالم تختص ولائياً بنظر الدعوى ؛ وفقاً لنص المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ ، كما أن الدائرة تبسط ولايتها المكانية بموجب قرار مجلس القضاء الإداري في البند (ثانياً) من محضر جلسته رقم (٤) بتاريخ ١٤٣٢/٧/٥ هـ ، وتنعقد لها الولاية النوعية بموجب قرار رئيس الديوان رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢ هـ.

وعن قبول الدعوى ، فإنه من المتعين ابتداء قبل النظر في مشروعية القرار ؛ البحث في مدى توفر شروط قبولها وأهمها الصفة ، وذلك بأن يكون مقيم الدعوى هو صاحب الحق ، وأن تكون المدعى عليها من تصح مطالبتها بمحل الدعوى ، فلا يجوز أن تقام الدعوى إلا من ذي صفة على ذي صفة في الدعوى والثابت من أوراق الدعوى ومحاضر الضبط أن المدعى عليها وهي مؤسسة النقد العربي السعودي أمرت برفع الحجز عن أرصده المدعي بكتابتها رقم (م أ ت / ١٠٨١٨) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٩ هـ الموجه إلى مصرف الراجحي ، ورقم (م أ ت / ١٠٨١٣) وتاريخ ١٤٣١/٤/٢٩ هـ الموجه إلى بنك الجزيرة ، إلا أن بنك الجزيرة امتنع عن رفعه صراحة بموجب كتابه الصادر إلى المدعى عليها المؤرخ في ١٤٣٢/٨/٢٣ هـ ؛ ومن ثم يكون طلب المدعي رفع الحجز عن أرصده في مواجهة المدعى عليها ، مقام على غير ذي صفة ؛ ومن ثم يكون حرياً بعدم القبول .

ولا ينال من ذلك ما أورده المدعي من أن المدعى عليها جهة إدارية تتبعها كافة البنوك داخل المملكة العربية السعودية ، وهي صاحبة الصلاحية في الرقابة والإشراف ، كما أن لها حق إيقاع الحجز التحفظي على أموال مديني البنك ؛ حيث إن هذا القول لا يسلم به على إطلاقه ، إذ لا ريب في سلطاتها المحددة في الرقابة والإشراف وتوجيه المصارف بتنفيذ الحجز التحفظي أو رفعه بقاءً على أمر



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

السلطة المختصة بذلك، أما عن التنفيذ والتصرف في الحسابات بشكل مباشر فإن سلطتها في ذلك تفتقر إلى بيئة ودليل، ولما كانت البنوك لها شخصيتها المعنوية المستقلة؛ وفقاً لما ورد في نظام مراقبة البنوك الصادر بالرسوم الملكي رقم (م/٥) وتاريخ ١٣٨٦/٢/٢٢ هـ؛ ولما كانت العلاقة بين المدعى عليها وبنك الجزيرة منفكة؛ حيث لكل منها إدارة وكيان مستقل؛ الأمر الذي تكون فيه هذه الدعوى مقامة على غير ذي صفة، وتخلص الدائرة إلى عدم قبولها.

وبناء على ذلك حكمت الدائرة:

بعدم قبول الدعوى المقامة من: عبد المنعم بن مصطفى بن محمد الشنقيطي، ضد: مؤسسة النقد العربي السعودي؛ لرفعها على غير ذي صفة.
والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

أحمد بن عبد الكريم العثمان

عضو

عبد المحسن بن عبد العزيز الجليفي

عضو

أنس بن سعد الشهراني

أمين السر

محمدان رشيدان المطيري



حكم نهائي واجب التنفيذ

إدارة المداوى والأحكام

رئيس قسم تسليم الأحكام

الموظف المختص

حرفي ١٤٣٦ هـ

١٤٣٦ هـ



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|------------------------|--------------------|---------------------|--------------|
| ١٢/٢٠ /ق لعام ١٤٣٣ هـ | ١٢/١/د/٧١ لعام ١٤٣٣ هـ | ٣/٢٣٨ لعام ١٤٣٤ هـ | ٧٣٢ /ق لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٥/٢٦ هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة - لجنة إزالة التعديات.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة إمارة منطقة نجران (لجنة إزالة التعديات) بتعويضه عن هدم سور بيته والأضرار المعنوية التي لحقت به وبأسرته - المدعي صدر لك صك على الأرض محل الإزالة وذلك بعد إزالة السور - صدر قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥٧/٢٧٢ في ١٤٢٤/٧/٦ هـ وقضى بأن لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات إنما هي جهة منفذة، وأن الدعوى تقام على من تمت الإزالة لصالحه، كما أصدر قراره رقم ٣/٦٢٦ بتاريخ ١٤٢٧/٥/٢٣ هـ الذي قرر فيه أن الدعوى لا تسمع على اللجنة المذكورة؛ لأنها غير مالكة ولا وكالة للمالك وإنما هي لجنة مكلفة من جهة حكومية تؤدي ما تكلف به - الإزالة محل الدعوى تدخل في النطاق العمراني التابع لأمانة منطقة نجران وعليه فإن الإزالة تكون لصالحها - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى؛ لإقامتها على غير ذي صفة .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥٧/٢٧٢ في ١٤٢٤/٧/٦ هـ</p> <p>قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٣/٦٢٦ في ١٤٢٧/٥/٢٣ هـ</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ٧١/د/١/١٢ لعام ١٤٣٣ هـ

في القضية رقم ١٢/٢٠/ق لعام ١٤٣٣ هـ

المقامة من / أحمد بن حسين آل باحش

ضد / إمارة منطقة نجران (لجنة إزالة التعديات)

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :

ففي يوم الأحد ١٤٣٣/١١/٢١ هـ انعقدت بمقر المحكمة الإدارية بنجران الدائرة الإدارية الأولى بتشكيلها التالي :

| | | |
|--------|-----------------------------|--------|
| القاضي | عايض بن سعيد آل شبيب | رئيساً |
| القاضي | سلطان بن عبد الرحمن السواجي | عضواً |
| القاضي | صالح بن عبد الله السعوي | عضواً |

وبحضور ماهر بن محمد آل بكور أميناً للسّر ، وذلك للنظر في القضية - المبينة أعلاه - والمحالة إليها بتاريخ ١٤٣٣/١/٥ هـ وقد حضر أمام الدائرة طرفي الدعوى ، وصدر الحكم بحضورهما .

" الوقائع "

تتحصل وقائع هذه الدعوى بالقدر اللازم لإصدار حكم فيها بأن المدعي تقدم بصحيفة دعوى ضد المدعى عليها يفيد فيها بأن منزله الكائن بحي الحضن تعرض للهدم من قبل المدعى عليها ومن دون سابق إنذار، كما أنهم تجرؤوا على أسرته بالضرب والسب والشتم كما قاموا بتصوير النساء والأطفال ، وختم صحيفة دعواه بطلب التعويض عن الضرر المادي والجسدي والنفسي ، وبقيدها قضية إدارية بالرقم المشار إليه أعلاه أحيلت إلى هذه الدائرة فباشرت نظرها وفق ما دون في محاضر ضبطها ففي جلسة يوم الأحد ١٤٣٣/٣/٦ هـ تم سؤال المدعى عن دعواه فذكر أنها الواردة في صحيفة دعواه وتتلخص بأنه في يوم السبت ١٤٣٢/١١/١٠ هـ أزيلت

(Signatures and stamps at the bottom of the page)



المدعى عليها ممثلة بلجنة التعدييات سوراً على أرضه التي يملكها بموجب الصك رقم ٨/٩٤٥/١٥٢ وتاريخ ١٤٣٣/١/٣٠ هـ ، ونتج عن ذلك ترويع أسرته والاعتداء عليهم بالضرب ويطلب تعويضه عن هدم سور البيت وعن الأضرار المعنوية التي لحقت به ، ويطلب الجواب من ممثل المدعى عليها قدم مذكرة من صفحة واحدة جاء فيها : بأن المدعى قام بالبناء بدون صك شرعي أو رخصة بناء من الجهة المختصة وقد تمت إزالة الإحداث بناء على الأوامر السامية المبلغة للجنة والتي تقضي بإزالة الإحداثات أولاً بأول وعدم إعطاء المحدث فرصة للتثبت في الأراضي الحكومية ، أما بخصوص الصك فقد صدر للمدعى بعد الإزالة ، حيث إنه مُنح الأرض على الموقع بدلاً لصندوقه ، كما أن هناك لجنة ستشخص في الموقع لتقوم بإعداد تقرير بشأن حالة المدعى ، فطلبت منه الدائرة صورة من محضر اللجنة عند إعدادها فاستعد بذلك ، ثم تلتها جلسة قدم فيها المدعى مذكرة جاء فيها : بأن ممثل المدعى عليها يعترف بواقعة الإزالة وشخص اللجنة ووجود القوة الأمنية ، ولكنه يتغاضى عن الأفعال المشينة التي حصلت والاعتداءات التي تمت ، كما أنه زعم أن الأرض حكومية وهذا ليس صحيحاً على الإطلاق لأنها آلت إلينا بأوامر إدارية وتنفيذية لا يتطرق إلى صحتها شك ، وعدم وجود الصك لا يعني انتفاء الملكية بأي حال من الأحوال لأن الصك الشرعي إنما هو كاشف للملكية وليس سبباً لها ، وأن المدعى عليها أغفلت الأمر السامي رقم ٨٢٨٨/م ب وتاريخ ١٤٢٩/١٠/٢٦ هـ ، ثم تلتها عدة جلسات لم تأت بمجديد ، وبجلسة ١٤٣٣/١١/٢١ هـ قرر طرفا الدعوى الاكتفاء بما قدماه ، وبناء عليه تم رفع الجلسة للمداولة ، وبعد الدراسة والتأمل والمداولة أصدرت الدائرة حكمها بناء على الأسباب التالية :

" الأسباب "

لما كان المدعى يهدف من إقامة هذه الدعوى إلى إلزام المدعى عليها بتعويضه عن هدم سور البيت وعن الأضرار المعنوية التي لحقت به وبأسرته ، لذا فإن هذه الدعوى تعتبر من المنازعات الإدارية التي يختص ديوان المظالم بنظرها والفصل فيها وفقاً للمادة (١٣/ج) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩ هـ ، ومن حيث شكل الدعوى ، فإن البين من أوراق الدعوى أن المدعى يقيم دعواه ضد إمارة

١٣٨/٤



منطقة نجران ممثلة بلجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات ، وحيث إن قرار مجلس القضاء الأعلى بهيئته الدائمة رقم ٥٧/٢٧٢ في ١٤٢٤/٧/٦ هـ قد قضى بأن لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات إنما هي جهة منفذة وقرر المجلس أن الدعوى تقام على من تمت الإزالة لصالحه ، كما أصدر بهذا الشأن قراره رقم ٣/٦٢٦ في ١٤٢٧/٥/٣٢ هـ الذي يقرر فيه أن الدعوى لا تسمع على لجنة مراقبة الأراضي وإزالة التعديات لأنها غير مالكة ولا وكيلة للمالك وإنما هي لجنة مكلفة من جهة حكومية تؤدي ما تكلف به ، وحيث إن الموقع الذي تمت عليه الإزالة يقع في نھوقه (الخطوة) كما هو مثبت في محضر الإزالة وبالتالي فإنه يعد داخل النطاق العمراني التابع لأمانة منطقة نجران ، حيث جاء بخطاب أمين منطقة نجران رقم ١٥٦٥٤ وتاريخ ١٤٣٢/١٢/٣٢ هـ ما يفيد بأن أي بناء في تلك المخططات (والتي من ضمنها مخطط نھوقه السكني) يجب أن يتم بموجب رخص نظامية صادرة من الجهة المختصة بالأمانة ، وعليه فإن الإزالة تكون قد حدثت لصالحها وبالتالي فإن الدائرة تنتهي إلى عدم قبول الدعوى شكلاً ، لذلك كله حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى رقم ١٢/٢٠/ق لعام ١٤٣٣ هـ والمقامة من أحمد بن حسين بن أحمد آل باحش ضد إمارة منطقة نجران لإقامتها على غير ذي صفة لما هو موضح في الأسباب.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

أمين الدائرة

عائض بن سعيد آل شبيب

سلطان بن عبد الرحمن السواجي

صالح بن عبد الله السعوي

ماهر بن محمد آل بكور



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|--------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٣/٢/١١/د/٢٩٣ هـ | ١٤٣٣/٢/١١/د/٢٩٣ هـ | ١/٦٢٥ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢١٨ ق لعام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٤/٢٧ هـ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة - توافر الصفة في الجهة الإدارية لاختصاصها بإصدار أوامر الراكب الحكومية .</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الخطوط الجوية العربية السعودية بالتعويض عن قيمة التذاكر التي تم إلغاؤها بسبب تغيير درجة السفر، والأضرار المعنوية التي نتجت عن ذلك - الآلية المتبعة لدى الجهة المدعى عليها أن الأوامر الحكومية تصدر من الجهات الإدارية لصالح الموظفين التابعين لها لتصدر المدعى عليها بموجبها تذاكر السفر بحسب المعلومات الواردة فيها فلا يتم استحصال أية مبالغ مالية من قبل حامل أمر الراكب الحكومي أو إعادة أي فروق له في حالة تنزيل درجة السفر - موافقة المدعي بمحض إرادته على إعادة إصدار التذاكر إلى درجة أعلى من الواردة بأمر الراكب ليتمكن من السفر هو و أفراد عائلته دون مراجعة مقر عمله المصدر له أمر الراكب و إخطارهم بسبب ذلك ليتسنى لهم معالجة وضعه ، ما يعني أن الصفة تنعقد لجهة عمله في المطالبة بالتعويض - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

المحكمة الإدارية بجدة

الدائرة الإدارية الأولى/٥

الحكم رقم ٢٩٣/د/١/١/٢/١٤٣٣هـ في الدعوى الإدارية رقم ١٠٥/٢/ق/١٤٣٣هـ

المقامة من/ علي بن صالح بن علي الغامدي، ضد/ الخطوط الجوية العربية السعودية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي يوم الاثنين ٢٣/١٠/١٤٣٣هـ انعقدت الدائرة الإدارية الأولى بالمحكمة الإدارية بجدة المشكلة من:

القاضي/ محمد بن جمعان الغامدي رئيساً

القاضي/ خالد بن محمد آل مساعد عضواً

القاضي/ محمد بن عبدالله الزهراني عضواً

ويحضور/ محمد بن مشعل العتيبي أميناً

للنظر في صحيفة الدعوى المحالة إليها في: ١٩/٥/١٤٣٣هـ، المرفوعة من المدعي، الحاضر فيها عن المدعى

عليها ممثلها/ علي بن عبدالله عسيري، بموجب كتاب مساعد المدير العام للقانونية رقم (١٦٤/١٣٠/١١٢/٣٣)

في: ١٨/٦/١٤٣٣هـ، وبعد الاطلاع على كافة الأوراق وسماع المرافعة، وبعد الدارسة والتأمل وإتمام المداولة،

أصدرت بشأنها حكمها الآتي:

(المحكمة)

حيث إن وقائع هذه الدعوى تتحصل بالقدر اللازم للفصل فيها حسبما تستخلصه الدائرة من مدوناتها، أنه بصحيفة

دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بجدة في: ١٩/٥/١٤٣٣هـ، تقدم المدعي بطلب الحكم بإلزام المدعى عليها

تعويضه عن قيمة التذاكر التي تم إلغاؤها له ذهاباً وإياباً بخط سير (لندن - جيرسي) وعن الفروق المالية والأضرار

المعنوية التي تبعت مجريات الإلغاء.



المملكة العربية السعودية وزارة النظام

ويقيد دعواه قضية، وبإحالتها للدائرة أشرعت لنظرها باب المرافعة بجلسة الاثنين ١٤٣٣/٦/٣٠ هـ وفيه حضر المدعي ذاكراً بأنه سبق وأن صدر له أمر إركاب حكومي لذاته ولسبعة من أفراد عائلته على خط سير (جدة- لندن- جيرسي) ذهاباً وإياباً، وأنه استهلك خط السير الخاص به من (جدة- لندن- جدة) وأوضح أنه عند إعادة قص التذاكر الباقية من الأمر الحكومي قام موظف المدعى عليها بخطأ في حجوزات السفر، تبين أن الحجوزات على درجة (B) فيما تكون أوامر الإركاب الحكومية على درجة (Y) وهي درجة أعلى في السعر، وهذا ما منعه من عدم صعود الطائرة بحجة وجود مشكلة في التذاكر لكونها على درجة (B) مما تسبب في ذلك سحب كافة التذاكر التي تم إصدارها على درجة (B) ومن ثم إعادة إصدارها على درجة (Y)، ولكون هذه الدرجة أعلى في السعر ترتب على ذلك إلغاء الخط الداخلي من (لندن- جيرسي) ذهاباً وإياباً من أجل تغطية خط السير ذهاباً وإياباً (جدة-لندن) وطلب الحكم بتعويضه عن الفروق المالية للتذاكر وعن الأضرار المعنوية التي تبعت مجريات الإلغاء.

وبجلسة يوم الاثنين ١٤٣٣/٨/١٩ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة بين من خلالها أن الأوامر الحكومية تصدر من الجهات الحكومية لصالح الموظفين التابعة لها، لتصدر بموجبها تذاكر السفر بحسب المعلومات الواردة فيها سواء من عدد الأفراد المسجلين أو خط السير على أساسه فلا يتم استحصال أية مبالغ مالية من قبل حامل أمر الإركاب الحكومي أو تغريمه أي نفقات أو ضرائب، وفي حال أي اختلافات مالية في قيمة التذاكر المصدرة عن أوامر الإركاب الصادرة من أحد الجهات الحكومية سواء بالزيادة أو بالنقصان فيتم تسويتها محاسبياً بين المدعى عليها وتلك الجهة الحكومية، ويحظر على حامل أمر الإركاب استرجاع قيمة التذكرة الصادرة عنه، بل إنه وفي حال تنزيل درجة السفر فلا يتم إعادة فرق الدرجة إلى الراكب بل يطلب منه تقديم التذاكر لمرجه حتى يقوموا بمخاطبة الإدارة المالية بالمدعى عليها لحسم ذلك الفرق من حساب تلك الجهة الحكومية، وبناءً عليه يتضح أن المدعي أقام الدعوى على غير ذي صفة تأسيساً على أن مطالبته منصبة على قيمة تذاكر حصلت المدعى عليها قيمتها من جانب الجهة الحكومية التي يتبع لها المدعي، وبالتالي عليه الرجوع لجهته الحكومية التي يتبعها في أي فروقات مالية، وبين ممثل المدعى عليه في مذكرته أن موظف المدعى عليها قد أفهم المدعي أن التذاكر المصدرة له



المملكة العربية السعودية وزارة النظام

ولأسرته أمر إركاب حكومي من جهة عمله بالقاعدة الجوية بمدينة جدة لخط السير (جدة-لندن-جيرسي) ذهاباً وإياباً على درجة الضيافة، وأن المدعي قد راجع مكتب المدعى عليها بالقاعدة الجوية طالباً تسعيرة ذلك الأمر، وتم تسعير أمر الإركاب على أن يكون الخط الخاص بالمدعى عليها ذهاباً وإياباً من جدة للندن على درجة (B)، نظراً لتضمن أمر الإركاب رحلات على شركة الخطوط البريطانية لسفره من (لندن إلى جيرسي)، وأفهم المدعي من قبل موظف المدعى عليها أن من المفترض إصدار كافة خطوط السير بأمر الإركاب على درجة (Y) وأعلمه بأنه لا يمكن السفر على درجة التذاكر التي معه ويجب أن ترقى إلى درجة (B) ووافق على ذلك، فأصدرت له تذاكر جديدة بناءً على طلبه.

وبجلسة هذا اليوم أكد المدعي على طلبه الحكم بالتعويض عن قيمة التذاكر التي تم إلغاؤها عليه وهو خط سير (لندن-جيرسي) ذهاباً وإياباً وتعويضه عن الفروقات المالية والأضرار المعنوية التي تبعت مجريات الإلغاء، فيما اكتفى ممثل المدعى عليها بما قدمه من مذكرة ردّ بالجلسة السابقة وطلب الحكم برفض الدعوى، وبعد أن اطلعت الدائرة على أوراق القضية ومستنداتها، وبعد الاستماع للمرافعة، وبعد الدراسة والتأمل وإتمام المداولة، أصدرت حكمها علناً مبنيًا على التالي من:

(الأسباب)

حيث إن المدعي أقام هذه الدعوى طالباً الحكم بالتعويض عن قيمة التذاكر التي تم إلغاؤها له ذهاباً وإياباً بخط سير (لندن-جيرسي) وعن الفروق المالية والأضرار المعنوية التي تبعت مجريات الإلغاء فإنها تدخل في الولاية القضائية للمحاكم الإدارية وفقاً لما نصت عليه المادة (١٣/ج) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم: (٧٨/م) في: ١٩/٩/١٤٢٨هـ على أن: (تختص المحاكم الإدارية بالفصل في الآتي: ...ج/ دعاوى التعويض التي قدمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة).

ولما كان المقصود من مشروعية الدعوى فصل الخصومة، وقطع دابر النزاع، وذلك بأخذ الحق لصاحبه ممن وقع له بغير حق، وهذا يقتضي بالضرورة أن يحدد من يحق له المطالبة، ومن يصح أن توجه إليه هذه المطالبة، وإلا فإنه لا



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

سبيل عندئذ إلى الوصول إلى ذلك الهدف المقصود بتنظيم الدعوى، من أجل ذلك كان الاتفاق منعقدا بين فقهاء الإسلام وشرح النظام على اشتراط الصفة المخولة للادعاء، والمخولة لتلقيه، لصحة أية دعوى. وخلاصة معنى هذا الشرط: أن يكون كل من المدعي والمدعى عليه ذا شأن في القضية التي أثيرت حولها الدعوى، فالمقصود بذلك الشأن الذي يعترف به المنظم، ويراه كافياً لتحويل المدعي حق الادعاء، وتكليف المدعى عليه الجواب والمخاصمة، وحيث إن من الأمور الأولية الواجبة على القاضي بداءة وقبيل مضيه في استكمال عناصر الدفاع المتصلة بموضوع المنازعة التأكد من صفات الخصوم في الدعوى بأن تكون مقامة من ذي صفة وعلى ذي صفة، ليقوم الادعاء الذي ينبنى عليه انعقاد الخصومة، وإلا انعدمت من أساسها وأصبح من غير المجدي الخوض فيها، ومن حيث إن شرط الصفة في طرفي الدعوى يعد من الأمور اللازمة في البحث قبل الدخول في الموضوع، ويجوز للمحكمة التصدي له من تلقاء نفسها، في أي مرحلة كانت عليها الدعوى، ولو لم يثر دفع بشأنه من أطراف الدعوى بحسبانه شرطاً متصلاً بالنظام العام، وحيث إن المدعي يطلب الحكم بالتعويض عن التذاكر الملغاة له ذهاباً وإياباً (لندن- جيرسي) التي يدعي تسبب المدعى عليها إلغائها وحيث إنه كان من المفترض إصدار كافة التذاكر وخطوط السير بأمر الإركاب على درجة (Y) على متن طائرات المدعى عليها، وحيث إنه لا يتوفر لدى المدعى عليها خط سير إلى مدينة (جيرسي) إلا على متن خطوط أخرى بسبب أن المدعى عليها لاتصل طائراتها إلى تلك الولاية، مما جعل المدعي يوافق بمحض إرادته واختياره إلى إعادة إصدار التذاكر إلى درجة أعلى من الدرجة التي صدر أمر الإركاب بموجبها ليتمكن من السفر هو وأفراد عائلته وهذا بعد إخطاره من موظف المدعى عليها وإبداء موافقته على ذلك، وحيث إن المدعي لم يراعي مطابقة درجة السفر في حجوزاته الجديدة مع درجة السفر المصدرة له، وحيث كان من المتعين على المدعي مراجعة مقر عمله المصدر له أمر الإركاب وإخطارهم بما جرى له من مشكله ليتسنى لهم معالجتها بإصدار أمر إركاب جديد شامل لخطوط السير ودرجات السفر، فإنه يلزم المدعي الرجوع إلى جهة عمله بالمطالبة بالتعويض، وحيث نفت المدعى عليها عن نفسها الصفة مستندة إلى المادة المعمول بها في



المملكة العربية السعودية وزارة العدل

آلية المدعى عليها في أن أوامر الإركاب الحكومية تختص جهة الإدارة الحكومية بإصدارها، وحيث إن المدعى لم يقدم ما ينافي ذلك فإن الدائرة تنتهي إلى عدم قبول الدعوى في مواجهة المدعى عليها لرفعها على غير ذي صفة. (ولكل ما تقدم حكمت الدائرة:)

بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

(الدائرة الإدارية الأولى:)

رئيس الدائرة / القاضي

محمد بن جمعان الغامدي

القاضي

خالد بن محمد آل مساعد

القاضي

محمد بن عبدالله الزهراني

أمين السر

محمد بن مشعل العتيبي

ع-م





تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|------------------------|-------------------------|--------------------|---------------------|--------------|
| ٢/٢٣٨٥ ق/ل عام ١٤٣٣ هـ | ٥/١/د/٢٣٢٢ لعام ١٤٣٣ هـ | ١/٦٠٤ لعام ١٤٣٤ هـ | ٦٣٣ ق/ل عام ١٤٣٤ هـ | ١٤٣٤/٤/٢٤ هـ |

دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة.

مطالبة المدعية إلزام الجهة (الخطوط السعودية) بتعويضها بسبب تلف شحنة الأدوية المملوكة لها جراء إهمالها - دفعت المدعى عليها بعدم صفتها في الدعوى؛ كون المسؤولة عن ذلك هي: " شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة" - الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة هو من قبيل النظام العام الذي يجيز لذوي الشأن إثارته في أي مرحلة كانت عليها الدعوى ، كما يجوز للمحكمة التصدي له من تلقاء نفسها و لو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه - المدعية تحتج على إقامة الدعوى ضد المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية (المدعى عليها) كونها هي التي تدير مطار الملك خالد الدولي بالرياض بحيث تستلم البضائع من الناقل و تقوم بتخزينها لحين تسليمها للمرسل إليه بغض النظر عن قيامها بذلك بنفسها أو أوكلته لأي شركة أو جهة أخرى من الباطن - الثابت أن الجهة التي تعاملت معها المدعية هي: "شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة" و هي وكيلة المدعى عليها و هي التي يتعين الرجوع عليها بالتعويضات - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .

الأنظمة واللوائح

نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٨/٧/١٣٨٥ هـ.

حكم محكمة الاستئناف :

حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
وزارة النظام

المحكمة الإدارية بجدة
الدائرة الإدارية الخامسة

الحكم رقم ٢٢٢/د/١/٥ لعام ١٤٣٣هـ
في القضية رقم ٢٢٣٨٥/٢/ق لعام ١٤٣٣هـ
المقامة من /شركة عبدالرحمن القصيبي للتجارة العامة
ضد / الخطوط السعودية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد :
فإنه في يوم السبت الموافق ٢٠/١١/١٤٣٣هـ عقدت الدائرة الإدارية الخامسة بمقر المحكمة
الإدارية بجدة جلستها المشكلة من :

| | | |
|----------|---------------------------|--------------|
| القاضي / | عبدالكريم بن عمر العمري | رئيساً |
| القاضي / | عبدالرحمن بن حضيض المطيري | عضواً |
| القاضي / | أبو طالب بن علي الحسني | عضواً |
| ويحضر / | أحمد بن سعد الأحمري | أميناً للسرا |

وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه والمحالة إلى الدائرة بتاريخ ١٩/٣/١٤٣١هـ، والتي
حضر فيها عن المدعية وكيلها / صالح بن أحمد بن ظافر الزهراني، وعن المدعى عليها
ممثلاً / فيصل بن محمد بن سليمان الزام، والمثبتة ببياناتهما في ضبط القضية. وبعد الاطلاع
على مستندات الدعوى وسماع المرافعة وبعد المداولة أصدرت الدائرة الآتي:

الوقائع

بصحيفة دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بمحافظة جدة أقامت المدعية دعواها ببقية إلزام
المدعى عليها بتعويضها بمبلغ وقدره مليون وثلاثمائة وتسعمائة وخمسون ألفاً وستمئة وواحد
وتسعين ريالاً وسبعين هلة (١.٣٥٩.٦٩١.٧) جبراً للضرر الحاصل. وذكرت شرحاً لدعواها:
بأنها قامت بتثبيت طلبية أدوية بشرية من شركة إينا كس الإيرلندية بتاريخ ١٧/٢/٢٠١١م
على أن يتم تسليمها لهم بتاريخ ١/٤/٢٠١١م، وتم وصول تلك الشحنة لمطار الملك خالد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
ديوان النظام

الدولي بالرياض بتاريخ ٢٠١١/١٠/٤م حيث كانت مكونة من ثمانية طرود، وعند تخليص الشحنة تبين وجود ثلاثة طرود فقط، ولم يتم العثور على باقيها، وحيث قام المخلص الجمركي المعتمد بالبحث عنها والعثور عليها لدى إدارة الشحن الجوي بعد أن مر على تاريخ وصول الشحنة اثنا عشر يوماً" علماً بأنه تمت مخاطبة مدير عام خدمات الشحن الجوي في مطار الملك خالد الدولي بعدة مخاطبات لكن دون جدوى؛ وذلك لأن الخطوط السعودية " إدارة الشحن الجوي" تعتبر وكيلاً لكافة الخطوط الأجنبية في مطار الملك خالد بالرياض، مقدماً صورة تفيد بأن بوليصة الشحن ألمانية، وعند استلام موظفيها موكلته للشحنة قاموا بمراجعة درجة حرارة الشحنة عن طريق المؤشرات المرفقة معها فتبين وصول درجة الحرارة إلى ٢٢,٢٠م أثناء فترة فقدانها في مطار الملك خالد الدولي بالرغم من أن ظروف حرارة التخزين يجب أن تكون من ١٥ - ٢٥م حسب تعليمات الشركة الصانعة كما هو مدون في بوليصة الشحنة وبعد مخاطبة المدعية لهيئة الغذاء والدواء لأخذ الموافقة لامتلاك تلك الشحنة ووردهم الرد بتاريخ ١٤٣٢/١٢/٢٣هـ من الجهة المخاطبة بالموافقة، مع الأخذ في الحسبان بأن مؤشرات الحرارة المرفقة بالشحنة تلصق داخلها وليس في مكان ظاهر؛ لذا فإنه لا يمكن لهيئة الغذاء والدواء كشفه إلا بعد فتح الشحنة ونزع المؤشرات عنها، ووضعها في الأجهزة الخاصة بها ومعرفة النتيجة وذلك من اختصاصها، وقد قامت بمخاطبة المدعى عليها بعدة خطابات لإفادتها عن مكان تخزين وحفظ هذه الطرود خلال الفترة الممتدة من تاريخ ٢٠١١/١٠/٦م حتى ٢٠١١/١٠/١٦م لتحديد المسؤول عن تلف الشحنة، إلا أن المدعى عليها أغفلت هذا الطلب إلى أن تم ردها بأن إدارة الشحن الجوي عاملت الشحنة من قبلهم كشحنة عادية، وذلك يدحضه اتباع المدعى عليها لكافة الإجراءات المطلوبة، وعلم إدارة الشحن الجوي بوقت وصول الشحنة وطبيعتها الخاصة. وحيث إن الخطوط الجوية العربية السعودية هي التي تستقبل وتدير مطار الملك خالد بالرياض وفقاً لما ذكره النظام، بحيث تستلم البضاعة من الناقل وتقوم بتخزينها فيها لحين تسليمها للمرسل إليه أو من يمثله فيتضح من خلال أدائها لهذه العملية أنها داخلة ضمن اختصاصها، ويغض النظر عن كون المدعى عليها قد قامت

٩١



بذلك بنفسها ، أو وكلاتها لأي شركة أو جهة أخرى من الباطن فإنها ألحقت الضرر البالغ بالشحنة؛ لعدم قيامها بواجبها وفق ما تقتضيه طبيعة الشحنة، كما أن الضرر اللاحق بالطرود الثمانية وقع بعد انتهاء عملية النقل الجوي لها مما ينتفي معه تطبيق معاهدة مونتريال على هذه الدعوى.

وأجاب ممثل المدعى عليها: بأنه استناداً لاتفاقية توحيد قواعد النقل الجوي فإنه يتبين من رقم بوليصة الشحن (٢٠٠٧٧/٦٣٥٨٦) أن عقد النقل مبرم بين المدعية والخطوط الألمانية، وأن الشحنة مرسلّة على الخطوط الألمانية، ولا تمت للخطوط الجوية العربية السعودية بأية صلة، وبالتالي: فإنه ليس للمدعية الحق في الرجوع بأية تعويضات على المدعى عليها. بل عليهم الرجوع بمطالبتهم على الشركة الناقلة وهي: الخطوط الألمانية، وذلك استناداً على المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المذكورة آنفاً والتي تنص على أنه: "تعتبر وثيقة الشحن الجوي، أو إيصال البضائع دليلاً على إبرام العقد واستلام البضائع وشروط النقل المذكورة فيهما ما لم يثبت خلاف ذلك". كما أن المدعية أقامت دعواها ضد المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية "الخطوط السعودية" بينما الجهة التي تعاملت معها المدعية هي وكيلتهم وهي: "شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة" والتي تمارس أعمال الشحن الجوي وفقاً لشهادة تسجيل تلك الشركة برقم (٤٠٣١٧٨٣٤٨) وتاريخ ٤/١٣/١٤٢٩ هـ. ومن خلال تأمل كيفية وصول الشحنة يستبين انتفاء مسؤولية شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة عن تلف الشحنة؛ إذ إن وصول الشحنة المرسلّة والمكونة من ثمانية طرود كان في ليل يوم الاثنين بتاريخ ٢٠١١/١٠/٣م حيث قام المخلص الجمركي المفوض من قبل المدعية باستلام كامل الشحنة المرسلّة دون إبداء أي ملاحظة الأمر الذي يؤكد قيام المدعية باستلام كامل الشحنة سليمة؛ لأن إذن التسليم الجمركي لا يتم إصداره إلا بعد طلب الشحنة كاملة من قبل المرسل إليه ، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء فرعاً كاملاً لها في منطقة الشحن في مطار الملك خالد مهمته القيام بفحص كافة الشحنات، ولا يتم فسخ تلك الشحنات بدون موافقتها ، كما أنه يتضح من خلال تطبيق نص المادة الواحدة والثلاثين من اتفاقية

91



مؤنبريال المبنية على نص المادة الرابعة من نظام الطيران المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٤)، وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٨هـ إلى صدور المعاهدات الدولية المنضمة لها المملكة والتي تعد جزءاً مكملاً لنظام الطيران وتبين: أنه يعتبر تسلم المرسل إليه الأمتعة المسجلة أو البضائع دون احتجاج ما لم يثبت العكس قرينة على أنها سلمت في حالة جيدة وفقاً لمستندات النقل، أو للمعلومات المحددة في الوسائل الأخرى المشار إليها في الفقرة (٢) من المادة (٣)، وفي الفقرة (٣) في المادة (٤)، وفي حالة وجود العيب يجب على المرسل إليه أن يوجه احتجاجاً فور اكتشافه، وعلى الأكثر خلال سبعة أيام بالنسبة للأمتعة المسجلة، وأربعة عشر يوماً بالنسبة للبضائع اعتباراً من تاريخ تسلمها، وفي حالة التأخير خلال واحد وعشرين يوماً على الأكثر من التاريخ الذي تكون فيه الأمتعة أو البضائع تحت تصرفه ويقدم كل احتجاج مكتوباً، وإن لم يقدم خلال الآجال المحددة سلفاً فلا تقبل الدعوى ضد الناقل إلا في حالة الغش من جانبه. وبمطالعة الأوراق يتضح بأن المدعي تقدم بما يفيد تلف البضاعة بعد ثلاثة وثمانين يوماً مما يعني عدم قبول أي دعوى تقام ضد شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة، ونظراً لانضمام المملكة العربية السعودية لبنود اتفاقية مؤنبريال لعام ١٩٩٩م لتوحيد قواعد النقل الجوي الحاكمة للمسائل المتعلقة بالتعويض الخاص بالمدعي نتيجة تلف الشحنة؛ لأن الشحنة محل المطالبة هي شحنة دولية حيث أن نقطة المصدر في دولة والوصول في دولة أخرى، ونظراً لكون المرسل لم يقم بإعلان قيمة التعويض وفق ما ودر في المادة (٢٣) من اتفاقية مؤنبريال المذكورة فإنه يجب أن يكون التعويض المستحق للمدعي عن تلف جزء من الشحنة وفق نص هذه المادة، ويتم احتساب قيمة التعويض بقيمة إجمالية تقدر بـ (١٦٤,٤٦٣ ريال سعودي تقريباً) وذلك في حالة افتراضنا ما لم يقرروا به وهو أن الشحنة قد تلفت أو فقدت أثناء وجودها في حيازة المدعي عليه. وختم مذكراته الجوابية بطلب إحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة وتعديل اسم المدعي عليها؛ لانتفاء مسؤولية شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة عن تلف الشحنة، ورد الدعوى؛ لعدم قيام المدعي بتقديم احتجاج خلال المدة النظامية نتيجة زعمه بتضرر الشحنة، أو عدم العثور عليها، واحتياطياً: الحكم

٩١



للمدعي بمبلغ (١٦٤,٤٣٦ ريال سعودي تقريبا) وصرف النظر عن باقي طلبات المدعي. وبجلسة ١٤٣٣/١١/٢٠هـ قرر وكيل المدعية بأنه يقيم دعواه في مواجهة مؤسسة الخطوط السعودية من إدارة الشحن الجوي. فقررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة ثم أصدرت هذا الحكم.

الأسباب

لما كانت المدعية تهدف من دعواها إلزام المدعى عليها بتعويضها بمبلغ قدره مليون وثلاثمائة وتسعة وخمسون ألفا وستمئة وواحد وتسعين ريال وسبعين هالة (١,٣٥٩,٦٩١,٧) بسبب تلف شحنة الأدوية المملوكة لها جراء إهمال المدعى عليها فإن ديوان المظالم يختص ولائيا بنظر هذه الدعوى وفقا للمادة (١٣/ج) من نظامه الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨)، وتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ كما أنها تدخل في الاختصاص النوعي والمكاني للدائرة طبقا لقرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (٢٤٢) لعام ١٤٣٢هـ.

وحيث إنه من اللازم قبل الخوض في موضوع الدعوى البحث في قبولها الشكلي من عدمه، ومن ذلك التأكد من صفات الخصوم في الدعوى والتحقق مما إذا كانت الدعوى مقامة من ذي صفة على ذي صفة وذلك من الأمور الأولية الواجب على القاضي مراعاتها من أول الأمر وقبل المضي في استكمال عناصر الدفع المتصلة بموضوع المنازعة مثار الدعوى، وذلك بأن تكون الدعوى مقامة من صاحب الحق أو المركز القانوني على من يصح إلزامه بالحق محل الدعوى باعتبار أن ثبوت الصفة في طريق الدعوى شرط يجب توافره بداءة لقيام الادعاء الذي يبنى عليه انعقاد الخصومة، وإلا انعدمت الخصومة من أساسها وأصبح من غير المجدي التعرض لموضوعها، ولما كان الدفع بعدم قبول الدعوى؛ لرفعها على غير ذي صفة هو من قبيل النظام العام الذي يجيز لذوي الشأن إثارته في أية مرحلة كانت عليها الدعوى، كما يجوز للمحكمة التصدي له من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعى عليه. ويتطبيق ما سبق على وقائع الدعوى مثار النزاع فإنه يتضح بأن غاية ما تحتج به المدعية على إقامة دعواها ضد



المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية "الخطوط السعودية" كونها هي التي تستقبل وتدير مطار الملك خالد الدولي بالرياض وفقاً لما ذكره النظام، بحيث تستلم البضاعة من الناقل وتقوم بتخزينها إلى حين تسليمها للمرسل إليه، أو من يمثله وعليه فيكون ذلك من ضمن اختصاصها، بغض النظر عن كون المدعى عليها قامت بذلك بنفسها، أو وكلته لأي شركة أو جهة أخرى من الباطن، وبما أن القضاء هو المناط به النظر في الدعوى، وتحديد صفات المدعين في الدعوى بناء على ما يتضح لها من خلال تصفح أوراق القضية ومناقشة أطراف الدعوى، فإنه يتضح بما لا يدع مجالاً للشك بالنظر لواقع الحال والمستندات النظامية بأن الجهة التي تعامل معها المدعي هي: وكيلتهم وهي: شركة الخطوط السعودية للشحن المحدودة؛ إذ هي من قامت باستلام الشحنة وتسليمها للمدعي؛ لكون ذلك مناط بها؛ حيث أن نطاق عملها: ممارسة أعمال الشحن الجوي وفقاً لشهادة تسجيل هذه الشركة برقم (٤٠٣٠١٧٨٣٤٨)، وتاريخ ١٤٢٩/٤/١٣هـ والتي يتبين أن نشاطها يتضمن (تقديم خدمات وكالة شحن جوي والأعمال المساندة لها وتقديم خدمات المناولة الأرضية، والأعمال المساندة لها)، وعليه؛ فإنه يتعين بأنه ليس للمدعية الحق في الرجوع بأية تعويضات على المدعى عليها، وذلك يستلزم نفي صفة المدعى عليها في هذه الدعوى مما يحمل الدائرة على عدم قبولها وبذلك تقضي.

إدارة الدعاوى والأحكام
رئيس قسم تسليم الأحكام
الوظف المفتش

لذلك:

حذر في ١٤٢٣هـ

حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لما هو موضح بالأسباب،
وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

عبدالكريم بن عمر العمري

عضو

عبدالرحمن بن حبيب المطيري

عضو

أبو طالب بن علي الحسني

أمين السر

أحمد بن سلطان الأحمري



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣٠/ق لعام ١٤٣٠ | ١٤٣٣/٢/١/١/٤٧ | ٢/٣٨٨ لعام ١٤٣٤ | ٢/١٥٣٥/س لعام ١٤٣٣ | ١٤٣٤/٤/٢٢ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة - المصلحة المعتبرة في الدعوى - دعوى الحسبة و مدى قبولها في الدعاوى الإدارية</p> <p>مطالبة المدعي إلغاء قرار الجهة بالامتناع عن وضع لوحات إرشادية باسم قرية "أبو صلال" في الطرق المؤدية إليها - الصفة شرط لقبول الدعوى والاستمرار فيها وذلك بأن تثبت كأصل لمن يدعي لنفسه حقاً أو مركزاً نظامياً أو لمن يدعي عليه ، و قد استقر الفقه و القضاء على أن مصلحة المدعي في الدعوى وأن تثبت أكسبته حقاً بقبول دعواه و النظر في موضوعها - المصلحة المعتبرة في الدعوى هي كل ما يؤثر على المراكز القانونية للأشخاص فلا تقبل دعوى الإلغاء إلا ممن مس القرار مركزه النظامي و لا دعوى التعويض إلا ممن أصابه الضرر - وضع اللوحات الإرشادية من أعمال التنظيمات العامة التي تخضع لتقدير جهة الإدارة و لا تضفي ميزة مادية أو معنوية لمركز المدعي - الدعوى بصورتها الماثلة من دعاوى الحسبة يتعين على قبولها توافر الشروط النظامية - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة ٥ من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ وتاريخ ١٤٢١/٥/٢٠هـ.</p> <p>اللائحة التنفيذية لنظام المرافعات الشرعية الصادر بقرار وزير العدل رقم (٤٥٦٩) وتاريخ ١٤٢٣/٦/٣هـ.</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المملكة العربية السعودية ديوان المظالم

المحكمة الإدارية بجدة

الدائرة الإدارية الأولى/٥

الحكم رقم ٤٧/١/٢/١٤٣٣هـ، في الدعوى الإدارية رقم ٢/٣٦٨٨/ق لعام ١٤٣٠هـ

المقامة من/ منيع بن فهد بن منيع الديايي الروقي، ضد/ إمارة منطقة مكة المكرمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد:

ففي يوم الثلاثاء ١٤٣٣/٣/٨هـ انمقدت الدائرة الإدارية الأولى بمقر المحكمة الإدارية بجدة، المشكلة بقرار رئيس ديوان

المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري رقم (٤٩) لعام ١٤٣٣هـ من:

| | | |
|---------|-----------------------------|-------------|
| القاضي/ | محمد بن أحمد الصبان | رئيساً |
| القاضي/ | سميد بن حسن الزهراني | عضواً |
| القاضي/ | عبدالرحمن بن سليمان المنيعي | عضواً |
| ويحضر/ | محمد بن مشعل العتيبي | أميناً للسر |

لنظر في صحيفة الدعوى المحالة إليها ابتداءً في ١٤٣٠/٥/٢٤هـ، والمعادة إليها من الدائرة الثانية بمحكمة الاستئناف الإدارية بالرياض في ١٤٣٢/١٠/١٩هـ، المرفوعة من المدعي، الحاضر فيها عن المدعى عليها ممثلها/ سلمان بن محسن بن جردان الخشي، بموجب كتاب محافظ محافظة الطائف رقم (٣٠٣٦٠٢) وتاريخ ١٤٣٠/٥/٨هـ، وبعد الاطلاع على كافة الأوراق وسماع المرافعة، وبعد الدارسة والمداولة، أصدرت بشأنها حكمها الآتي:

(المحكمة)

حيث إن والعات هذه الدعوى تتحصل بالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها، أنه في ١٤٣٠/٥/٢٣هـ تقدم المدعي بصحيفة دعوى للمحكمة الإدارية بجدة طالباً الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها رقم (١٢٦٤٦٧/خ/ي) في ١٤٢٩/١١/٢٦هـ المتضمن عدم وضع لوحات إرشادية على الطريق المؤدي لأم الدوم باسم: (السحمانية) و (أبو صلال).

وفي جلسة ١٤٣٠/٨/١٠هـ حضر المدعي وذكر بأن تعيين قرية (أبو صلال) تم على المخطط المساحي المطبق ضمن مسميات المنحة والمعتمد من وزارة الزراعة والمياه في ١٣٩٥/٥/٤هـ والذي نفذ بناء على كتابي أمير منطقة مكة المكرمة رقم (١١٣٠٨/ض) في ١٤٢٤/١٠/٦هـ ورقم (١٣٣٤٠٦/ض) في ١٤٢٧/١٢/٦هـ وقد صدرت موافقة إمارة منطقة مكة المكرمة بوضع لوحات إرشادية برقم (٣١٥٤٨٥/خ/م) في ١٤٢١/٨/٣هـ ورقم (١٢٤٨٧٥/خ/م) في ١٤٢٢/٤/١٢هـ، ويعرض ذلك على ممثل المدعى عليها قدم مذكرة جاء فيها أن المدعي تقدم بطلب وضع لوحات إرشادية تحمل اسم قرية (أبو صلال) فيما تقدم المواطن/ حنيف بن هنيئان الديايي، باستدعاء آخر يرفض وضع لوحات إرشادية تحمل اسم قرية (أبو صلال) ووجه مدير فرع الطرق والنقل بالخرمة بعدم وضع اللوحات إلا بعد موافقة المدعى عليها، وورد للمدعى عليها كتاب



المملكة العربية السعودية ديوان المظالم

رئيس مركز أم الدوم رقم (٣٧٨) في ١٤٢٩/٨/٩ هـ المتضمن أن أبو صلال حي من أحياء أم الدوم وداخل ضمن النطاق الإشرافي لمركز أم الدوم حسب التشكيل الإداري المعتمد من وزارة الداخلية برقم (٣٤٩٥٢) في ١٤٢٣/٧/٢١ هـ ولا يوجد حاجة لتركيب لوحات إرشادية باسم أبو صلال، كما أفاد مدير فرع الطرق والنقل بالخرمة بكتاب رقم (١٠٦٦) في ١٤٣٠/٨/٦ هـ أن من ضوابط وضع اللوحات أن يكون مسمى ما تدل عليه اللوحة معتمد من إمارة المنطقة وأن أبو صلال حي من أحياء أم الدوم وانتهى إلى طلب الحكم بصرف النظر عن الدعوى.

وفي جلسة ١٤٣٠/١١/١٣ هـ قدم المدعي مذكرة جاء فيها أن عدداً من كتب المدعى عليها تضمنت ذكر اسم أبو صلال مسبقاً بكلمة قرية وليس حي.

وفي جلسة ١٤٣١/١/٥ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة لم تخرج عن سابقتها أرفق بها عدد من الصكوك الصادرة من المحكمة العامة بالمويه والتي جاء فيها أن أبو صلال حي من أحياء أم الدوم.

وفي جلسة ١٤٣١/٤/٥ هـ قدم المدعي مذكرة تمسك فيها بطلبه في الدعوى.

وفي جلسة ١٤٣١/٥/١٢ هـ صدر عن الدائرة حكمها رقم (٩/١/د/٢٧٩) لعام ١٤٣١ هـ القاضي بعدم قبول الدعوى.

وباعتراض المدعي عليه تم رفع القضية إلى الدائرة الثانية بمحكمة الاستئناف الإدارية بالرياض والتي أصدرت فيها حكمها رقم (٢/١٠٧٦) لعام ١٤٣٢ هـ بنقض حكم الدائرة لأسباب مجملها: أن الأثر النظامي المترتب على ما وجهت به المدعى عليها قد لا يتصل بالمدعي ولا يمس مركزه النظامي ومن ثم تنتفي مصلحته في الدعوى.

وبإعادة القضية إلى الدائرة حددت لها جلسة ١٤٣٢/١٢/٢٥ هـ وفيها تمسك طرفا النزاع بطلباتهم السابقة.

وفي جلسة هذا اليوم اكتفى المدعي بما قدمه، فرفعت الجلسة للمداولة، ثم صدر عن الدائرة حكمها هذا علنا مبنيًا على التالي من:

(الأسباب)

حيث إن غاية ما يهدف إليه المدعي من إقامة دعواه الحكم بإلغاء قرار المدعى عليها المضمن في كتابها رقم (١٢٦٤٦٧/خ/ي) في ١٤٢٩/١١/٢٦ هـ بالامتناع عن وضع لوحات إرشادية باسم (قرية أبو صلال) في الطرق المؤدية إليها، وبما أن الدعوى -بناءً على تكييفها النظامي- تعد من دعاوى الطعون على القرارات الإدارية السلبية وبالتالي فإن المحكمة الإدارية تبسط ولايتها على الدعوى الماثلة استناداً لما نصت عليه المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) في ١٤٢٨/٩/١٩ هـ.

وحيث إنه بالنسبة للشكل، فيما أن الصفة شرط لقبول الدعوى والاستمرار في موضوعها؛ ذلك بأن تثبت كإصل لمن يدعي نفسه حقاً أو مركزاً نظامياً أو لمن يدعى عليه؛ فإذا ما انعدمت فإنها من ثم تكون غير مقبولة شكلاً، فالتأكد من صفات الخصوم في الدعوى للتحقق مما إذا كانت الدعوى مقامة من ذي صفة على ذي صفة من الأمور الأولية الواجب على الدائرة



مراعاتها؛ بحسبان أن ثبوت هذه الصفة شرط يجب توافره بدايةً لقيام الادعاء الذي ينبني عليه انعقاد الخصومة، وإلا انعدمت الخصومة من أساسها وأصبح من غير المجدي التعرض لموضوعها؛ لأن الشرط يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته؛ حتى إذا ما تبين للدائرة عدم توافر الصفة في المدعي قضت بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة، بدلاً من المضي في بحث محل المنازعة لخصومة منعدمة ثم القضاء بعد ذلك كله بعدم قبولها لهذا السبب، كما لا يخفى أن الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة هو من قبيل النظام العام الذي يجيز لدوي الشأن إثارته في أية مرحلة كانت عليها الدعوى كما يجوز للمحكمة التصدي له من تلقاء ذاتها ولو لم يكن ثمة دفع من المدعي عليه، وبما أن الفقه والقضاء قد استقرا على أن مصلحة المدعي في الدعوى هي منشأ الصفة فيها، فإن هي ثبتت أكسبته حقاً بقبول دعواه والنظر في موضوعها، وإلا كانت غير مقبولة الشكل، والمصلحة المعتبرة في الدعوى هي كل ما يؤثر على المراكز القانونية للأشخاص، فلا تقبل دعوى الإلغاء إلا ممن من القرار مركزه النظامي ولا دعوى التعويض إلا ممن أصابه الضرر؛ ويتطبيق ما سبق على الدعوى فإن الثابت من واقعاتها أن المدعي يطلب الحكم بإلغاء قرار المدعي عليها الممتنع عن وضع لوحات إرشادية باسم (قرية أبو صلال)، وبالتالي فإنه يستلزم بدايةً النظر في مصلحة المدعي من مخاصمة المدعي عليها والتظلم من امتناعها عن القيام بوضع اللوحات الإرشادية فإن كان هذا الامتناع قد أصاب حقاً للمدعي ثبتت له المصلحة في الدعوى وتعين النظر في موضوعها، ولما كان وضع اللوحات الإرشادية من أعمال التنظيمات العامة التي تخضع لتقدير جهة الإدارة ولا تضيي لمركز المدعي ميزة مادية أو معنوية، كما أنها بصورتها السلبية لا تحرم المدعي من نفع عام مقرر له نظاماً كخدمات الماء والكهرباء، ولا تلحق به ضرراً كوعورة الطرق ونحوها، فوجودها وعدمها لا أثر له قبل مركز المدعي إيجاباً أو سلباً، وبالتالي فإن الدعوى بصورتها الماثلة من دعاوى الحسبة التي يتعين لقبولها في الدعاوى العامة توافر الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) في ١٤٢١/٥/٢٠ هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (٤٥٦٩) في ١٤٢٣/٦/٣ هـ، كما أن قبولها في الدعاوى الإدارية - على وجه الخصوص - له ما يقيد به لعل تتعلق بطبيعة القضاء الإداري الذي يمارس رقابته على جهات الإدارة المنوط بها تحقيق الصالح العام في جميع نشاطاتها، وذلك من حيث إن طبيعة الأمور تستوجب استقرار المعاملات الإدارية وخلق طمأنينة لدى الأفراد تجاه نشاط الإدارة لما له من أثر على مراكزهم القانونية، الأمر الذي يستلزم عدم التضييق على جهات التنفيذ ومنحها الصلاحيات اللازمة لمباشرة أعمالها وتسيير المرافقة العامة في إطار المشروعية النظامية، ولو قبلت دعاوى الأفراد في كل واقعة لا صفة لهم فيها إلا الدود عن الصالح العام لأحجم رجال الإدارة عن مباشرة أعمالهم المنوطة بهم تحسباً للمخاصمة أمام القضاء، كما أن للحد من قبول دعاوى الحسبة علة تتعلق بقاعدة الفصل بين السلطات إذ من صور الحسبة في الدعاوى الإدارية ما يجاوز الفصل في الخصومة إلى الإشراف على أعمال الإدارة أو الاعتداء على اختصاص السلطة التنظيمية في حق مراقبة جهات التنفيذ بحيث تكون الأخيرة مسئولة أمامها عن تطبيق الأنظمة واللوائح، فيما ينتهي اختصاص سلطة القضاء عند تطبيق الأحكام الشرعية فالأنظمة



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|----------------------|-------------------|---------------------|--------------|
| ٢/٢٣٤٣/ق لعام ١٤٣١ هـ | ٢/٥/٢٧٣ لعام ١٤٣٢ هـ | ١/٩٢ لعام ١٤٣٤ هـ | ١٢١٤/ق لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٢/١٩ |
| <p>دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة - صفة الولي.</p> <p>مطالبة المدعي بإلزام الجهة أمانة محافظة جدة و إدارة مرور جدة بتعويضه عن الأضرار التي لحقت بابنه نتيجة تعرضه لحادث مروري بسبب تقصيرهما - ابن المدعي هو الذي تعرض للفعل الضار إلا أن شرط الصفة يتوافر في وليه (المدعي) باعتباره صاحب مصلحة في دعواه حيث إن المصلحة تقوم مقام الصفة في الدعوى - الأضرار التي أصابت ابن المدعي بسبب تعرضه للاصطدام بمخلفات شركة عاملة في موقع الحادث - المقرر فقهاً أن "المباشر ضامن وإن لم يتعمد" و أن "المتسبب لا يضمن إلا بالتعدي" و أنه "حين اجتماع المباشر و المتسبب يتم الرجوع على المباشر" - المؤسسة العاملة في موقع الحادث هي المباشر للفعل الضار و بالتالي فإن المدعي عليهما غير ذي صفة في الدعوى - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



المملكة العربية السعودية
وزارة النظام

المحكمة الإدارية بمحافظة جدة
الدائرة الخامسة

الحكم رقم ٢/٥/٢٧٣ لعام ١٤٣٢هـ
في القضية رقم ٢/٢٣٤٢/ق لعام ١٤٣١هـ
المقامة من/ عبدالرحمن بن جبريل زاهر الزبيدي
ضد/ أمانة محافظة جدة وإدارة مرور جدة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإنه في يوم الاثنين الموافق ١٨ / ١٢ / ١٤٣٢هـ انعقدت الدائرة الخامسة بمقر المحكمة الإدارية
بمحافظة جدة جلستها المشكلة من:

| | | |
|---------|---------------------------|-------------|
| القاضي/ | عبدالله بن محمد الودعاني | رئيساً |
| القاضي/ | عبدالرحمن بن حضيض المطيري | عضواً |
| القاضي/ | عبدالعزیز بن محمد الجامع | عضواً |
| ويحضر/ | أحمد بن سعد الأحمرري | أميناً للسر |

وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه والمحاللة إلى الدائرة بتاريخ ١٤٣١/٤/١هـ، و حضر فيها المدعي/
عبدالرحمن بن جبريل الزبيدي، وحضر عن المدعى عليها أمانة محافظة جدة ممثلاً/ طارق بن أحمد
خفاجي وعن إدارة مرور جدة ممثل الأمن العام /عبدالله بن صالح الزهراني- المثبتة ببياناتهم في ضبط
الجلسة، وبعد الاطلاع على أوراق القضية وسماع المرافعة وبعد المداولة أصدرت الدائرة التالي:

الوقائع

بصحيفة دعوى أودعت لدى المحكمة الإدارية بمحافظة جدة أقام المدعي دعواه طالباً الحكم له بالتعويض
عن الأضرار التي لحقت بابنه جراء تعرضه لحادث سير سببه وجود مخلفات في الطريق لإحدى الشركات
المتعاقدة مع الأمانة، ونظراً لوجود تقصير من المدعى عليهما فإنه يطلب التعويض عما لحق بابنه وبسيارته
من أضرار، وبقيد دعواه قضية وإحالتها للدائرة الإدارية الخامسة بأشرت نظرها على النحو المدون بملف
القضية وحددت لها عدة جلسات دفع فيها ممثل أمانة محافظة جدة بعدم صفة الأمانة في الدعوى، حيث أن
المتسبب في الحادث هو الشركة العاملة في الموقع، وذلك وفق ما قرره المدعي بلائحة دعواه وما قرره تقرير



المملكة العربية السعودية وزارة الداخلية

المروور وخطابهم الموجه إلى الأمانة بالرقم ٢/٢٤٥ وتاريخ ١٩/١/١٤٣١هـ والمتضمن إبلاغ الشركة العاملة في الموقع بمراجعتهم، كما دفع ممثل الأمن العام بعدم صفته في الدعوى مبيناً أن تقرير الدورية المباشرة للحادث أفاد بعدم وجود وسائل سلامة في الموقع وأن المدعي يرغب في إقامة الدعوى على الشركة المنفذة في الموقع، وبمخاطبة مدير شعبة الدراسات والسلامة أفاد (بعدم وجود منطقة عمل في الموقع المذكور وليس لهم علم عن الجهة التي قامت بوضع كومة من الأتربة في الطريق) بيد أن المدعي قدم مذكرة جوابية قرر فيها عدم صحة إفادة مدير شعبة الدراسات والسلامة وأنها تتناقض تماماً مع ما قرره الدورية المباشرة للحادث ومع ما قرره خطاب رئيس قسم مرور شرق جدة رقم ٢/٢٤٥ ق في ١٩/١/١٤٣١هـ الموجه إلى مدير شعبة الحوادث بأن السيارة ارتطمت في كوم ترابي إثر مخلفات عمل سابق للشركة العاملة في الموقع وفي منتصف الطريق، وبجلسة ١١/٣/١٤٣٢هـ قدم ممثل الأمانة مذكرة قرر فيها أنه بسؤال مكتب تنسيق المشاريع للسؤال عن التصاريح الصادرة لمقاولي الجهات الخدمية الأخرى (غير مقاولي الأمانة) خلال فترة الحادث أفادوا أنه تم إصدار تصريح على الموقع المذكور للمقاول (شركة الأسود) لمشروع تمديد أنابيب صرف صحي تابعة لشركة المياه الوطنية، وبجلسة ١٨/١٢/١٤٣٢هـ قرر الأطراف الاكتفاء بما سبق تقديمه من مذكرات ودفع، وطلبوا الفصل في الدعوى، فرفعت الدائرة الجلسة للمداولة ثم أصدرت حكمها.

الأسباب

ولما كانت حقيقة ما يهدف إليه المدعي من دعواه هو تعويضه عن الأضرار التي لحقت بآبنه نتيجة تعرضه لحادث مروري بسبب تقصير المدعى عليهما فإن الدعوى داخلية في الولاية القضائية للمحاكم الإدارية طبقاً للمادة (١٣/ج) من نظام ديوان المظالم الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٧٨ وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ والتي نصت على: (تختص المحاكم الإدارية بالفصل في الآتي: ج- دعاوى التعويض التي يقيمها ذوو الشأن عن قرارات أو أعمال جهة الإدارة) كما أن الدعوى داخلية في ولاية المحكمة المكانية طبقاً لقرار معالي رئيس ديوان المظالم رقم (١٢٨) لعام ١٤٣٢هـ.

وأما عن القبول الشكلي: ولما كان التأكد من صفات الخصوم في الدعوى والتحقيق مما إذا كانت الدعوى مقامة من ذي صفة على ذي صفة من الأمور الأولية الواجب على الدائرة مراعاتها من أول الأمر وقبل المضي في استكمال عناصر الدفاع المتصلة بموضوع المنازعة مثار الدعوى، باعتبار أن ثبوت هذه الصفة شرط يجب توافره بداءة لقيام الادعاء الذي يبنى عليه انعقاد الخصومة، والا انعدمت الخصومة من أساسها وأصبح من غير المجدي التعرض لموضوعها، وبتطبيق ما سبق على هذه الدعوى فإنه ولئن كان الذي تعرض للفعل الضار هو آبن المدعي إلا أن الدعوى مقامة من وليه كما أنه صاحب مصلحة في دعواه والمصلحة تقوم مقام الصفة في الدعوى، وحيث إن المدعي يبتغي التعويض عما لحق بآبنه من أضرار في بدنه وفي سيارته



المملكة العربية السعودية ديوان النظام

بسبب تعرضه للاصطدام بكوم من الأتربة موضوع في وسط الطريق نتيجة مخلفات شركة عاملة في الموقع، وحيث إن الخطأ المدعى وقوعه لم تقم به المدعى عليهما بل إن الشركة العاملة في الموقع هي من باشرت الخطأ بإلقاء مخلفاتها في الطريق دون وضع السواتر والحواجز واللوحات الإرشادية وفقاً لإفادة دورية المرور المباشرة للحادث و وفقاً لما قدمته الأمانة من صورة ترخيص صادر على الموقع باسم: (مؤسسة الأسود) ولما كانت القاعدة الفقهية أن: (المباشر ضامن وإن لم يتعمد) وحيث إن المباشر الذي ترتب على فعله الضرر المدعى به في هذه الدعوى هو المؤسسة العاملة في الطريق والتي ألفت بمخلفاتها فيه، وحيث إن المدعي يدعي التفريط والتقصير في حق المدعى عليهما لا التعدي منهما، وحيث لا يمكن الرجوع على المتسبب - إن صح تسببه - إلا في حالة تعديه وفقاً للقاعدة الفقهية: (المتسبب لا يضمن إلا بالتعدي) ولما كانت القاعدة حين اجتماع المباشر والمتسبب هي الرجوع على المباشر، وحيث إن المباشر لهذا الفعل الضار هو المؤسسة العاملة في الموقع وبالتالي فإن المدعى عليهما كليهما غير ذي صفة في الدعوى وبالتالي فإن الدائرة تنتهي إلى عدم قبولها.

لذلك

حكمت الدائرة : بعدم قبول الدعوى المقامة من عبدالرحمن بن جبريل زاهر الزبيدي ضد مرور محافظة جدة وأمانة محافظة جدة لرفعها على غير ذي صفة لما هو موضح بالأسباب، والله الموفق وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

رئيس الدائرة

عبدالله بن محمد الودعاني

عضو

عبدالرحمن بن حفيظ المليري

عضو

عبدالعزیز بن محمد الجامع

أمين السر

أحمد بن سعد الأحمري

محكمة الاستئناف الإدارية بجدة
إدارة استئناف الأحكام
تأيد هذا الحكم من الدائرة ١٥ بكمها رقم ٩٢٢٠٩/٢٠١٢
وأصبح نهائياً واجب النفاذ
الموقف المختص
الإسم
التوقيع
رئيس قسم تسليم الأحكام
الإسم
التوقيع





تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|--|---------------------|-------------------|--------------------|--------------|
| ١٤٣١/٣/٢٠٩١ | ١٤٣٢/٣/٢/٢٨ | ٣٤/١/١/٣/١٤٣٤ | ١١١/١/٢٤/١٤٣٤ | ١٤٣٤/١/٢٦ |
| دعوى - شروط قبولها - شرط الصفة. | | | | |
| مطالبة المدعي إلغاء محضر اللجنة العليا للأمن الصناعي فرع المنطقة الشرقية المتضمن تحميله مسؤولية حريق ساحة التخزين التابعة له - المدعى عليها (إمارة المنطقة الشرقية) لم تكن هي من أصدر التقرير المطعون فيه ، كما أنها ليست من أمر بتشكيل اللجنة التي أصدرته و إنما كان ذلك بناءً على تعليمات صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى في مواجهة الإمارة لرفعها على غير ذي صفة . | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



حكم رقم ١٤٣٢/٣/٢/٢٨

في القضية رقم ١٤٣١/٣/٢٠٩١ ق لعام ١٤٣١ هـ

المقامة من: شركة البراك للتوكيلات الملاحية
ضد: إمارة المنطقة الشرقية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وبعد:

ففي يوم الأربعاء الموافق ١٤٣٢/٢/١ هـ بمقر المحكمة الإدارية بالدمام انعقدت الدائرة الثانية المشكنة من القضاة التالية أسماؤهم:

رئيساً

فارس بن أحمد الشهري

عضواً

صالح بن عبدالله المحيسن

عضواً

عمر بن عبدالعزيز اللحيدان

وبحضر/ عبدالله بن أحمد السالم، أمين سر الدائرة، وذلك للنظر في القضية الميئة أحـلاد، والمحالة لهذه الدائرة بتاريخ ١٤٣١/٩/٢٠ هـ، وقد حضر جلسات هذه القضية وكيل المدعي المحامي: أسامة عبدالعزيز بخرجي بموجب الوكالة المرفقة، وممثل المدعى عليها: يحيى بن سليمان النودعاني، بموجب خطاب التكليف المرفق، وصدر الحكم بحضور طرفي الدعوى.

(الوقائع)

تتلخص وقائع هذه الدعوى حسبما يتبين من أوراقها وبالقدر اللازم لإصدار الحكم فيها بأن وكيل المدعى تقدم إلى المحكمة الإدارية بالدمام بتاريخ ١٤٣١/٩/٢٠ هـ بصحيفة دعوى جاء فيها: أنه حصل حريق في تاريخ ١٤٣٠/٦/١ هـ في ساحة التخزين التابعة لموكلته في منطقة المستودعات المساندة خارج ميناء الملك عبدالعزيز، وعلى ضوء ذلك، وبناء على البرقية الصادرة من صاحب السمو الملكي أمير المنطقة الشرقية رقم ٣١٥٦٨/١٣ وتاريخ ١٤٣٠/٦/١٠ هـ، شكلت لجنة من قبل الهيئة العليا للأمن الصناعي من عمدة من الجهات للتحقيق في سبب الحريق، والتي انتهت إلى تحميل موكلته مسئولية الحريق؛ لذا طلب وكيل المدعى إلغاء محضر اللجنة حيث ترتب عليه مطالبات بالتعويض من عدد من أصحاب الحاويات والبضائع التي كانت



موجودة أثناء الحريق، وباشرت الدائرة نظر القضية على النحو المبين بمحاضرها، وعقدت الدائرة في سبيل نظرها جلسة يوم الاثنين الموافق ١٤٣٢/١/٢١هـ، سألت وكيل المدعي عن دعواه فأحال إلى التفصيل الوارد بلائحتها، وقدم ممثل المدعى عليها بملصقة هذا اليوم مذكرة جوابية ذكر فيها: أنه لم يصدر من الأمانة أي قرار إداري مؤثر يمكن الطعن عليه، وإنما صدر خطاب الإمارة رقم ٣١٥٦٨/١٣ والمؤرخ في ١٤٣٠/٦/١٠هـ والموجه للهيئة العليا للأمن الصناعي بالمنطقة الشرقية للتحقيق بأسباب الحريق بناء على ما رفعه مدير الدفاع المدني بالشرقية بخطابه رقم ٢/٥١٣٣/٤/٣/٣٢ ب في ١٤٣٠/٦/٢هـ المشار فيه إلى تعيين سمو وزير الداخلية بشأن هذا الحادث نفسه والمتضمن تشكيل لجنة من قبل الهيئة العليا للأمن الصناعي للتحقيق في الحادث، وبناء عليه دفع بعدم قبول الدعوى شكلاً لعدم توافر شرط الصفة في المدعى عليها، وباطلاع الدائرة على خطاب إمارة المنطقة الشرقية والموجه لرئيس فرع الأمانة العامة للهيئة العليا للأمن الصناعي بالمنطقة الشرقية آنف الذكر تبين فيه أن تشكيل اللجنة كان بناءً على تعليمات صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية: بخطابه رقم ٤١/س/ز/٢٩١٠/ش وتاريخ ١٤٢٥/٣/٨هـ والذي أمر بتولي الهيئة العليا للأمن الصناعي بالمنطقة الشرقية التحقيق بالحادث، وتعرض اللجنة المشكلة للتحقيق في الحادث، والرفع للحاكم الإداري بالنتائج بناءً على ما تتوصل إليه اللجنة المشكلة، وبعرضه على وكيل المدعي قرر أن أعضاء اللجنة كلهم تابعون لوزارة الداخلية، وأن التكليف الموجه للجنة بإعداد التقرير محل الطعن صادر من الحاكم الإداري، ويؤكد ذلك أن التقرير مطبوع على أوراق وزارة الداخلية، وقرر أنه بما أن الإمارة تمثل وزارة الداخلية في المنطقة الشرقية وأن ما حدث هذا الشأن لم يتعد حدود المنطقة والتي تعاملت مع الحادث في كافة الإجراءات دون غيرها ووجهت به الأمر الذي يؤكد الصفة، واستند في تأكيده على المادتين الخامسة والسابعة من نظام المناطق الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٠/أ/٢٧ وتاريخ ١٢/٨/٢٧هـ وباقي مواد هذا النظام، ولصلاحية الدعوى للحكم أصدرت الدائرة الحكم بمبطلتها المدعولة.

(الأسباب)

بما أن المدعي يهدف من إقامة دعواه الماثلة إلى الحكم بإلغاء محضر اللجنة العليا للأمن الصناعي فرع المنطقة الشرقية بشأن حادث الحريق المذكور، فإن التكليف الصحيح لدعواه في ظل ما قدم هو الطعن في قرار إداري بما ينعتق بموجبه الاختصاص للمحكمة الإدارية استناداً لنص المادة (١٣/ب) من نظام ديوان المظالم المذكور.

عبدالله



المملكة العربية السعودية ديوان المظالم

الدائرة الثانية

بالمرسوم الملكي رقم (٧٨) لعام ١٤٢٨هـ، كما ينعقد الاختصاص النوعي والمكاني بنظرها لهذه الدائرة عطفاً على قرارات رئيس الديوان المنظمة للدوائر واختصاصاتها، وبما إنه من المتعين على الدائرة قبل الخوض في موضوع الدعوى التحقق من استيفائها لشروط قبولها شكلاً؛ بأن تكون مرفوعة ابتداءً من ذي صفة على ذي صفة؛ ومعنى ذلك أن يكون كل من المدعي والمدعى عليه ذا شأن معترف به شرعاً ونظاماً في القضية محل الدعوى، وأن يكون ذلك الشأن كافياً لتحويل المدعي حق الادعاء، وتكليف المدعى عليه بالجواب والمخاصمة، ولما كانت غاية المدعي من دعواه الماثلة إلغاء محضر اللجنة العليا للأمن الصناعي فرع المنطقة الشرقية بشأن حادث الحريق المذكور، وبما أن إمارة منطقة الشرقية لم تكن هي (من أصدر التقرير المطعون فيه) والذي يطعن المدعي في صحته، كما أنها ليست هي من شكلت اللجنة، وإنما كان تشكيل اللجنة بناءً على تعليمات صاحب السمو الملكي النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية: بخطابه رقم ٤١/س/ز/٣٩١٠/ش وتاريخ ١٤٢٥/٣/٨هـ بتولي الهيئة العليا للأمن الصناعي بالمنطقة التحقيق بالحادث، وترؤس اللجنة المشكلة للتحقيق في الحادث، والرفع للحاكم الإداري بالنتائج بناءً على ما تتوصل إليه اللجنة المشكلة؛ وبما أن التقرير صادر من اللجنة التي ترأستها الهيئة العليا للأمن الصناعي ولم يصدر من المدعى عليها مما تنتهي منه الدائرة إلى الحكم بعدم قبول الدعوى؛ لرفعها على غير ذي صفة، لذا، وبعد المداولة، حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى رقم ١٤٣١/٣/٢٠٩٦ ق لعام ١٤٣١هـ والمقامة من/ شركة البراك للتوكيلات الملاحية ضد/ إمارة المنطقة الشرقية؛ لما هو موضح بالأسباب، والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدائرة

فارس بن أحمد الشهري

عضو

صالح بن عبد الله الحيزن

عضو

عمر بن عبدالعزيز الحيزن

أمين الدائرة

عبدالله بن أحمد السالم

| | |
|---|----------------------------|
| محكمة الاستئناف الإدارية بالبحرين | التاريخ: ١٤٣٤/٥/٢٠هـ |
| إدارة الدعوى والأحكام | |
| تأيد هذه الحكم من الدائرة رقم ١٤٣٤/١/٢٠٩٦ ق | |
| وأصبح نهائياً واجب النفاذ. | |
| الوقوف الختص | |
| الإسم: خالد الزهراني | الإسم: عبد الله الزهراني |
| التوقيع: خالد الزهراني | التوقيع: عبد الله الزهراني |



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|---------------------|--------------------|---------------------|--------------|
| ١٤٢٩/ق لعام ١٤٢٩ هـ | ١٤٣٤/٢/٢١/٩٥ هـ | ٢/٨٩١ لعام ١٤٣٤ هـ | ٢/٢٧/س لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٩/٦ هـ |
| <p>دعوى - وقف سير الدعوى - ارتباط طلبات المدعي بنزاع قائم أمام محاكم القضاء العام.</p> <p>مطالبة المدعي بإلغاء قرار النزاع الصادر عن الجهة و إلزامها برد المتبقي تحت يدها من العقار التي استغنت عنه و منحتة لأحد المواطنين - وجود نزاع بين المدعي و المواطن بشأن ملكية العقار أمام محاكم القضاء العام - طلبات المدعي الماثلة متصلة اتصالاً جلياً بالنزاع المشار إليه الذي ما زال منظوراً أمام القضاء العام- واحترازاً من ازدواجية الأحكام و تضاربها فقد رأت الدائرة وقف السير في الدعوى لحين انتهاء النزاع في الملكية بحكم نهائي - أثر ذلك : وقف السير في الدعوى لحين الانتهاء من الدعوى المقامة أمام القضاء العام بشأن الأرض موضوع النزاع.</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| المادة (٨٣) من نظام المرافعات الشرعية الصادرة بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) و تاريخ ١٤٢١/٥/٢٠ هـ | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء . | | | | |



القرار رقم ١٤٣٤/٢/٢١/٩٥ هـ

في القضية رقم ٥٧٥٥/٢/ق لعام ١٤٢٩ هـ

المقامة من / سامي بن يوسف بن حسن خان ناظر وقف غلاب خان

ضد / أمانة العاصمة المقدسة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:-

ففي هذا اليوم الأحد ١٤٣٤/٦/٤ هـ بمقر المحكمة الإدارية بجدة انعقدت الدائرة الإدارية الثانية المشكلة من:

| | | |
|----------|--------------------------|--------|
| القاضي / | د. هاشم بن علي الشهري | رئيساً |
| القاضي / | عبدالله بن سليمان الوابل | عضواً |
| القاضي / | عساف بن صالح العواجي | عضواً |

وبحضور أحمد بن صالح الغامدي أميناً للسر، وذلك للنظر في القضية المشار إليها أعلاه المحالة إلى الدائرة في ١٤٣٤/٢/٤ هـ، بعد إحالتها من محكمة الاستئناف الإدارية بجدة بمنطقة مكة المكرمة، وفيها بعد الإعادة ترفع المدعي أصالة فيما ترفع عن المدعى عليها ممثلاًها محمد الغامدي وممدوح ملا.

(المحكمة)

تتحصل وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدم إلى هذه المحكمة في ١٤٢٩/٨/٢٥ هـ بلائحة قيدت قضية وأحيلت لهذه الدائرة فباشرت نظرها وحددت لها جلسة ١٤٢٩/١١/٢٤ هـ وفيها سألت الدائرة المدعي عن دعواه فقرر أنه يطلب إلزام المدعى عليها بتسليمه المتبقي من موقع عقار وقف غلاب خان المنزوع من قبلها لمصلحة الطريق الموصل بين نفق أجياد المسفلة وشارع المسير المعروف بشارع الهجرة بعد أن أظهرت عدم حاجتها للموقع بتطبيق منحة خاصة عليه مضافاً أنه علم بعدم حاجة الإدارة للموقع بعام ١٤١١ هـ عندما شرع المالك الجديد في حفر الموقع بقصد البناء وقد تم إيقافه في حينه بخطاب من قاضي المحكمة العامة بمكة الذي نظر النزاع وانتهى برفع يد المالك الجديد عن الموقع ونتيجة التماس المالك الجديد لمجلس القضاء الأعلى صدر التوجيه بإعادة نظر النزاع رغم تمييز الصك السابق ولازال منظوراً لدى المحكمة العامة.



وبجلسة ١٤٣٠/٦/٢٣ هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة رداً على الدعوى تضمنت أن موقع العقار نزاع بالكامل لتنفيذ منحدر يربط بين مخرج أنفاق قلعة أجياد مع شارع الهجرة، بعد ذلك اقتطع من مساحة العقار المذكور مساحة ١٤٧.٥٠ م^٢ لشارع الهجرة وتبقى ١٨٩.٢٨ م^٢ علماً أن مساحة العقار المنزوع تبلغ ٣٣٦.٧٨ م^٢، وبتاريخ ١٤٠٨/٤/٢٩ هـ صدر الأمر السامي رقم ٢/٢٣٠٢ بمنح د/خالد التركي قطعة أرض مساحتها ٦٣٠ م^٢ دخل من ضمنها المساحة المتبقية من العقار وقدرها ١٨٩.٢٨ م^٢، وتم تنفيذ الأمر السامي بتاريخ ١٤٠٨/٦/١٩ هـ قبل صدور الأمر السامي بعدم التصرف بالزوائد التنظيمية والأراضي الحكومية حول الحرمين الشريفين رقم ٥١٨٢ وتاريخ ١٤٠٩/٤/١٣ هـ والمؤكد بالأمر السامي ١٢٢٢٤٠/٤ في ١٤٠٩/٨/٢٥ هـ وانتهى في مذكرته إلى طلب رفض الدعوى، وبذات الجلسة قدم المدعي مذكرة أكد في ختامها على طلبه إلزام المدعى عليها بإعادة الجزء المتبقي من العقار والذي قرر الاستغناء عنه في مقابل إعادة تعويض المدفوع سابقاً عند نزعه.

وبجلسة ١٤٣٠/٨/١١ هـ قرر ممثل المدعى عليها الاكتفاء بما سبق مؤكداً على أن الدعوى منظورة في المحكمة العامة بمكة في الملكية وبسؤال المدعي عن ذلك أفاد بأنه سبق أن أقام دعوى ضد واضع اليد أمام المحكمة العامة وصدر الصك لصالحه وتم تمييزه إلا أنه وبعد إعادة النظر فيه بطلب المحكوم عليه أعيد من قبل مجلس القضاء الأعلى ثم نظرت القضية لدى أكثر من قاضي ولم يبت فيها حتى تاريخه، بعد ذلك في الجلسة نفسها أصدرت الدائرة حكمها رقم ١٣٩/د/١٠ لعام ١٤٣٠ هـ بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة، وبعرضه على محكمة الاستئناف بالرياض الدائرة (السادسة) تم نقضه بحكمها رقم ١٢٥/إس/٦ لعام ١٤٣١ هـ وإعادة القضية لهذه الدائرة لمعاودة نظرها على ضوء ما ورد به من ملحوظات.

وبجلسة ١٤٣١/٧/١٤ هـ سألت الدائرة المدعي عن دعواه وطلباته فقرر أنها تتلخص فيما ذكره بلائحة دعواه ومذكراته اللاحقة لها في طلب إلزام المدعى عليها بتسليمه المساحة التي سبق أن نزعت من وقف غلاب خان للمصلحة العامة ثم استغنت عنها المدعى عليها بمنحها لأحد المواطنين وكذا المساحة التي لازالت في يدها ولم تتضمنها المنحة ولم تحتزل لتوسعة شارع الهجرة إضافة إلى إلغاء الإجراءات الإدارية التي تم بموجبها تطبيق المنحة على جزء من الوقف، فسألته الدائرة عن الدعوى الموجودة في المحكمة العامة المقامة ضد المالك الذي آل إليه العقار بالمنحة المشار إليها فقرر أنها



لا زالت منظورة بالمحكمة العامة، فأصدرت الدائرة حكمها رقم ٢٢٨/د/١٠/١ لعام ١٤٣١ هـ بعدم الاختصاص الولائي بنظر الدعوى.

وفي ٢٥/١٢/١٤٣٣ هـ أصدرت الدائرة الإدارية الثانية بمحكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة مكة المكرمة حكمها رقم ٢/٧٠٩ لعام ١٤٣٣ هـ بنقض الحكم رقم ٢٢٨ وإعادة النظر إلى هذه الدائرة تأسيساً على أن الدعوى تظلم من قرارات إدارية صادرة عن المدعى عليها فتكون من اختصاص المحاكم الإدارية وأن على هذه الدائرة أن تبدأ من حيث انتهت إليه المحكمة العامة في خصوص تنازع الملكية وذلك منعاً لازدواجية الأحكام وفي حال عدم انتهاء الدعوى المنظورة لدى المحكمة العامة بحكم نهائي ويات فعلى الدائرة وقف السير في الدعوى في انتظار ما تنتهي إليه المحكمة وبعد إحالة القضية إلى هذه الدائرة مرة أخرى عاودت نظرها وفق ما هو موضح في ضبطها وعقدت لذلك جلسة ١٤٣٤/٤/٧ هـ وفيها أفهمت الدائرة الطرفين بمضمون حكم النقض وطلبت من المدعي تقديم مذكرة تفصيلية بواقع القضية المنظورة أمام المحكمة العامة بالمستندات، وقدم المدعي في الجلسة نفسها مذكرة طلب فيها إلغاء قرار النزاع رقم ٣ وتاريخ ٢٦/١/١٤٠٢ هـ فيما يخص العقار موضوع الدعوى وطلب كذلك استعادة الجزء المتبقي من العقار والذي لا يزال بيد المدعي عليها ولم يستخدم للمصلحة العامة، ثم قدم المدعي مذكرة بجلسته هذا اليوم جاء فيها أنه لا مبرر لوقف السير في نظر الدعوى الماثلة بسبب وجود دعوى منظورة حالياً لدى المحكمة العامة ولم يتم الانتهاء منها بحكم نهائي ويات وذلك لأن الدعويين منفصلتين وغير متماثلتين فالدعوى المنظورة أمام المحكمة العامة ضد مواطن آلت إليه منحة تم تطبيقها على جزء من العقار أما الدعوى الماثلة فهي بشأن إلغاء إجراء إداري تم بموجبه نزاع كامل ملكية العقار والمطالبة باسترداد جزء منه ولا تتعلق الإجراءات الإدارية التي تم بموجبها تطبيق المنحة على جزء من العقار، بعد ذلك قررت الدائرة رفع الجلسة للمداولة وأصدرت في الدعوى قرارها هذا إثر الدراسة والمداولة بناء على ما يأتي.

(الأسباب)

لما كان المدعي يطلب إلغاء قرار النزاع الصادر عن المدعى عليها برقم ٣ وتاريخ ٢٦/١/١٤٠٢ هـ وإلزامها برد المتبقي تحت يدها من العقار فإنه ولئن كان الفصل في ذلك مشمولاً بولاية المحاكم الإدارية طبق ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (١٣) من نظام ديوان المظالم الصادر

(Signatures)



بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) وتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ إلا أنه لما كانت طلبات المدعي الماثلة متصلة اتصالاً جلياً بالنزاع القائم أمام محاكم القضاء العام في ملكية العقار وكان القضاء في هذه الطلبات سيؤثر حتماً في الملكية وهي مسألة خارجة عن حدود اختصاص محاكم الديوان ؛ واستثناساً بما نصت عليه المادة (٨٣) من نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢١) وتاريخ ٢٠/٥/١٤٢١هـ واحتراماً من ازدواجية الأحكام وتضاربها ؛ فإن الدائرة تخلص إلى وقف السير في هذه الدعوى ؛ على أن للخصوم أن يتقدموا بطلب السير فيها متى انتهى النزاع في الملكية بحكم نهائي من القضاء العام.

فلهذه الأسباب قررت الدائرة:

وقف السير في الدعوى المقامة من سامي بن يوسف بن حسن خان ضد أمانة العاصمة المقدسة لحين الانتهاء من الدعوى المقامة أمام القضاء العام بشأن الأرض موضوع النزاع.

والله الموفق ، ، ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

عضو

عضو

د. هاشم بن علي الشهري

عبدالله بن سليمان الوابل

عساف بن صالح العواجي

أمين سر الدائرة

حكم نهائي واجب التنفيذ

إدارة السجاسوى والمخمس

رئيس قسم تسليم الأحكام

الموظف المختص

حرف في ١٢/٩/١٤٢٨هـ



أحمد بن صالح العائدي

٢٤/٩/١٤٢٨



تصنيف حكم

| رقم القضية | رقم الحكم الابتدائي | رقم حكم الاستئناف | رقم قضية الاستئناف | تاريخ الجلسة |
|---|-----------------------|--------------------|--------------------|--------------|
| ١٠/٦/ق لعام ١٤٣٢ هـ | ١٠/٣/١١٥ لعام ١٤٣٢ هـ | ١/٥٨١ لعام ١٤٣٤ هـ | ٩٤٩/ق لعام ١٤٣٣ هـ | ١٤٣٤/٤/٢٢ هـ |
| <p>دعوى - تحرير الدعوى - الإخلال بالبيانات الجوهرية لصحيفة الدعوى وتجهيلها.</p> <p>مطالبة المدعي ابتداءً كانت لتعويض ابنه عن سجنه - ثم ختم طلباته بتطبيق بعض الأوامر السامية - لم يتحرر للدائرة طلب المدعي بدقة بعد سؤاله - وفقاً لمادة الأولى من قواعد المرافعات و الإجراءات أمام ديوان المظالم يجب أن تحوي الدعوى التي تقام أمام المحكمة الإدارية بعض المعلومات حتى تستكمل صحتها وضعها النظامي الصحيح ، فإذا ما تخلف ذلك البيان الجوهري ولم تتحقق الغاية المقصودة منه بإجراء لاحق تكون الدعوى في هذه الحالة غير مستوفية لشكلها النظامي اللازم لقبولها - المدعي من خلال صحيفة الدعوى و ما تم تبادلها بين الأطراف أثناء الجلسات لم يتمكن من تحرير دعواه بصورة صحيحة يجوز معه للدائرة السير فيها وذلك رغم سؤالها له عن طلباته و انتفاء وجود أي طلب محرر بذلك - أثر ذلك : عدم قبول الدعوى .</p> | | | | |
| الأنظمة واللوائح | | | | |
| <p>المادة الأولى من قواعد المرافعات و الإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) و تاريخ ١٤٠٩/١١/١٦ هـ .</p> | | | | |
| حكم محكمة الاستئناف : | | | | |
| <p>حكمت المحكمة بتأييد الحكم فيما انتهى إليه من قضاء .</p> | | | | |



المحكمة الإدارية بمكة المكرمة

الدائرة الثالثة

حكم رقم ١٠/٣/١١٥ لعام ١٤٣٢هـ

في القضية رقم ١٠/٦/ق لعام ١٤٣٢هـ

المقامة من/ محمد بن حسن العمري .

ضد/ شرطة محافظة المخواه .

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، ويعد:

فإنه في يوم الأحد الموافق ١٤/٩/١٤٣٢هـ انعقدت الدائرة الثالثة بمقر المحكمة الإدارية بمكة المكرمة
المشكلة من:

| | | |
|--------|---------------------------|-------------|
| القاضي | د. فيصل بن سعد العصيمي | رئيساً |
| القاضي | عبدالكريم بن محمد المزيني | عضواً |
| القاضي | محمد بن عبدالرحمن العجلان | عضواً |
| ويحضر | فوزان بن سفير العلياني | أميناً للسر |

وذلك للنظر في القضية المذكورة ببياناتها أعلاه والمحاللة إلى الدائرة بتاريخ ١٤٣٢/٤/٧هـ

والتي حضر فيها المدعي، المدونه بياناته وهويته وتفويضه بضبط القضية

ويعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة أصدرت الدائرة الحكم الآتي:

(الوقائع)

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن وكيل المدعي تقدم للمحكمة الإدارية بمنطقة مكة المكرمة بلائحة دعوى ضد المدعى عليها حاصلها أنه يطلب تعويض لأبنه أحمد عن الأيام التي سجن فيها وهي خمسة وعشرون يوماً في الفترة من ٤/١٠ حتى ٤/٥/١٤١٩هـ وأربعة أيام في الفترة من ٢٦ - ٣٠/١٢/١٤٢٠هـ وبعد أن قيدت القضية برقم ٢/٣١/ق لعام ١٤٢٩هـ أحيلت إلى الدائرة الإدارية العاشرة والتي باشرت نظرها على نحو ما هو مدون بضبطها فقي جلسة ١٤٢٩/٣/١هـ قرروا وكيل المدعي بأنه يطلب إلزام المدعى عليها بتعويض ابنه/أحمد عن سجنه خلال الفترتين المشار إليهما أعلاه، فطلبت الدائرة منه توضيح سبب تأخر موكله عن



المطالبة بالتعويض فقرر بأنه كان دائم الشكوى إلى المحافظة والشرطة وولاية الأمر فسألته الدائرة عن عذره في عدم تقديمه للديوان بدعواه فقرر بأنه لم يكن يعلم عن اختصاص الديوان وكانت تظلماته موجهة إلى الجهات الإدارية كونه يعتقد أنها هي الجهات المتعين اللجوء إليها ثم أصدرت الدائرة حكمها رقم ١٦/د/١٠ لعام ١٤٢٩هـ بعدم قبول الدعوى شكلاً، ثم أحيلت القضية للدائرة الإدارية الثالثة عشر ثم باشرت الدائرة نظرها في جلسة ١٤٣١/٦/١هـ سألت الدائرة المدعي عن دعواه فأفاد بأنها وفقاً للائحة الدعوى والتي يطلب فيها إظهار معاملته المحفوظة لدى شرطة منطقة الباحة رقم ١/٤٣٣٨ في ١٠/٦/١٤٢١هـ والمعاملة رقم ٥٠٦٤ في ١٤٢١/٧/٦هـ، ففي جلسة ١٤٣٢/٢/١٨هـ قدم ممثل المدعى عليها مذكرة جاء فيها: نفيد فضيلتكم بأن المدعي سبق وأن تقدم بدعوى سابقة في نفس الموضوع وصدر أمر سمو وزير الداخلية رقم ١٢٣٨٥٩ في ١١/٩/١٤٣٠هـ الموجه لسمو وكيل إمارة الباحة والمبلغ بكتاب محافظ المخواه رقم ٥٣٣٠ في ١٢/٢٥/١٤٣٠هـ باتخاذ ما يلي: ١- إفهام المدعي إن كان له دعوى ولديه القرائن على صحة دعواه فليتقدم بها لدى المحكمة مباشرة مدعومة بالأدلة. ٢- إن أصر على الاستمرار في رفع الشكاوي التي لا مبرر لها فيعامل بموجب التعليمات الخاصة بالحد من الشكاوي الكيدية والدعاوي الباطلة.

وقد تقدم المذكور لرئيس ديوان المظالم وصدر الحكم رقم (١٥/د/١٠) لعام ١٤٢٩هـ الصادر من الدائرة الإدارية العاشرة والمؤيد من محكمة الاستئناف الإدارية بمنطقة الرياض الدائرة السادسة بحكمها رقم ٦٧٩/س/٦ لعام ١٤٢٩هـ القاضي بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة، كما تقدم ابنه أحمد محمد حسن العمري لرئيس ديوان المظالم ضد شرطة المخواه بنفس الدعوى وصدر بها الحكم رقم ١٦/د/١٠ لعام ١٤٢٩هـ المؤيد من محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض، وكما صدر بحق المذكور محمد حسن القرار الشرعي رقم ٣٣/٢٧/٤ في ٢٧/٧/١٤٢٩هـ الصادر من محكمة المخواه المتضمن سجنه لمدة شهرين من تاريخ دخوله السجن وأخذ التعهد عليه بعدم تقديم خطاب لأي جهة بدون وجه حق ولكنه يتهرب عن تنفيذ الحكم وأدرج اسمه في قائمة المطلوبين بناء على أمر إمارة منطقة الباحة رقم ١٣٥٣ في ١٢/٨/١٤٣١هـ وختم في نهاية مذكرته طلبه رفض الدعوى لكونها قائمة على غير صفة،

(Handwritten signatures and stamps at the bottom of the page)



فاصدرت الدائرة حكمها رقم ٥/د/٦٧ لعام ١٤٣٢هـ بعدم اختصاص المحكمة الإدارية بجدة بنظر الدعوى ، ثم أحييت القضية لهذه الدائرة بالرقم الوارد في صدر الحكم وفي سبيل نظرها حددت لها جلسة ١٤٣٢/٥/٦هـ وفيها قدم المدعى مذكرة لم يخرج مضمونها عما قدمه في لائحة دعواه وطلب فيها تطبيق بعض الأوامر السامية ، بعد ذلك سألت الدائرة المدعى عن طلباته فلم يتبين للدائرة أي طلب محرر وبناء عليه رفعت الجلسة للمداولة وأصدرت الدائرة حكمها الآتي محمولاً على ما يلي:

(الأسباب)

وبما أن بحث المسائل الأولية في الدعوى ومنها: التحقق من صحة إجراءاتها وإتمام المدعى لبياناتها، مقدّم بحكم اللزوم على نظر موضوعها ، ولما كان مقرراً ألا قضاء إلا في خصومة ، وألا خصومة بغير دعوى يقيمها مدعيها ، وبما أن الخصومة القضائية إنما هي عبارة عن مجموعة من الأعمال الإجرائية المتتابعة التي تتخذ لاستصدار حكم قضائي ، فهي تنشأ بعمل إرادي من جانب المدعى يتمثل في المطالبة القضائية، وبالتالي فإنها بمثابة إعلان عن إرادة مقدمها في بدء خصومته أمام القضاء بينه وبين من أقيمت في مواجهته ، وهي ولئن كانت كافية لبدء الخصومة أمام القضاء كأثر إجرائي ، بيد أنه لا بد من اتصالها بالخصم الآخر، تحقيقاً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، وأساس ذلك حق اللجوء إلى القضاء المقرر للأفراد سواسية، ومن ثم فلا يجوز أن يتجاوز في استعمال هذا الحق . ولأن المنظم لم يشأ ترك المدعى عليه مهدداً بدعوى خصمه مدة قد تطول أو تقصر بحسب مدى عذر المدعى في السير في دعواه، فهو إذ لم يكتف بقواعد التخلص من الخصومات المتقادم عليها العهد ، بل ارتأى أن إهمال المدعى في اتخاذ بعض إجراءات معينة خلال آجال محددة يفصح في ذاته عن عدم جدية الدعوى ، ومن ثم ولأهمية تعجيل الفصل في المنازعات ، جعلها غير جديرة بالنظر ، رعاية للمصلحة العامة ، وحماية للمدعى عليه . وإذ نصت المادة الأولى من قواعد المرافعات والإجراءات أمام ديوان المظالم الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٩٠) في ١٦/١١/١٤٠٩هـ على أن ترفع الدعوى الإدارية بطلب من المدعى يقدم إلى رئيس الديوان أو من ينييه متضمناً بيانات عن المدعى والمدعى عليه وموضوع الدعوى ، ومفاد ذلك أن الدعوى التي تقام أمام المحكمة الإدارية يجب أن تحوي بعض المعلومات حتى تستكمل صحيفة الدعوى وضعها النظامي الصحيح، وذلك



تمشياً مع ما هو مقرر من أن الخصومة في الدعوى إنما هي علاقة بين طرفيها من جهة ، وبين سلطة القضاء من ناحية أخرى ، فإذا ما تخلف ذلك البيان الجوهري ولم تتحقق الغاية المقصودة منه بإجراء لاحق تكون الدعوى في هذه الحالة غير مستوفية لشكلها النظامي اللازم لقبولها ، والغرض من تلك المعلومات ولا سيما فيما يتعلق بالمدعي من خلال تحديد شخصيته بدقة ، وأن تكون سائر بياناتها كلاً واحداً يكمل بعضها بعضاً ، فإذا ما شابها خلل أو نقص أو خطأ وكان من شأنه الإبهام أو التجهيل بأي منها أدى ذلك بلا مراعاة إلى عدم قبولها ، وزوال كل ما ترتب على رفعها من آثار. وبتطبيق ذلك على وقائع الدعوى مثار النزاع ، أتضح للدائرة أن المدعي من خلال صحيفة الدعوى المقدمة للمحكمة ، وكذلك ما تم تبادله بين الأطراف أثناء الجلسات لم يتمكن من تحرير دعواه بصورة صحيحة يجوز معه للدائرة السير فيها والحكم بموجبها ، فيبعد ذلك مخالفة من قبل المدعي لقواعد المرافعات والإجراءات أمام الديوان ، ولما كانت صحيفة افتتاح الدعوى هي الأساس الذي تقوم عليه كل إجراءاتها ، فإذا ما خالفها نقص أو عيب ألغيت جميع الإجراءات اللاحقة لها واعتبرت الخصومة المرفوعة من أجلها كأن لم تكن ، فإن ذلك لا يمنع صاحب المصلحة من تجديدها إن شاء بإجراءات مبتدأة متى انتفى المانع النظامي ، مما تنتهي معه الدائرة إلى أن الدعوى بصورتها الراهنة دعوى مجهلة.

(فلذلك)

حكمت الدائرة: بعدم قبول الدعوى لجهالتها لما هو موضح بالأسباب .

والله الموفق، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

رئيس الدائرة

القاضي

القاضي

أمين السر

فيصل بن سعد العصيمي

عبد الكريم بن محمد الزيني

محمد بن عبد الرحمن العجلان

فوزان بن سفير العلياني



| | |
|-------------------------------|---------------|
| محكمة الاستئناف الإدارية بجدة | التاريخ: ١٤٣٢ |
| إدارة الدعاوى والأحكام | رقم: ٥٨١ |
| تأيد هذا الحكم من الدائرة ١ | تاريخ: ١٤٣٢ |
| واضح نفاذها واجب الشاء | |
| الموقف الختامي | |
| الإسم: هادي جبري | |
| التوقيع: هادي جبري | |